

المسار

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 32
عدد خاص: مؤتمر
السليمانية 2025

في احضان السليمانية

مؤتمر للتحالف الديمقراطي
في العالم العربي والتحالف التقدمي



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

مفاخر حزبكم الحليف

بكل اعتزاز وتقدير، نرحب بالضيوف الكرام، ممثلي التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي ورفاقهم في التحالف التقدمي، في مدينة السليمانية التي تحمل إرثا سياسيا وثقافيا عريقا، وتمثل حاضنة للحوار والانفتاح والتنوع. إن انعقاد مؤتمركم هنا ليس مجرد محطة تنظيمية، بل هو رسالة سياسية وأخلاقية عميقة الدلالة، تعكس التقاء التجارب الديمقراطية والتقدمية من العالم العربي والعالم مع التجربة الكردستانية التي جسدها الاتحاد الوطني الكردستاني عبر نصف قرن من النضال.



رئيس التحرير

إن الاتحاد الوطني الكردستاني، الحليف والشريك في هذه المسيرة، لم يكن يوما حزبا محليا محصورا في حدوده، بل هو حزب ذو مكانة دولية بين الأحزاب الرصينة المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وإحلال السلم العالمي وقد ورث هذا الحزب نهج الرئيس مام جلال، الذي كان صوتا بارزا في الاشتراكية الدولية، ومناصرة للتقريب بين الشعوب، وداعما لا يعرف الكلل للحوار وحلول السلام العادل. على الصعيد العراقي، ينهض الاتحاد الوطني بمهمة تاريخية تتمثل في حماية الدستور وصون المبادئ الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، وهو ما يجعل من دوره ركيزة أساسية في استقرار العراق وبناء مساره الديمقراطي.

أما على صعيد إقليم كردستان، فيقف الاتحاد الوطني بثبات في خندق الدفاع عن حقوق المواطنين ومعيشتهم، ويصر على أن أي حكومة جديدة لا يمكن أن تبصر النور إلا إذا قامت على أسس الشراكة الحقيقية، وضمان تصحيح مسار الحكم، وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد، والحريات العامة، والشفافية، واستقلالية القضاء. بدون هذه الضمانات، لا يمكن الحديث عن إصلاح حقيقي أو عن حكومة تخدم شعبها. وعلى الصعيد الإقليمي، يمارس الاتحاد الوطني دورا رائدا في دعم الحلول السلمية والديمقراطية للقضايا الكردستانية في مختلف الأجزاء، ويقف ثابتا مع الشعب الفلسطيني في نضاله العادل، مدينا كل الانتهاكات بحق.

كما يساند الشعب السوري في تطلعاته نحو إقامة حكومة تمثيلية تعكس تنوع مكوناته، ويدعم الجهود الدولية الساعية إلى حل الملف النووي الإيراني عبر المفاوضات، انطلاقا من قناعته بأن الحوار هو السبيل الأمثل لحماية الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

إن انعقاد هذا المؤتمر في السليمانية يحمل أهمية جيوسياسية خاصة، إذ يأتي في منطقة بالغة الحساسية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وحين يتطلع ضيوفنا الكرام إلى ما تحقق من أجواء حريات وازدهار وتعددية في هذه المدينة، فإنهم سيجدون الدليل العملي على أن الاتحاد الوطني وحزبهم الحليف يسير على نهج مام جلال بقيادة رشيدة من لدن الرئيس بافل، ملتزما بجوهر مبادئ الاشتراكية الدولية، والتحالف الديمقراطي الاجتماعي، والتحالف التقدمي، نصا وروحا.

فمرحبا بكم في السليمانية، وأهلا بكم في فضاء الحوار والتقدم والحرية. ونرجو أن تكون لتجربتنا انعكاسا على مواقفكم وتبنيكم لقضايا الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة عموما عبر ترسيخ روح المواطنة الحقيقية ونبذ الكراهية والاقصاء والتهميش.



التحالف الديموقراطي الاجتماعي وإنعقاد مؤتمره في السليمانية

التحالف الديموقراطي الاجتماعي في العالم العربي هو تجمع سياسي واجتماعي، يسعى لتعزيز مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في اطار انظمة حكم ديموقراطية معتدلة. يتبنى هذه التحالف رؤية اجتماعية و اقتصادية.

تتوازن بين السوق الحر والتدخل الحكومي لضمان التوزيع العادل لثروة وتقديم الخدمات الاساسية للمواطنين بدون استثناء.

وايضا يتضمن هذا التحالف من الهيئة التنسيقية واللجان ذات اهتمامات مشتركة كالقضايا بالمرأة والشباب والايدي العاملة. التحالف منظمات النسائية والشبابية وشبكة تنسيقية.



شاناز هيراني

الاستعمار. وهكذا ارتفع مجددا عدد الدول الديمقراطية في العالم ليصل إلى ٣٦ دولة.

الموجة الثالثة بدأت في أوائل السبعينات من القرن الماضي، مع لبتحول الديمقراطي في أوروبا الجنوبية (إسبانيا، البرتغال، واليونان)، وأيضا مع الانتقال الديمقراطي في البرازيل ومن ثم في بلدان أخرى في أميركا الجنوبية والوسطى. وحينها قفز عدد الديمقراطيات إلى ٦٠ دولة.

وأضحت الموجة أكثر اتساعا بفعل تضعضع الاتحاد السوفياتي انهيار لبعسكر الشرقي وتداعي جدار برلين عام ١٩٨٩. هكذا، وفي غضون سنوات قليلة، كانت جميع دول أوروبا الشرقية والوسطى تقريبا قد تحولت إلى أنظمة ديمقراطية، بما في ذلك روسيا. كما أن الكثير من بلدان أطاحت بحكامها السلطويين ويمت وجهها صوب الديمقراطية. وحينها، وللمرة الأولى في التاريخ، برزت غالبية من الدول الديمقراطية في العالم: ١١٧ من أصل ١٩١.

ولكن يبقى ان نقول إن إلحاق الهزيمة بنظام سلطوي لا يعني الوصول إلى الديمقراطية. فالكثير من دول العالم أطاحت نظما سلطوية، لكنها انحدرت إلى الحرب الأهلية، أو انضمت إلى خانة الدول المنهارة، أو استبدلت بديكتاتورية أخرى. لقد مرت أميركا اللاتينية، وأوروبا، وإفريقيا، وبعض من دول العالم العربي، بمراحل مبكرة من الديمقراطية، لكن الكثير من حكوماتها الديمقراطية ضعفت وانهارت في وجه تحديات أكبر.

ثمة خطر من هذا النوع الآن مثلا في ليبيا واليمن وسوريا والعراق. لان طبيعة البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية السابقة في البلد مهمة جدا. والأهم هو الوحدة الوطنية. فالديمقراطية هي حكم الشعب، وإذا لم يكن ثمة اتفاق عمن هو "الشعب"، فسيكون من الصعب للغاية إقامة ديمقراطية مستقرة. علاوة على الوحدة الوطنية، تتطلب الديمقراطية

حيث يسعى هذا التحالف الى تثبيت الديمقراطية ونمو الحركة الديمقراطية الاجتماعية في العالم العربي عبر اقامة مؤتمرات في دول الاعضاء في التحالف ومناقشة التحديات والفرص والاحداث الراهنة في المنطقة عموما كمحاولة للوصول الى تحقيق الديمقراطية. وخصوصا في الظروف الراهنة التي فيها تعاني المنطقة من تهديد الارهاب والعنف الذان تشهده العديد من الدول. وفي هذه السياق و كجزء من النضال لاجل الحرية وحقوق الانسان. فانه من ضروري ان توحد القوى الديمقراطية صفها في مواجهة هذه التحديات و المخاوف التي تحيط بدول الاعضاء خصوصا والمنطقة عموما.

ومن جانب اخر هناك الان تضيق في مساحات الديمقراطية وتراجع في اهداف الثورات التي كان هدفها وصول الى ديمقراطية وبناء مجتمعات قوية. وبالحديث عن مسألة الديمقراطية وضرورة انتشارها و العمل بمفاهيمها، نشير باختصار الى تأريخ انتشار الديمقراطية في العالم الحديث:

لقد انتشرت الديمقراطية في العالم الحديث على شكل موجات، كما حصل أخيرا في العالم العربي. اندلعت الموجة الأولى في أعقاب الثورتين الأميركية والفرنسية، ودشنت مرحلة من الديمقراطية في أوروبا والأميركتين في القرن التاسع عشر، خصوصا بعد "الربيع الأوروبي" عام ١٨٤٨. ووصل عدد الديمقراطيات مطلع عقد العشرينات من القرن الماضي الى ٢٩ بلدا ديمقراطيا في العالم. لكن هذه الموجة انحسرت بفعل صعود الشيوعية والحركات الفاشية، فلم يعد في العالم عام ١٩٤٢ سوى ١٢ بلدا ديمقراطيا.

ظهرت الموجة الثانية من الديمقراطية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وشهدت إعادة انتشار الديمقراطية في أوروبا الغربية ووصول الديمقراطية الى اليابان والهند وبعض الدول المستقلة حديثا عن

التحالف الديمقراطي في العالم العربي Democratic Alliance in the Arab World

المستقرة إرثا من تقاليد دستورية و قانونية، ومؤسسات انتخابية، وتعددية سياسية، وبيروقراطية فاعلة، ومؤسسات ألامن القومي، ومجتمعا مدنيا حيويا، وسلطة قضائية قائمة، وإعلاما حرا، ومؤسسات النشاط الاقتصادي الحر المقنن.

وفي البلدان التي كان يوجد فيها الكثير من هذه المؤسسات في الأنظمة السابقة، فإن إقامة الديمقراطية كانت أمرا أكثر يسرا من بلدان تفتقد هذا الماضي. ولهذا إقامة هذه المؤتمر مهم جدا في هذا التوقيت. لانه سيكون لها بعد فكري وبعد سياسي.

في ٢٠ كانون الثاني عام ٢٠١٣ عقد في القاهرة اجتماعا تحضيريا لعدد من الاحزاب الديمقراطية الاجتماعية وتم الاتفاق فيه على تشكيل اطار او شبكة سياسية تجمع الاحزاب الديمقراطية الاشتراكية في العالم العربي. وفي ٢٤/٢٥ حزيران عام ٢٠١٣ عقد في الرباط المؤتمر التأسيسي لهذا المنتدى. وفي ٣٠ تشرين الاول عقد المؤتمر الاول للمنتدى وتوالت اللقاءات في عمان وسليمانية وتونس. وكان اخرها اجتماع القاهرة الذي عقد في ايلول سنة ٢٠٢٤.

لقد جرت حوارات معقدة بين تلك الاحزاب حول اهمية انشاء شبكة للاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في المنطقة. وايضا وضع اليات التعاون والتنسيق لتعزيز مبادئ الفكر الديمقراطي والاجتماعي وتعميق العلاقات بين الاحزاب في المنطقة ويشارك في هذه التحالف كل من الاحزاب التالية في الوطن العربي وفي المنطقة:

١. الحزب الوحدة الاشتراكي الصومالي / الصومال

٢. الحزب الاشتراكي اليمني / اليمن

٣. الحزب التقدمي الاشتراكي / لبنان

٤. الحزب الديمقراطي الاجتماعي الاردني / الاردن

٥. الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي / مصر

٦. جبهة النضال / فلسطين

٧. حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية / فلسطين

٨. حركة فتح / فلسطين

٩. حزب الاشتراكي للقوات الشعبية / المغرب

١٠. حزب الاتحاد الوطني الكردستاني / العراق

١١. حزب التكتل من اجل العمل والحريات (التكتل) / تونس

١٢. حزب السوسياتل ديموقراط الكردستاني / العراق

١٣. حزب الشعب الديمقراطي السوري / سوريا

١٤. حزب جبهة القوى الاشتراكية / الجزائر

١٥. حركة التيار الوطني الديمقراطي / البحرين

الاهداف الرئيسية لتشكيل هذا التحالف:

١. بناء جبهة ديموقراطية اجتماعية عربية موحدة لكي تبني الشراكة والتنسيق وتبادل الافكار والموارد بين الاحزاب التي أنشئت بالفعل والاحزاب التي تحت التأسيس في العالم العربي.

وايضا لها مهام واولويات حول توحيد الرؤى في القضايا ذات الاهتمام المشترك على الصعيدين العربي والدولي. وتوحيد المواقف في المنظمات او الاطارات الدولية كاللاشتركية الدولية والتاحلف التقدمي العالمي و منظمة الاحزاب الاشتراكية الاوربية من المنظمات الشبيبية والنسائية والنقابية وشبكة (المنتخبين)برلمانيين ومحليين) واشراكهم في النشاط السياسي.

في شهر أ ب المقبل سينعقد في مدينة السليمانية في (٢٨، ٢٩، ٣٠) ٢٠٢٥ مؤتمر التحالف الديمقراطي الاجتماعي في هذا التوقيت.

وعلى هامشه مؤتمر مصغرا للمرأة في يوم ٨/٢٧ سيكون هذه المؤتمر امتدادا لتلك البرامج والافكار التي طرحت في مؤتمرات السابقة من اجل تحقيق اهداف تلك التحالف وتطبيق برامجه على ارض الواقع، الذي سبق وذكرناها في هذه المقالة.

بالاضافة الى توطيد العلاقات العربية والكوردية لضمان تثبيت السلام والتاخي في المنطقة بشكل عام. وايضا مناقشة و صنع حوارات و مناقشات حول الاحداث الراهنة في المنطقة وسبل انجاح عملية السلام لتوصيل شعوب المنطقة الى بر الامان .وجدير بذكر فإن قضية المرأة والشبيبية سيكونان المحوران اساسيان لهذا المؤتمر من اجل وصول الى وضع خطط لهذين المحورين في المجتمع.

وسيكون هناك حوارات مختلفة حول في سبيل ايجاد حلول و مناقشة وضع المرأة في هذه الدول والمجتمعات المتقاربة جغرافيا و سياسيا و ثقافيا.. وقضية المرأة سيكون الموضوع الاهم في المؤتمر بشكل عام.

نتمنى إنجاح المؤتمر في كل النواحي (السياسية، والاقتصادية، والفكرية و الاجتماعية) من اجل بناء مجتمع افضل و بناء مستقبل مشرق للأجيال الجديدة. على امل نجاح المؤتمر وتوصيات المؤتمر....



الاجتماعي
ري
Social Democra

٢. نشر الافكار الديمقراطية والاجتماعية التي توضح المبادئ الايدولوجية مثل المساواة، وحرية التعبير، وحقوق المرأة والاقليات في العالم العربي وبلورة الاطار الفكري والبرامج السياسية للحزاب الديمقراطية الاجتماعية.

٣. العمل من اجل تطهير وتعزيز التكامل والتنسيق والتفاهم في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية بين شعوب و البلدان في العالم العربي والعالم.

تأسس التحالف الديمقراطي الاجتماعي وفق عدد من

القيم والمبادئ منها:

- التعددية السياسية والثقافية والفكرية.
- العدالة الاجتماعية
- الديمقراطية وحقوق الانسان والمواطنة.
- الشفافية والمحاسبة والمساءلة.



التحالف التقدمي من أجل الحرية والعدالة والتضامن

المبادئ التوجيهية والنظام الأساسي

١-التزامنا

بصفتنا أحزابا تقدمية، نهدف إلى جعل القرن الحادي والعشرين قرنًا للتقدم الديمقراطي والاجتماعي والبيئي. ولتحقيق هذا الهدف، علينا فهم احتياجات إخواننا البشر، ووضع مناهج سياسية حديثة لتلبية هذه الاحتياجات. لخلق فرص عمل لائقة ومكافحة البطالة، وضمان توزيع عادل للدخل أو إعادة توزيع الثروة والمساواة بين الجنسين، ومواجهة تفاقم انعدام المساواة في المجتمعات، والنضال من أجل حقوق مجتمع الميم ومكافحة التعصب والعنصرية، وكبح جماح الأسواق المالية الجامحة بلوائح واضحة ومكافحة التهرب الضريبي، والحد من تغير المناخ بالسرعة المطلوبة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة، وضمان السلام وحقوق الإنسان كسلعة عامة عالمية، ودعم التعددية، والدعوة إلى نزع السلاح ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنع الصراعات وإحلال السلام، والقضاء على الجوع والفقر نهائيا.



المستوى الدولي ومكملة لها، يعتمد التحالف التقدمي على الشبكات والمنظمات الإقليمية والعابرة للحدود الوطنية.

نؤمن بإمكانية بناء مستقبل أفضل. لقد حققت الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية والتقدمية والاشتراكية إنجازات كبيرة في النضال من أجل التقدم الاجتماعي والديمقراطية الاجتماعية. ونريد أن نواصل هذا الطريق معاً.

في الوقت نفسه، نحن عازمون على الدفاع عن هذا التقدم في وجه المعارضين الاستبداديين والرجعيين الذين يشكون بشراسة في قيمنا المشتركة. بشجاعة وتفاؤل، نخوض غمار السياسة ضد هذا الاستبداد الجديد الخطير والشعبوية اليمينية المتنامية التي تنتهج سياسة الانقسام، وتؤجج الكراهية والخوف، وتعزز التهميش والعزلة. معاً، سنوحد قوانا العالمية لبناء مستقبل يسوده السلام والعدالة والحرية.

نحن ملتزمون بالديمقراطية ومؤسساتها. الديمقراطية هي مفتاح حياة كريمة وحرّة. نسعى إلى توسيع نطاق الديمقراطية وتعزيزها عالمياً، وسنعارض بشدة أي محاولات لكبح الحقوق الديمقراطية.

لا يمكن مواجهة تحديات كهذه إلا بالعمل معاً لا ضد بعضها البعض، من خلال تنسيق عالمي قوي وتحالف بين التقدميين. ولتحويل القرن الحادي والعشرين ورسم ملامح عصر جديد في مواجهة المشاكل المعقدة، فإن هدف السياسة الدولية هو تعاون ديمقراطي عالمي متوازن من أجل التقدم والاستقرار والاستدامة، مبني على العدالة والثقة والتعاون، وموجه نحو حل القضايا المحورية في عصرنا.

هدفنا هو عالم تقدمي وعادل. وبصفتنا تحالفاً قوياً من الأصدقاء والشركاء من جميع أنحاء العالم، فإننا ملتزمون بتحقيق هذا الهدف. إن فكرتنا عن مجتمع حر، منفتح، شامل، ومشارك هي فكرة قوية.

٢-المبادئ التوجيهية

التحالف التقدمي هو رابطة دولية تضم أحزاباً ومنظمات وشبكات سياسية تقدمية واشتراكية وديمقراطية وعمالية. يسعى التحالف التقدمي إلى التعاون مع منظمات واتحادات ونقابات ومراكز أبحاث ومؤسسات ومنظمات غير حكومية تقدمية أخرى. وبالتوازي مع الجمعيات الأخرى العاملة على

نعتبر حرية الصحافة ركنا أساسيا من أركان الديمقراطية. فالحق في حرية الرأي أساسي لمجتمع حر . نشن حملات عالمية ضد قمع حرية الإعلام، وضد التلاعب بالرأي العام من خلال الأخبار الكاذبة، وضد الدعاية الحكومية.

نؤمن بالتعليم كمفتاح لتكافؤ الفرص. لا ينبغي أن يحدد مستقبل الفرد بأصوله، بل بموهبته وطموحه. نريد أن نوفر للجميع فرصة عيش حياة كريمة من خلال التعليم، وناضل من أجل توفيره للجميع. نحن ملتزمون بالتغلب على أكبر المخاطر الإنسانية التي تواجه عصرنا. يتطلب التقدم نضالا مشتركا للقضاء على الجوع والكوارث المناخية والأوبئة والوقاية منها في جميع أنحاء العالم. إذا نجحنا في تحقيق هذا الهدف، فسنعكف أيضا الأسباب الرئيسية التي تجبر الملايين على الفرار من أوطانهم حول العالم.

٣-الثقافة التنظيمية

إن قيم الديمقراطية والعدالة والتضامن والمساواة بين الجنسين التي ندافع عنها هي المبادئ الأساسية للعمل داخل التحالف التقدمي. ولذلك، نشجع الأحزاب الأعضاء على ضمان التكافؤ بين الجنسين في وفودها المشاركة في أنشطة التحالف التقدمي. يتمتع التحالف التقدمي بهيكل تنظيمي بسيط ويفضل مستوى عال من الشفافية والمشاركة.

٤-الحالات

المادة ١: الاسم

تحت اسم "التحالف التقدمي" توجد جمعية سياسية غير مسجلة وغير ربحية ومقرها في برلين، ألمانيا (عن طريق SPD-Parteivorstand، Willy-Brandt-Haus، Wilhelmstr. 141، 10963 برلين).

نحن ملتزمون بحقوق الإنسان. حقوق الإنسان المعترف بها عالميا هي أساس السلام والعدالة والحرية في جميع أنحاء العالم. نعارض أي شكل من أشكال التعذيب وأي محاولة لحرمان الأفراد من حقوقهم الأساسية. نناضل من أجل القبول العالمي لجميع حقوق الإنسان للجميع.

نحن ملتزمون بالتماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية. نفسر التقدم بأنه تضامن الأقوياء مع الضعفاء، وحماية من المخاطر الجسيمة في الحياة. بالتعاون مع النقابات العمالية، نناضل من أجل العمل اللائق وحقوق العمال، ونكافح بحزم ضد الفقر والاستغلال.

نؤمن بعملية عولمة عادلة وعادلة، تتبع قواعد واضحة. نريد بناء اقتصاد عالمي يطبق مبادئ التجارة العادلة، ويعمل لصالح الشعوب، للقضاء على الفقر وعدم المساواة. نحمي البيئة انطلاقا من مفهوم المسؤولية بين الأجيال، ونكافح التجاوزات المدمرة لنموذج رأسمالي عالمي غير مسؤول، لا يستفيد منه إلا أقلية ضئيلة، ويستنزف الموارد الطبيعية لكوئينا.

نؤمن بالتسامح والتنوع. وبصفتنا سياسيين تقدميين، نؤمن بأن التنوع الاجتماعي القائم على القيم المشتركة يثري حياتنا. نناضل من أجل المساواة في الحقوق في جميع أنحاء العالم، وناضل ضد جميع أشكال التمييز وكرهية الأجانب والتمييز.

نؤمن بالمساواة بين الجنسين وبحقوق متساوية للرجال والنساء على جميع مستويات المجتمع. هذه الحقوق أساسية لبناء مجتمع عادل ومنصف، وهو ما التزمنا به التزاما راسخا وعالميا. نكافح التمييز والقمع ضد الفتيات والنساء، وسنواصل مناهضة التمييز الجنسي والعنف الجنسي في جميع أنحاء العالم. نؤمن بفصل السلطات وتقسيم المصالح الخاصة والعام. الفساد يعيق التقدم الاجتماعي والمشاركة الشاملة. نناضل من أجل الشفافية وسيادة القانون.

المادة ٢: الغرض

يوفر التحالف التقدمي منصة لصياغة إجابات جماعية ومنسقة تقدمية للتحديات السياسية في جميع أنحاء العالم، وتبادل المعلومات والخبرة بشأن الحملات الانتخابية ومبادرات وأفكار السياسة، وتعزيز تنظيم الحزب، ودعم الحملات الدولية، وتحسين التواصل الإقليمي، وأنشطة التضامن.

يجمع التحالف التقدمي سياسيين وناشطين تقدميين من جميع أنحاء العالم لمناقشة التحديات السياسية المشتركة وتعزيز التعاون الدولي. ويمكن تنظيم الأنشطة بالتعاون مع قوى اجتماعية تقدمية أخرى، ونقابات عمالية، ومؤسسات، ومنظمات غير حكومية. يركز التحالف التقدمي على بناء قدرات الحملات الانتخابية وتعزيز النزاهة التنظيمية للأحزاب السياسية. تتيح ورش العمل المتعلقة بالحملات التقدمية للأحزاب السياسية التقدمية فرصا لمناقشة التحديات الانتخابية المشتركة والحملات الناجحة.

يعد تعزيز التضامن الدولي العابر للحدود جزءا أساسيا من الهوية السياسية للحركة التقدمية. لذا، من الأهمية بمكان لجميع أعضاء التحالف التقدمي مساعدة جميع رفاقنا في جميع أنحاء العالم الذين يعانون من القمع والاضطهاد السياسي، أو الذين يتطلب موقفهم من قيمنا دعم المجتمع التقدمي.

٥- العضوية

المادة ٣: العضوية

التحالف التقدمي مفتوح لأعضاء جميع الأحزاب التقدمية، والديمقراطية الاجتماعية، والاشتراكية، والعمالية، والشبكات الحزبية التي تتشارك القيم المشتركة المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية للتحالف التقدمي. ويمكن للمنظمات التقدمية غير الحزبية أن تصبح أعضاء منتسبين دون حق التصويت.

المادة ٤: القبول

- يجب على أي شخص يرغب في الانضمام إلى التحالف التقدمي أن يرسل خطابا إلى المنسق العالمي للتحالف التقدمي موضحا أسباب القيام بذلك وإرسال الوثائق التنظيمية ذات الصلة للنظر فيها من قبل الجمعية العامة والمجلس.

- يقرر المجلس بأغلبية الثلثين منح الطرف المتقدم صفة مراقب. ويمكنه بعد ذلك المشاركة في أنشطة التحالف التقدمي كعضو مراقب. ولا يتمتع العضو المراقب بحق التصويت.

- يتم منح العضوية من قبل الجمعية العامة، بناء على إعداد المنسق العالمي بالتشاور مع المنسقين الإقليميين.

- يجوز للجمعية العامة اتخاذ القرارات بشأن قبول الأعضاء بناء على أغلبية الثلثين.

المادة ٥: انتهاء العضوية

- يجوز إعلان الاستقالة من التحالف التقدمي في أي وقت بشكل مكتوب موجه إلى المنسق العالمي.

- تعتبر المخالفات الجسيمة لمبادئ وقيم وتوجيهات التحالف التقدمي سببا لفصل أي عضو. ويخضع الفصل لقرار من مجلس إدارة التحالف التقدمي بأغلبية بسيطة. ويجوز للعضو المعني الطعن أمام الجمعية العامة. ويكون قرار الجمعية العامة نهائيا، ويتخذ بالأغلبية البسيطة.

- يتم استبعاد العضو إذا لم يقيم بسداد رسوم العضوية لمدة عامين متتاليين على الرغم من الطلبات المتكررة أو إذا لم يعد من الممكن الاتصال بالعضو إلكترونيا.

المادة ٦: الحقوق والواجبات

- يشارك الأعضاء في عملية تشكيل الرأي العام للتحالف التقدمي. ويحق لممثليهم الترشح لجميع

٤. تصوت الجمعية العامة على القبول النهائي لأعضاء جدد في التحالف التقدمي وعلى الطرد النهائي للأعضاء (في حالة الاستئناف).
٥. تجتمع الجمعية العامة عادة كل ثلاث سنوات في قارة مختلفة.
٦. يجوز عقد اجتماع غير عادي للجمعية العمومية بناء على طلب يقدمه أكثر من خمسين بالمائة من أعضائها.
٧. للجمعية العامة الحق في تعديل المبادئ التوجيهية والنظام الأساسي و/أو حل التحالف التقدمي بناء على أغلبية الثلثين.

المادة ٨: المجلس

١. يتألف المجلس من ما يصل إلى ٤٠ حزبا عضوا. ولضمان التكافؤ بين الجنسين في المجلس، تمثل جميع الأحزاب بممثلة واحدة على الأقل.
٢. تنتخب الجمعية العامة أعضاء المجلس كل ثلاث سنوات. ويمثل المجلس التعددية الجغرافية والتنوع في عضوية التحالف التقدمي. ويضم المجلس ممثلين من جميع قارات العالم والشبكات الحزبية الإقليمية للتحالف التقدمي. ويضم المجلس خمسة أحزاب على الأقل من أفريقيا، وخمسة أحزاب من الأمريكتين، وخمسة أحزاب من آسيا، وخمسة أحزاب من أوروبا، وخمسة أحزاب من الشرق الأوسط، وحزبين من أوقيانوسيا. رئيس الاتحاد الدولي للشباب الاشتراكي عضو مختار في المجلس وله حق التصويت.
٣. ويجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل في السنة.
٤. ويضع المجلس المبادئ التوجيهية السياسية ويتخذ القرارات، من بين أمور أخرى، بشأن القضايا التنظيمية الأساسية وقضايا السياسة التنظيمية داخل التحالف التقدمي.
٥. كل ثلاث سنوات، ينتخب المجلس هيئة الرئاسة والمنسق العالمي والمدقق المالي ويقدم تقرير النشاط

- هيئات التحالف التقدمي.
- يحق لأي عضو تقديم اقتراحاته ومقترحاته كتابيا إلى الجمعية العامة ومجلس الإدارة. ويجب إرسالها قبل أسبوعين على الأقل من موعد انعقادها. وإذا أمكن، يجب مناقشتها في اجتماع مجلس الإدارة أو الجمعية العامة التالي.
 - لكل عضو الحق في الحصول على معلومات حول العمليات التنظيمية للتحالف التقدمي.
 - لكل مندوب عن أحد الأعضاء الحق في التحدث في اجتماعات التحالف التقدمي.
 - يلتزم كل عضو بدفع رسوم العضوية السنوية وفقا للضوابط المالية التي يضعها مجلس الإدارة.

٦-الأعضاء

- أجهزة التحالف التقدمي هي:
- الجمعية العامة
 - سبورة
 - هيئة الرئاسة
 - المنسق العالمي
 - منسقي المناطق
 - المدقق

المادة ٧: الجمعية العامة

١. تتكون الجمعية العامة من مندوبين من أعضاء التحالف التقدمي وأعضائه المنتسبين. وهي أعلى هيئة لوضع السياسات في التحالف التقدمي. لكل وفد من الأعضاء صوت واحد.
٢. تجتمع الجمعية العامة لتوجيه البرنامج الدولي للتحالف التقدمي لكل دورة والتعامل مع جميع القضايا السياسية ذات الصلة التي لم يتم تفويضها صراحة إلى أجهزة أخرى.
٣. كل ثلاث سنوات، تقوم الجمعية العامة بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتقرر إقالة المجلس المنتهية ولايته.

- واثنين من أوروبا، وعضوا واحدا من أوقيانوسيا.
٢. تعمل هيئة الرئاسة كجهاز تنفيذي للتحالف التقدمي في الفترة بين اجتماعات مجلس الإدارة.
٣. يتم انتخاب هيئة الرئاسة من قبل مجلس الإدارة كل ثلاث سنوات.
٤. تناقش هيئة الرئاسة القضايا ذات الأهمية الدولية، وتطرح وتتخذ القرارات بشأن سياسات وقرارات التحالف التقدمي العاجلة. ولتعزيز قوة التحالف ووحدة، تتخذ هيئة الرئاسة قراراتها بالإجماع.
٥. يعمل أعضاء هيئة الرئاسة كممثلين رئيسيين ومتحدثين باسم التحالف التقدمي في المنتديات والمفاوضات رفيعة المستوى.
٦. تجتمع هيئة الرئاسة مرتين سنويا على الأقل. ويمكن عقد اجتماع تكميلي أو استثنائي بموافقة ثلث أعضاء هيئة الرئاسة. وتعد الاجتماعات حضوريا أو عبر رابط فيديو.

- وكذلك البيان المالي إلى الجمعية العامة.
٦. يعين المجلس ثمانية أعضاء في اللجنة المالية. وبالاتفاق مع المجلس، تتخذ اللجنة المالية قرارات بشأن توزيع الأموال واستخدامها. وتعد اللجنة المالية المبادئ التوجيهية المالية لإقرارها من قبل المجلس، كما تعد البيان المالي للمجلس كل عامين.
٧. وللمجلس الحق في تعيين لجان استشارية (على سبيل المثال لجنة الأخلاقيات).
٨. يجوز عقد اجتماع غير عادي لمجلس الإدارة بناء على طلب يقدمه أكثر من خمسين بالمائة من أعضائه.

المادة ٩: هيئة الرئاسة

١. تتألف هيئة الرئاسة من تسعة قادة أحزاب يمثلون جميع قارات العالم والشبكات الحزبية الإقليمية للتحالف التقدمي. وتضم عضوين من أفريقيا والشرق الأوسط، واثنين من الأمريكتين، واثنين من آسيا،



المادة ١٠: المنسق العالمي

١. يتم انتخاب المنسق العالمي من قبل مجلس الإدارة كل ثلاث سنوات.
٢. من مهام المنسق العالمي تنسيق أنشطة التحالف التقدمي بالاتفاق مع المجلس. ويعد المنسق العالمي اجتماعات هيئة الرئاسة والمجلس والجمعية العامة.
٣. يتولى المنسق العالمي مسؤولية عقد اجتماعات الجمعية العامة والمجلس والهيئة الرئاسية في الوقت المناسب.
٤. يشرف المنسق العالمي على الأنشطة المشتركة للتحالف التقدمي مع الشبكات الإقليمية.
٥. يتمتع المنسق العالمي بحقوق التصويت في مجلس الإدارة.
٦. المنسق العالمي مسؤول عن الاتصالات الداخلية والخارجية للتحالف التقدمي. يدير الشؤون المالية ويقدم التقرير المالي السنوي إلى اللجنة المالية. في إطار الشؤون المالية للتحالف التقدمي، يتمتع المنسق العالمي بسلطة التمثيل الحصرية. ويعد المنسق العالمي تقريراً سنوياً عن الأنشطة لمجلس الإدارة.
٧. يعد المنسق العالمي مسؤولاً عن التسجيل والأرشفة المناسبة لقرارات جميع هيئات التحالف التقدمي.
٨. لدى المنسق العالمي الحق في الحصول على مكتب ويمكنه توظيف الموظفين.

المادة ١١: المنسقون الإقليميون

١. يتم انتخاب المنسقين الإقليميين من قبل كل شبكة حزبية إقليمية (تحالف التقدم في الأمريكتين (APLA)، وشبكة الديمقراطية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ (SD-AP)، وحزب الاشتراكيين الأوروبيين (PES)، والتحالف التقدمي لأفريقيا (APAC)، والمنتدى الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي (SDAAW)) المرتبطة بالتحالف التقدمي ويتم

تأكيد تعيينهم من قبل مجلس الإدارة.

٢. يتفق المنسق العالمي مع المنسقين الإقليميين بشأن أنشطة التحالف التقدمي وأولوياتهم الموضوعية.
٣. بالتشاور مع المنسقين الإقليميين، يقوم المنسق العالمي بإعداد توصيات بشأن العضويات لعرضها على المجلس والتصويت عليها من قبل الجمعية العامة.
٤. ينبغي أن يجتمع المنسقون الإقليميون والمنسق العالمي مرة واحدة على الأقل في السنة.

المادة ١٢: المراجع

- ينتخب مجلس الإدارة مراجع الحسابات كل ثلاث سنوات. وهو مسؤول عن تدقيق البيانات المالية وتقديم تقرير بالنتائج إلى مجلس الإدارة.

٧-المالية

المادة ١٣: الإيرادات

- يتمتع التحالف التقدمي بمصادر الدخل التالية:
١. رسوم العضوية السنوية العادية بناء على المبادئ التوجيهية المالية التي تعدها اللجنة المالية ويوافق عليها مجلس الإدارة.
٢. المساهمات الطوعية من الأعضاء والمنظمات المتعاطفة.

٨-الأحكام الانتقالية والنهائية

المادة ١٤: دخول حيز التنفيذ

- اعتمدت الجمعية العامة للتحالف التقدمي هذه المبادئ التوجيهية والنظام الأساسي في ٦ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٤. وهي تحل محل تلك التي اعتمدت في ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩.

التحالف التقدمي من أجل الحرية والعدالة والتضامن

٦ أكتوبر ٢٠٢٤



مؤتمر "السليمانية" تجمع حزبي عظيم ينتظره أمل أكبر ..



حسني شيلو

”

الامل المستند الى الحقيقة والاستعداد للعمل يبقى قائما وسيعمل على انجاح
مؤتمر السليمانية الذي يشكل محطة هامة في مسيرة التحالف وهو تظاهرة
حزبية عربية وتجربة يمكن أن نبني عليها نحو تعزيز اواصر العمل المشترك
وتذليل العقبات

“



يسعى إلى تعطيل مسارات التحول الديمقراطي، تشبثاً بمصالح أنانية آنية.

لا ريب إن هذا التجمع النخبوي متعدد الافكار ومتنوع الخبرات في العمل السياسي والاجتماعي، يشكل رافعة وبريق امل نحو مستقبل أفضل، كما إن اختيار السليمانية العاصمة الثقافية للعراق التي تمتلك تاريخاً غنيا ومشهداً فنياً وبيئة ثقافية ديناميكية، مكاناً لانعقاد المؤتمر للتحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي لهو دليل آخر على عمق التفكير ووضوح الرؤية.

كما أن توقيت الانعقاد زمانياً في فترة تشهدا غليانا وتطورات متسارعة وغير مسبوقة في حداثها وتداعياتها تضطر أحزاب التحالف المنضوية تحت لواء هذا الاطار مواجهة التطورات السياسية سريعة التغير والتي تصعب حتى على أكثر المنظمات السياسية صلابه التأقلم معها، وخصوصاً في منطقتنا العربية حيث وتيرة التغير السريع زادت من عجز الأحزاب عن وضع برامج بعيدة المدى، وتشكيل هوية متسقة، والتميز عن منافسيها، وإذ يطالب المواطنون بردود مباشرة على التطورات التي تحصل، تشعر الأحزاب بأنها مضطرة إلى التعبير عن آرائها في ما يتعلق بالأحداث يوماً بيوم، ومع حالة الانفتاح اليوم في عالم التواصل الاجتماعي وتشابه القضايا العربية، فإن هذا التجمع من الاحزاب العربية يشكل حالة استنهاض ووعي فكري نحو الاستجابة السريعة

اليوم نحن على اعتاب تجربة نضال ديمقراطي واجتماعي عربية ذات مغزى، تجمع الاحزاب العربية التي تناضل من أجل قضايا مشتركة، لتعمل بتنسيق جماعي مشترك، بكل الوسائل ما كان منها سياسياً، فكرياً، وإعلامياً، وإطلاق جهد جماعي كبير يسهم في تنشئة الأجيال الجديدة المؤمنة بالعدالة الاجتماعية، ويبني القدرات القيادية لديها لتكون مؤهلة أكثر وقادرة على استلام المشعل، والمضي به قدماً لتحقيق الآمال. إن هذا التنوع الفكري والثقافي الثري الذي يمثله ويغنيه هذا الإطار السياسي التوافقي للأحزاب الديمقراطية الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية في العالم العربي والمنظمات الشبابية والنسائية والشبكات التنسيقية هو أكثر ما يميز التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي ويجعله محط اهتمام يرتقي بالعمل العربي على أسس مشتركة ترتبط بقضايا الجماهير والأمة وتعلي قضايا العدالة والحرية.

وفي غمرة التحضيرات والاستعدادات لتنظيم التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي مؤتمره في مدينة السلمانية، تتعاظم الآمال والتطلعات بأن يشكل المؤتمر رافعة للعمل والنضال نحو قضايا شعوبنا، في وقت تشدد فيه الحاجة لهذا النضال، بالتوازي مع مواصلة بناء الجسور وإقامة وتمتين العلاقات والتحالفات بين القوى الديمقراطية في المنطقة والعالم، لمحاصرة التوجهات الاستبدادية والشعبوية، والتأثير على النظام الإقليمي الذي



إن اختيار السليمانية العاصمة الثقافية للعراق التي تمتلك تاريخاً غنياً ومشهداً فنياً وبيئة ثقافية ديناميكية، مكاناً لانعقاد المؤتمر للتحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي لهو دليل آخر على عمق التفكير ووضوح الرؤية.

”

الهدف والمصير، والتعاون المشترك، والعمل بروح الفريق الجماعي، وتبادل الخبرات والافكار والحرص على ايصال رسالة وصوت التحالف، فإن هذه التجربة رغم بعض المعوقات، فقد استطاعت اللجنة الإعلامية أن تلقى الضوء على العديد من الملفات والقضايا والموضوعات التي كانت تشغل الرأي ليس الداخلي بل العربي وذلك في خطوة واضحة وصريحة لتوصيل صوت التحالف.

وخلاصة القول الامل المستند الى الحقيقة والاستعداد للعمل يبقى قائماً وسيعمل على انجاح مؤتمر السليمانية الذي يشكل محطة هامة في مسيرة التحالف وهو تظاهرة حزبية عربية وتجربة يمكن أن نبني عليها نحو تعزيز اواصر العمل المشترك وتذليل العقبات فقطار التحالف يسير على السكة، ودورنا جميعا العمل على زيادة سرعته ومنع التوقف الا في محطات مركزية لمراجعة وتعظيم لصالح تحالفنا ومصالح شعوبنا.

عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني

مقرر اللجنة الاعلامية للتحالف الديمقراطي الاجتماعي

في العالم العربي

لمتطلبات الحالة ووضع رؤى مستقبلية قادرة على الدفاع عن القضايا ذات الاهتمام المشترك، ويعكس حالة من الرقي في التفكير.

ان كل ما سبق لا ينقص من ايماننا التام بأن القوى الديمقراطية في العلم العربي مؤهلة كي تلعب هذا الدور الأساس لأسباب وجيهة عديدة، منها تخطيها للعقائدية المتجمدة، ورفضها للطائفية المتخلفة، وإيمانها بالتعددية والديمقراطية، واحترامها لحقوق الإنسان.

لا شك أن توحيد القوى الديمقراطية، وفتح المنافذ والقنوات لتوحيد الرؤى السياسية، عملية قد تواجه العقبات لكن الدافع الأكبر وحتى لا تبقى هذه القوى الديمقراطية متخندقة في أطر معزولة لا قاسم مشترك بينها سوى اجترار ماضي المراتر والإدانان الشفهية، فإن التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العلم العربي إشارة مضيئة وأرضية يمكن البناء عليها في إطار تغير المعطيات نحو توحيد الرؤى، والانطلاق ببرامج عمل قادرة على تحفيز اهدافها.

ومن واقع التجربة ومن خلال العمل في اللجنة الاعلامية للتحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي، التي أكدت على وحدة



القضية الكردية

بين التجاهل العربي والتحالفات
الدولية التقدمية





دارا خيلاني

لا تزل القضية الكردية غائبة عن المطبخ السياسي العربي، رغم أنها احد أقدم وأهم القضايا القومية في الشرق الأوسط. فالحظور الكردي في التاريخ والجغرافيا والشراكة مع العرب يمتد قرونا، ومع ذلك ما زال التعامل مع هذه القضية يكاد أن لا يتعدى الحقل الأمني أو مجاملات خطابية. هذا التجاهل ليس بالصدفة، بل هو نتاج بنية سياسية عربية و شرق اوسطية ما زالت تنظر إلى التعددية القومية باعتبارها تهديدا، لا رصيда يمكن البناء عليه. هذه البنية و التفكير الرجعي هي ناتجة عن السياسات التي تبعتها قوى الاستعمار الاوربية و الغربية في بدايات القرن الماضي و اللاتي استمرت الى ما بعد النصف الاول منه.

إن الغياب المستمر للقضية الكردية من الخطاب العربي الرسمي لم يترك فراغا فحسب، بل سمح للورد أن يبحثوا عن حلفاء دوليين جدد، وقد نجحوا في ذلك بشكل ملحوظ. لقد تمكنت القوى الكردية خلال العقود الماضية من إقامة علاقات متينة مع الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية في أوروبا والدول الاسكندنافية، بل وحتى داخل الاروقة السياسية في العاصمة الأمريكية والأحزاب الليبرالية العالمية. هذه التحالفات غيرت صورة الكورد في المحافل الغربية والعالمية: من شعب مهمش إلى قوة ديمقراطية، تطرح نموذجا مدنيا وشريكا معتمدا للاستقرار ومكافحة التطرف.

و بالرغم من ذلك فأن بعض القوى العربية ما زالت تنظر إلى هذا الانفتاح الدولي الكردي على أنه "ارتباطا استقواء بالخارج"، بينما تتغافل هذه القوى عن كون هذا الخارج نفسه شريكا استراتيجيا للكثير من الحكومات العربية! بمعنى آخر: إذا كان العرب لا يريدون الاعتراف بدور الكورد داخل الإطار الإقليمي، فمن الطبيعي أن يعاد تعريف هذا الدور على المستوى الدولي، لا سيما ضمن الفضاءات التقدمية التي



لاستثمار العضوية في التحالفات الدولية و بناء نفوذ كوردي مؤثر أول خطوة تبدأ من تعريب الرؤية الكوردية: أي صياغة خطاب سياسي وثقافي يخاطب العالم العربي بلغة مفهومة ومقبولة، تتجاوز المصطلحات التي تفسر على أنها انعزالية أو انفصالية، بل تظهر الكورد كجزء عضوي اساسي من نسيج المنطقة يطالبون بحقوقهم دون أن يهددوا استقرار الآخرين. هذا يتطلب استثمار العلاقات الحالية من خلال التحالفات الدولية من اجل تصحيح صورة الكورد لدى الشعوب الاخرى في المنطقة و ابرازها كقوة ديمقراطية مدنية عن طريق المؤسسات الإعلامية، والثقافية، والمنتديات الفكرية المؤثرة في المنطقة.

ثانيا، على الأحزاب الكوردية، خاصة الاتحاد الوطني الكوردستاني بوصفه حزبا تقدما، أن تفعل دورها داخل التحالفات الإقليمية باعتبارها شريكا اساسيا في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في عموم المنطقة. وهذا يتطلب الانخراط الفعال في التحالفات العربية التقدمية والاشتراكية، والمشاركة في بلورة خطاب إقليمي موحد حول القضايا المشتركة: كالتعددية والعلمانية وتحرير المرأة والعدالة الاجتماعية والحق في تقرير المصير.

ثالثا، يمكن توظيف شبكة العلاقات الدولية الكوردية في فتح قنوات دعم اضافية مثل مراكز الأبحاث و منظمات المجتمع المدني لدعم مبادرات تعزيز الحضور الكوردي في المحافل الثقافية والسياسية العربية، من خلال إقامة ندوات مشتركة و برامج تبادل الخبرات الشبابية ودعم وسائل إعلام تقدمية ناطقة بالعربية تغطي الشأن الكوردي من منظور حقوقي وإنساني لا أمني أو عدائي.



يمكن توظيف شبكة العلاقات الدولية الكوردية في فتح قنوات دعم اضافية مثل مراكز الأبحاث و منظمات المجتمع المدني لدعم مبادرات تعزيز الحضور الكوردي في المحافل الثقافية والسياسية العربية،

ترى في الكورد قوة تحررية، تدافع عن الديمقراطية والعلمانية وحقوق المرأة والمكونات المختلفة للمجتمع. لقد أثبتت القوى الكوردية، خصوصا في كردستان العراق، قدرتها على بناء تحالفات دولية متينة مع عدد من الأطراف التقدمية في العالم، لكن التحدي اليوم لم يعد مقتصرًا على الانضمام الى هذه التحالفات العالمية فقط، بل في ترجمتها إلى نفوذ إقليمي فعال يحدث فرقا على مستوى العلاقات مع الشعوب والدول المجاورة، ويشكل ورقة ضغط ناعمة تخدم مصالح الشعوب الكوردستانية في بيئة سياسية معقدة.

الاتحاد الوطني الكردستاني كحزب سياسي تقدمي و عضو فاعل في الاوساط الديمقراطية الاجتماعية و المشارك في الانشطة التقدمية الاقليمية و خاصة العربية لنشر ثقافة مدعمة، على الاقل؛ لمنع الاستمرار في تهميش القضية الكردية.

هنا تكمن السبب الرئيسي للاتحاد الوطني الكردستاني كعضو في التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي، بل و احد المؤسسين لهذا التحالف، بأن يتشرف باستضافة المؤتمر العام لهذا التحالف في أواخر شهر آب الجاري للمرة الثانية في مدينة السليمانية على غرار المؤتمر الذي استضافته في عام ٢٠١٦. حيث من المؤمل أن يساعد تواجد عدد كبير من الاحزاب التقدمية العربية في هذا المؤتمر في فتح حوار صريح مع القوى و الاحزاب الكردية من كل اجزاء كردستان المقسمة، والاعتراف بدورهم كشركاء في صنع الاستقرار قد يصب في مصلحة العرب وشعوب المنطقة الاخرى بقدر ما يصب في مصلحة الكرد.

اخيرا، فأن القضية الكردية ليست عبئا على العالم العربي، بل قد تكون فرصة لتجنب عزلة سياسية وفكرية يزيدها التمسك بالخطابات القومية المغلقة. أما الاستمرار في الصمت والتجاهل، فلن يبقى الكرد على الهامش، بل سيبقي العرب هم من يجلسون خارج الطاولة الدولية، في الوقت الذي أصبحت فيه القضية الكردية جزءا من حسابات القوى التقدمية في العالم، وستستمر في التصاعد.

٢٢ آب ٢٠٢٥

رابعا، يمكن للكرد الاستفادة من دعم القوى الدولية الصديقة لتعزيز خطاب يربط بين الاستقرار الإقليمي وحقوق الكرد، وقد يكون عن طريق إقامة "منتديات حوار شرق أوسطية" تستضيفها مدن كردية مثل السليمانية أو أربيل، يدعى لها مفكرون وسياسيون من مختلف الدول العربية والإيرانية والتركية بهدف بناء تفاهم مشترك و انشاء حوارات متوازنة في هذا المجال.

و في نفس الوقت و من جانب آخر، على القوى العربية بما يشمل القيادات الحكومية و قيادات الاحزاب المعارضة سواسية، عليها ان تعترف بأن القضية الكردية اليوم ليست مجرد ملف داخلي في العراق أو سورية، بل أصبحت جزءا من النقاش الدولي حول الديمقراطية وحقوق الشعوب. والحضور الكردي في دوائر صنع القرار الغربية - خاصة لدى الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية - أصبح له أثر حقيقي في تصميم السياسات الدولية بما فيها عدد من القضايا العربية. وهذا التحول يجب أن يقرأ جيدا و أن لا أن يهمل.

إن التحالفات الدولية، مهما بلغت قوتها، تبقى محدودة إن لم تترجم إلى قنوات تأثير إقليمية فعالة تعترف بالدور الكردي كجزء فعال ومؤثر في مستقبل المنطقة. فلهذا و على غرار التواجد الكردي في المحافل الاوربية و العالمية، تتطلب القضية الكردية تواجدا اكثر فعالية في الوسط العربي و الاقليمي و عملا دؤوبا يقوم بها رواد و احزاب قيادية ذو توجهات تقدمية لايجاد سبل و قنوات مؤثرة ليس فقط في الميدان السياسي بل وايضا في الاوساط الثقافية و النخبوية في العالم العربي. من هنا يأتي دور

من السليمانية إلى كل العالم العربي:

النساء في طلب التحول الديمقراطي والاجتماعي



هالة بن يوسف *

رفيقتي ورفاقي الأعضاء،

تحية نضالية من القلب إلى القلب،

لقد كان لي شرف زيارة مدينة السليمانية في ثلاث مناسبات، في إطار التحالف العربي للأحزاب الاجتماعية الديمقراطية، وكذلك ضمن مهماتي مع حزب الاشتراكيين الأوروبيين، مما أتاح لي الفرصة لاكتشاف عمق التاريخ، وكرم الثقافة، وصلابة النضال في إقليم كردستان.

واليوم، وبعد أكثر من خمسة عشر عاما من الالتزام في النضال السياسي والاجتماعي، أكتب بوصفي قائدة في حزبي، ونائبة لرئيسة الأمانة الاشتراكية للنساء، وأول منسقة لفرع النساء في تحالف الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية في العالم العربي سنة ٢٠١٦. أكتب بوعي امرأة عربية ملتزمة، وبامتنان ورفعة لرفيقات كرديات كن وما زلن رموزا للصمود والمقاومة.



العربيات، في قلب التحول التقني والاقتصادي للمنطقة، يظهر جليا أن النساء يلعبن دورا حاسما في إعادة تشكيل الواقع. ففي الكويت، تقود النساء ٤١ ٪ من الشركات الناشئة في مجالات مثل التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية، مما يعكس تقدما ملموسا في مساحات كانت حكرًا على الرجال، ويسهم في تغيير الثقافة الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الصعيد الإقليمي الأوسع، تؤكد تقارير الأمم المتحدة على ضرورة تسريع العمل لإغلاق الفجوات الجندرية، مع تمكين المرأة اقتصاديا وتكنولوجيا باعتبارهما ركيزتين أساسيتين نحو مستقبل مستدام ومبتكر.

إن تعزيز المهارات الرقمية، ودعم ريادة المرأة في الاقتصاد الأخضر، وخلق بنى تحتية للأمان الرقمي والمؤسساتي، لا يشكل فقط وسيلة لتحقيق المساواة، بل أيضا السبيل الأمثل لتحقيق نمو اقتصادي تتراوح مكاسبه المتوقعة بين ٢,٧ تريليون دولار و ٤٧ ٪ من الناتج المحلي المحتمل في المنطقة.

بتنفيذ هذه الخطة، يتحول الوجود الرمزي إلى تأثير حي: نساء يمهّدن الطريق للأجيال، يبدأن مشاريع، ينظمن حملات، يصنعن السياسات، ويؤسسن فضاءات آمنة للنقاش والحماية.

من السليمانية إلى كل الوطن العربي، نرفع اليوم، بقوة ووحدة، شعارنا:

المرأة ليست ضحية... بل صانعة للسلام، شريكة في القرار، وقائدة للغد.

مع محبتي وتقديري.

* نائبة رئيسة الأمانة الاشتراكية للنساء - قيادة في حزب التكتل التونسي وعضوة تنسيقية التحالف الديمقراطي

"أن تكوني امرأة في العراق يعني أن تقاومي كل لحظة، لا من أجل النجاة فقط، بل من أجل البقاء كإنسانة" *

نعم، لا يمكن الحديث عن تجربة المرأة الكردية والعراقية من دون الاعتراف بتضحياتها في مواجهة العنف، والقمع، والاستغلال الجسدي والمعنوي، خاصة خلال السنوات السوداء التي تميزت بصعود الجماعات المتطرفة. خلال تلك المرحلة، شكلت اتفاقية سيداو (CEDAW) لعام ١٩٧٩، والقرار ١٣٢٥ لمجلس الأمن حول المرأة والسلام والأمن (٢٠٠٠)، إضافة إلى اتفاقية مناهضة التعذيب، مرتكزا قانونيا وأخلاقيا لحماية النساء والدفاع عنهن، لا سيما في مناطق النزاع.

وقد لعبت النساء في كوردستان والعراق دورا محوريا في التوثيق، والمقاومة، والعمل الميداني، كما في إعادة بناء المؤسسات من الداخل. ولعل وجود نساء ترأسن القوائم الانتخابية، ونجحن من دون الاعتماد على الكوتا، خير دليل على قوة هذا الحضور النسائي ونضجه.

لكن النضال لا يقتصر على الحاضر. لا بد من التذكير بتاريخ النساء العربيات في المشرق والمغرب، من هدى شعراوي إلى جميلة بوحيرد، ومن نساء اليمن وفلسطين إلى مناضلات تونس ومصر ولبنان... جميعهن ساهمن في بلورة فكر نسوي تحرري أصيل ومتجذر في القضايا الوطنية والاجتماعية.

اليوم، داخل التحالف الاجتماعي الديمقراطي وفي الأمانة الاشتراكية للنساء، يعد حضور النساء العربيات والكرديات إنجازا مشرفا، لكنه لا يكفي أن نبقي "حاضرات"، بل علينا أن نكون "فاعلات"، وأن نحمل مشعل التغيير في مواجهة التراجع والاستبداد والتطرف.

من السليمانية، نطلق رسالة أمل، ورسالة عمل:

من الحضور إلى التأثير - عهد طموح للنساء

** رنا النعيمي، كاتبة وشاعرة عراقية

فريال عبدالله:

دور المرأة في التحالف



فريال عبدالله

يشكل دور المرأة في التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي محورا أساسيا في بناء مجتمعات ديمقراطية وعادلة. فالمرأة، بما تحمله من إرث حضاري وثقافي، تعد شريكا أساسيا في عملية التحول الديمقراطي وتعزيز قيم العدالة الاجتماعية والمساواة في المنطقة.



المنتدى الديمقراطي الاجتماعي
في العالم العربي
Social Democratic Forum In The Arab World

ASDF

المنتدى الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي

الفترة ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ أيلول - ٢٠٢٤

Social Democratic Forum In The Arab World



ديمقراطي الاجتماعي

المرأة كمحرك للتغيير الديمقراطي

الدور التاريخي والمعاصر

لعبت المرأة في العالم العربي و في كردستان دوراً محورياً في النضال من أجل الاستقلال والحرية والديمقراطية عبر التاريخ الحديث. ومع تطور الحركات الديمقراطية في المنطقة، برزت المرأة كقوة فاعلة في التحالفات الديمقراطية الاجتماعية، حيث تساهم في صياغة الرؤى السياسية وتطوير البرامج التي تهدف إلى بناء مجتمعات أكثر عدالة ومساواة.

التمثيل السياسي والمشاركة

يعتبر تعزيز التمثيل السياسي للمرأة في التحالفات الديمقراطية أولوية قصوى، حيث أن مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار تضمن تمثيل احتياجات ومصالح نصف المجتمع، وتساهم في وضع سياسات أكثر شمولية وتوازناً. والاتحاد الوطني الكردستاني لعب دوراً ريادياً و فاعلاً من أجل ترسيخ دور المرأة و مكانتها في بناء مجتمع ديمقراطي و خاصة بعد الانتفاضة الربيعية عام ١٩٩١ و مشاركتها في المؤسسة التشريعية و التنفيذية و في السلطة القضائية إضافة الى مشاركتها المباشرة داخل مؤسسات الحزب المختلفة ما يتمثل في انخراطها في التنظيم و الاعلام و العمل بشكل فعال داخل المنظمات، النقابات، الاتحادات و الجمعيات ومنظمات

المجتمع المدني كركيزة أساسية نحو التحول الى مجتمع مدني ديمقراطي. حيث سعت جاهدة من أجل ضمان حقوقها المشروعة كالعادلة و المساواة.

أهمية انضمام المنظمات النسوية للتحالفات الديمقراطية القوة من خلال الوحدة

إن انضمام المنظمات التي تعمل من أجل قضايا المرأة إلى التحالفات الديمقراطية الاجتماعية يحقق عدة فوائد استراتيجية منها:-

- تعزيز القوة التفاوضية. عندما تتحد المنظمات النسوية تحت مظلة التحالف الديمقراطي، تكتسب قوة تفاوضية أكبر مع الحكومات والمؤسسات الدولية.
- تنوع الخبرات والموارد لأن كل منظمة تجلب معها خبرات متخصصة وموارد مختلفة، مما يثري العمل الجماعي ويزيد من فعاليته.
- توحيد الجهود، بدلاً من العمل المتشتت، تسمح التحالفات بتوحيد الجهود نحو أهداف مشتركة وواضحة.
- لو تساءلنا: ماهي مجالات الدعم والتمكين في التحالف؟
- تعمل هذه التحالفات على دعم المرأة في جميع الميادين:

- مثلاً في الميدان السياسي، من خلال تعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية والانتخابات.

الكوردستان و مبادرة المجتمع المدني العراقي INAP ١٣٢٥ , وضعت الحكومة الاتحادية العراقية و حكومة اقليم كوردستان خطة عمل وطنية من أجل تثبيت دور المرأة في المجتمع. و بعد موافقة مجلس الوزراء على المسودة النهائية للخطة, أصبحت دولة العراق أول دولة في منطقة الشرق الأوسط للتقدم بخطة عمل وطنية لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

يركز القرار على:

- المشاركة: ضرورة مشاركة المرأة بشكل كامل وفعال في جميع جهود منع النزاعات وإدارتها وحلها
- الحماية: حماية المرأة والفتاة من العنف القائم على النوع الاجتماعي في النزاعات
- الإنعاش والإعمار: إشراك المرأة في عمليات الإنعاش وإعادة الإعمار بعد النزاعات.
- *اتفاقية سيداو (CEDAW): القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- تمثل اتفاقية سيداو الصادرة في عام ١٩٧٩ وثيقة حقوق المرأة العالمية، وتلزم الدول الأطراف بما يلي:
- القضاء على التمييز ضد المرأة في جميع المجالات

- ضمان المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والفرص
- اتخاذ تدابير إيجابية لتعزيز المساواة الفعلية

الاتفاقيات الدولية الأخرى

- تشمل الاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة:
- إعلان ومنهاج عمل بكين (١٩٩٥) خارطة طريق لتمكين المرأة
- أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف الخامس
- المتعلق بالمساواة بين الجنسين
- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العنف

- الميدان الاقتصادي، عبر دعم ريادة الأعمال النسوية والحقوق الاقتصادية.
- الميدان التعليمي، بضمان حصول المرأة على التعليم والتدريب المهني.
- الميدان الاجتماعي، من خلال مكافحة العنف ضد المرأة وتعزيز الحقوق الاجتماعية.

استراتيجيات التعاون الفعال بين هذه المنظمات تحت

إطار التحالف:

- ١- التنسيق والتخطيط المشترك، عن طريق وضع خطط عمل موحدة وتنسيق الأنشطة لتجنب التكرار وضمان التكامل.
- ٢- تبادل الخبرات والمعرفة، كإنشاء منصات لتبادل أفضل الممارسات والتجارب الناجحة بين المنظمات.
- ٣- التدريب والتطوير المؤسسي، عن طريق تطوير قدرات الكوادر النسوية في مختلف المجالات من خلال برامج تدريبية مشتركة.
- ٤- الشراكة مع المؤسسات الدولية، بناء علاقات قوية مع المنظمات الدولية لضمان الدعم المالي والتقني.

تنفيذ القرارات والاتفاقيات الدولية مثال على ذلك قرار

مجلس الأمن ١٣٢٥: المرأة والسلام والأمن.

- يعتبر قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ الصادر في عام ٢٠٠٠ إنجازاً تاريخياً في مجال تعزيز دور المرأة في حفظ السلام والأمن. لذلك فقد التزمت الحكومة الاتحادية العراقية و حكومة اقليم كوردستان بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والأمن والسلام قصد تثبيت دور المرأة في المجتمع العراقي. و في هذا السياق، بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون المرأة، وزارة الداخلية، وزارة الدفاع في بغداد، وزارة الداخلية و المجلس الأعلى للمرأة في اقليم

- التحديات السياسية، القيود القانونية والسياسية في بعض البلدان
- التحديات الأمنية، تأثير النزاعات والاضطرابات على عمل المنظمات

الفرص المستقبلية

رغم التحديات، هناك فرص واعدة:

- الوعي المتزايد، نمو الوعي بحقوق المرأة بين الجيل الجديد
- التكنولوجيا، استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الرقمية
- الدعم الدولي، تزايد الاهتمام الدولي بقضايا المرأة في المنطقة
- الشراكات الإقليمية، إمكانية تطوير شراكات أقوى بين دول المنطقة
- وفي الختام فإن دور المرأة في التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي ليس مجرد مشاركة رمزية، بل هو ضرورة استراتيجية لبناء مجتمعات ديمقراطية حقيقية وعادلة. ومع الدور الريادي الذي لعبه حزب الاتحاد الوطني الكردستاني منذ تأسيس التحالف، تتضح أهمية الوحدة والتعاون بين جميع القوى الديمقراطية في المنطقة.
- إن تنفيذ القرارات والاتفاقيات الدولية مثل القرار ١٣٢٥ واتفاقية سيداو ليس مجرد التزام قانوني، بل هو استثمار في مستقبل أفضل للمنطقة العربية. وعندما تتحد المنظمات النسوية تحت مظلة التحالفات الديمقراطية، فإنها تصبح قوة قادرة على إحداث التغيير الإيجابي المطلوب.
- المستقبل يتطلب مزيداً من التعاون والتنسيق والعمل المشترك، ليس فقط من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، بل من أجل بناء عالم ديمقراطي وعادل ومزدهر للجميع.

والتحرش. وهنا خطونا خطوة جيدة باقرار قانون مناهضة العنف ضد المرأة و قانون سوء استخدام وسائل الاتصالات الكترونية و التواصل الاجتماعي..

دور الاتحاد الوطني الكردستاني في التحالف الديمقراطي

يعتبر حزب الاتحاد الوطني الكردستاني من أحد الأحزاب الرائدة في التحالف الديمقراطي في العالم العربي منذ بداية تأسيس التحالف. وقد ساهم الحزب بشكل كبير منذ اللحظات الأولى لتأسيس التحالف الديمقراطي في العالم العربي، لعب دوراً محورياً مع بقية الأحزاب السياسية في التحالف في وضع الأسس والمبادئ التي قام عليها التحالف. وقد تميز الحزب بالتزامه العميق بقيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. و الايمان بضرورة مشاركة المرأة في العمل السياسي والاجتماعي، كما دعم بقوة مشاركة المرأة في مواقع القيادة والمسؤولية داخل التحالف.

الخبرة في النضال الديمقراطي

جلب الحزب خبرة طويلة في النضال من أجل الحقوق الديمقراطية وحقوق الأقليات، مما أثرى تجربة التحالف وساعد في تطوير استراتيجيات فعالة للعمل الديمقراطي في المنطقة.

التحديات والفرص

التحديات الراهنة:

- تواجه المرأة في التحالفات الديمقراطية العربية تحديات عديدة:
- التحديات الثقافية والاجتماعية، مقاومة التغيير من بعض القوى التقليدية
- التحديات الاقتصادية، نقص الموارد المالية للمنظمات النسوية

الاتحاد الوطني

من جبال كوردستان إلى العمل الدولي المشترك



نجدد الترحيب نيابة عن شعب كوردستان بالمشاركين في المؤتمر، ونشاركهم فرحة القدوم إلى أرض روتها دماء الثوار الذين لم يبخلوا بأرواحهم دفاعاً عن المبادئ التي تسعى إليها قوى التحالف اليوم



محمود خوشناو

والتيارات التحررية ومنها في فلسطين ودول أخرى، وتواصل مع دول الخليج، وانطلق إلى سوريا ومصر وليبيا، وشارك في التجمعات الدولية الاشتراكية في الصين وروسيا وأوروبا وأمريكا، انخرط بصورة ناعمة مع التحولات الديمقراطية في المنطقة، ساهم في إحياء دور المرأة وحماية الأسرة وحقوق الأطفال وحماية البيئة ودور الطلبة والشبيبة.....والكثير. كل هذا تزامن مع العمل الثوري في مواجهة الاستبداد والاستعباد .

لم ينته جهد الاتحاد الوطني الكوردستاني في نقطة ما، بل تبني الاجتهاد والسعي لمواصلة العمل المشترك مع أحزاب وتيارات في العالم بغية جمع القوى وتضافر الجهود لتحقيق أهداف ربما عجزت عنها تيارات سياسية وأحزاب بمفردها في مراحل متعددة .

يرى البعض بأن الأحزاب والتيارات السياسية عليها الإنشغال بالوضع الداخلي لبلدانها والاكتفاء بالإطلاع فقط على أوضاع البلدان الأخرى سواء الإقليمية أو الدولية بصورة عامة.

إنطلق الإتحاد الوطني الكوردستاني كحزب ثوري بداية تأسيسه في ١٩٧٥ ومنذ اللحظات الأولى لم يقتصر دور قاداته وبالتحديد الرئيس العراقي الأسبق والأمين العام للحزب الراحل جلال طالباني على الثورة الجديدة لشعب كوردستان، بل تفاعل مع الدول والتنظيمات التحررية في العالم العربي والإسلامي وحتى الدولي، هنا بدأت القصة وطرح التساؤل، ماذا يريد الاتحاد الوطني الكوردستاني...؟

دعونا نتطرق قليلاً ونعرج بعجالة على الأحداث التي مر بها الاتحاد الوطني على الصعيد العربي والإسلامي، إذ لم يتغاضى يوماً عن عمل التنظيمات



من ذلك، إذ الكل يتطلع إلى قرارات وتوصيات تساهم في مواجهة التحديات ومعالجة المشاكل التي تمر بها بعض الدول، ودعم جهود الاصدقاء في إرساء السلام وضمان حقوق المجتمعات دون الإلتفات إلى المصالح الذاتية والانتماءات العرقية والدينية لهذا أو ذاك .

التنافس السياسي والاقتصادي لم يغيب يوماً أو يغادر أجندة أي من القوى السياسية في العالم، لكن التجمعات السياسية والتحالفات كالتحالف الديمقراطي الاجتماعي عليه أن يتبنى خيارات وأساليب مختلفة بصيغ جديدة لكي يتجاوز الأخطاء التي وقع فيها الآخرون، هنا يبرز دور الاتحاد الوطني الكوردستاني ورئيسه بافل جلال طالباني مع حلفائه لإرساء هذا التوجه في توصيات وقرارات المؤتمر، ومتابعة ماخرج عنها مستقبلاً.

وأخيراً، نجدد الترحيب نيابة عن شعب كوردستان بالمشاركين في المؤتمر، ونشاركهم فرحة القدوم إلى أرض روتها دماء الثوار الذين لم يبخلوا بأرواحهم دفاعاً عن المبادئ التي تسعى إليها قوى التحالف اليوم

والآن، التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي، منتدًى و ثم تحالف تواجد فيه الاتحاد الوطني واستشعر بأهميتها منذ اللحظات الأولى، تفاعل مع جهود الأحزاب والتيارات المنضوية تحت اسمها، لم يبخل بالتواصل مع الشركاء في هذا التحالف، يعتقد الاتحاد الوطني بأن أهمية التحالف تكمن في التواصل وتبادل الخبرات وبناء جسور العمل المشترك بعيداً عن الانتماءات القومية والمذهبية، لأنها إن سبقت المدنية والإنسانية والأهداف السامية للإشتراكية الديمقراطية سوف تفسدها.

وفي هذه الأيام، التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي يبحث في السليمانية العاصمة الثقافية لإقليم كوردستان العراق كمحطة جديدة تضاف إلى المحطات الأخرى، تنشيط الفعاليات النسوية والشبابية، وتحريك المياه الراكدة في مجال العدالة الاجتماعية وضمان حرية التعبير، حماية الأسرة والطفل، والسعي لتحسين تشريع قوانين أو تعديلها في بلدان التحالف سواء عبر ممثليها أو الفعاليات المدنية، والأهم في ذلك القضايا المشتركة في العالم العربي وربما أوسع

مواجهة التحديات امام نمو الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في الدول العربية



على الأحزاب والحركات والقيادات السياسية الديمقراطية الاجتماعية في العالم العربي المجتمع ضمن اطار ((التحالف الديمقراطي الاجتماعي فى العالم العربي)) ، إيلاء المزيد من الاهتمام لنشر الوعي الديمقراطي والحريات، وترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، وبناء مجتمع الرفاه من الواضح أن النهج والفكر الديمقراطي الاجتماعي له تاريخ قديم يمتد لأكثر من ١٥٠ عام، وقد شهد خلال هذا الوقت مراحل عديدة ومختلفة من الصعود والنزول والانفصال والتفتت ثم التوحيد وتولي السلطة في بعض البلدان، وخاصة في أوروبا.



✽نوزاد المهندس

اكتسبت أيديولوجية الديمقراطية الاجتماعي ثقة معظم شرائح المجتمع بفضل أيديولوجيتها السياسية المعتدلة (وإن كان ذلك لا يخلو من عيوب). ما بين أيديولوجيتي الماركسية (الشيوعية) والرأسمالية، لأن كلا النهجين منحازتان في معتقداتهما ومبادئهما وقيمتهم لجزء معين من المجتمع و ليس الكل، ولذلك أصبحا داعمين وحماة أو خدما لطبقة معينة في المجتمع. وبالتالي، فقد كلاهما قوتهم وقدراتهما وتطورهما وإنسانيتهما. وأصبحوا موضع نقد و استنكار من قبل أغلبية الجماهير والمجتمعات.

من الواضح أن أي فكر أو أيديولوجية سياسية لكي تبقى وتستمر وتتدفق وتتعمق في المجتمعات، بما في ذلك الأفراد والأسر. ولكي تصبح محل ثقة الأغلبية في مختلف المراحل، لا بد لها من تغيير برنامجها السياسي وفكرها ونهجها باستمرار من أجل التكيف مع التحديات والمتغيرات، وخاصة في هذه المرحلة والعصر الذي تشهد فيه التغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية سرعة كبيرة. بسبب التقدم المذهل في وسائل الاتصالات والتكنولوجيا الذكية مثل أجهزة الكمبيوتر و شبكة الإنترنت والهواتف المحمولة والذكاء الاصطناعي، وبفضل نظام العولمة الذي جعل العالم قرية صغيرة.

يحتاج الديمقراطيون الاجتماعيون في جميع مجتمعات العالم، وخاصة في العالم العربي، إلى عدد من الأسباب التي تهيئ لهم بيئة ومناخا ملائمين للنمو والوصول إلى السلطة، وهي:

- السلام: هذا مهم جدا لكل حزب سياسي، وخاصة الديمقراطيين الاجتماعيين. ففي ظل استقرار سياسي واقتصادي وأمني واجتماعي هادئ وسلمي، يمكن إرساء نظام حكم ديمقراطي، وتحقيق شعارات وقيم الديمقراطيين الاجتماعيين في الحرية والعدالة الاجتماعية والتضامن والتعاقد.



من البديهي أن النهج الديمقراطي الاجتماعي يرتكز على ثلاث قيم أساسية: الحرية، والعدالة الاجتماعية، والتضامن.

ومن البديهي أن هذا النهج والفكر سيتطور ويتقدم في ظل نظام حكم ديمقراطي، ويمكن أن يصبح موضع أمل وثقة الجماهير والمجتمع بأسره، ويمكنه تحقيق شعاراته وأهدافه في التنمية السياسية وبناء نظام اقتصادي اجتماعي و خلق مجتمع رفاه و مزدهر.

لكن إذا دققنا النظر في الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات العربية، نجد أننا لا نرى أيا من الأسباب الثلاثة المذكورة. ولذلك، لم يتمكن الديمقراطيون الاجتماعيون من أن يصبحوا منقذين لمجتمعاتهم ولا يستطيعون الوصول إلى السلطة السياسية مستقبلاً. للأسباب التالية:

- الفقر: يعد الفقر، كظاهرة اجتماعية واقتصادية، داء قاتلاً لجميع المجتمعات البشرية، وخاصة للديمقراطيين الاجتماعيين، إذ يعجز الأفراد والأسر والطبقات عن الحصول على احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والتعليم و التربية والوعي السياسي بحقوقهم. فكلما افتقر مجتمع ما، انتشرت ظواهر التخلف والأمية والجهل والجريمة والظلم والتشتت، وعجز عن اتخاذ خطوات نحو التقدم والابتكار.

في تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (اسكوا)، اعلن بحلول عام ٢٠٢٢، سيعيش ثلث سكان الدول العربية تحت خط الفقر (أي ما يعادل ٣٥٪ من سكانها). ((الفقر المدقع هو عندما يكسب الشخص أقل من ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم)). وعلى الرغم من زيادة النمو الاقتصادي بنسبة ٤,٥٪ في عام ٢٠٢٣ و ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٤، فمن المتوقع أن يصل التضخم إلى ١٤٪ بحلول عام ٢٠٢٢، أي ما يعادل حوالي ١٣٠ مليون شخص من أصل ٣٩٠ مليون نسمة في العالم العربي، باستثناء دول الخليج العربي وليبيا.

من البديهي أن البطالة هي أساس الفقر، وقد سجلت في عام ٢٠٢٢ أعلى معدل في الدول العربية، بينما بلغت عالمياً ١٢٪ فقط. ومن أسباب ظاهرة البطالة هذه ضعف مشاركة المرأة، التي تشكل نصف المجتمع، في القوى العاملة. بحيث لا تتجاوز مشاركة المرأة في المناصب الإدارية العليا للشركات

نسبة البطالة في الدول العربية لعام 2023



الأمن

WWW.ALAMSSAR.COM

إعداد: إسلام حسوب - تصميم: علي محمد

- الديمقراطية: إن وجود وترسيخ نظام حكم ديمقراطي في أي مجتمع هو ضمان لتحقيق أهداف الديمقراطيين الاجتماعيين وقيمهم الجوهرية في الحرية والعدالة الاجتماعية والتضامن بين جميع الطبقات. بشكل طوعي وتلقائي وبعيدا عن مراقبة وتقييد الحريات السياسية والتجارية والاقتصادية والاجتماعية، يستحيل على الديمقراطيين الاجتماعيين تحقيق أهدافهم دون نظام حكم ديمقراطي حقيقي.

- الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي: يلعب دورا هاما في تطور الديمقراطيين الاجتماعيين، إذ إن أهدافهم وشعاراتهم تتمحور جميعها حول الوعي السياسي وتنشئة اقتصاد اجتماعي وبناء مجتمع الرفاه. وهم قادرون في ظل هذا المناخ على توفير جميع الحقوق السياسية والمدنية، والتنمية الاقتصادية المستدامة، وتحسين مستوى معيشة المجتمع.

معدلات الفقر في الدول العربية



لا تشكل بيئة مناسبة لتطور الفكر الديمقراطي الاجتماعي. ويتجلى ذلك في جملة من المعوقات الكبرى والخطيرة التي باتت تعيق برنامج وأهداف واستراتيجية نضال الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية، ومنها:

- غياب نظام حكم ديمقراطي حقيقي في الدول والمجتمعات العربية. فالعالم العربي غارق في أنظمة حكم ديكتاتوري وعائلي وقمعي لا يؤمن إيماناً كاملاً بتطبيق النظام الديمقراطي وترسيخه وضمان الحريات.

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي. وتسود الأفكار الدينية والطائفية والعرقية المتطرفة في المجتمع، بدلاً من الشعارات والبرامج المعتدلة، والخيرية، والسلام، والعمل الجماعي، والتعايش بين مختلف الطبقات والجنسيات. التي يتجلى ذلك في شعارات وقيم الديمقراطيين الاجتماعيين.

- محاولات ترسيخ أنظمة حكم وراثي من قبل العائلات الحاكمة تحديداً، وحتى الأنظمة الجمهورية عموماً.

- تصاعد واستمرار الإرهاب والعنف والتهريب في العالم العربي.

- الفقر المدقع والبطالة في المجتمعات.
- استمرار الصراعات والحروب الأهلية داخل الدول العربية.

- قلة الاهتمام بدور وتأثير منظمات المجتمع المدني في توعية المجتمعات.

- قلة الاهتمام بالوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وضعف خطط تطوير التعليم و التربية واستخدام التقنيات الحديثة.

- عدم الاهتمام بالتغيرات البيئية المخيفة ومحاولة حلها ووضع خطط علمية وواقعية للوقاية منها.

٥٪. ويعد معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في الدول العربية منخفضاً جداً، إذ بلغ ١٩.٩٪ في عام ٢٠٢٢، بينما يبلغ معدل مشاركتها عالمياً ٤٦.٦٪. وايضاً، وصلت معدل بطالة النساء في الدول العربية إلى ٢٢٪ بحلول عام ٢٠٢٢، بينما بلغ معدل البطالة العالمي ٦٪ فقط. ويصل هذا المعدل إلى ٤٤٪ بين الفتيات الصغيرات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ - ٢٤ سنة، بينما يصل إلى ٢٢.٨٪ بين الفتيان. ومقارنة بمعدل البطالة العالمي، يبلغ معدل البطالة بين الفتيات ١٥.٢٪، بينما يبلغ معدل البطالة بين الفتيان ١٤.٥٪ فقط.

هناك أسباب عديدة لهذه المعدلات المرتفعة من الفقر في العالم العربي، منها:

- تفشي فيروس كورونا عام ٢٠٢٠ وآثاره السلبية في السنوات القادمة.
- اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية عام ٢٠٢٢ وارتفاع أسعار السلع الأساسية كالغذاء والوقود.
- ارتفاع أسعار الطاقة في الأسواق العالمية.
- استمرار العقوبات الاقتصادية على روسيا لأكثر من ثلاث سنوات.

- الانهيار الاقتصادي لبعض الدول العربية.
- استمرار الصراعات والحروب الأهلية في الدول العربية، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ونزوح السكان.

- اندلاع الحرب بين إسرائيل وحماس في ٧ أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠٢٣.
- زيادة البطالة.

- التغيرات البيئية الخطيرة كالجفاف والفيضانات والتصحر وارتفاع درجات الحرارة وإزالة الغابات والأمطار والفيضانات والغبار، وغيرها.

- زيادة وتراكم الديون الخارجية.
- وهكذا تعيش المجتمعات العربية مرحلة صعبة

، إيلاء المزيد من الاهتمام لنشر الوعي الديمقراطي والحريات، وترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، وبناء مجتمع الرفاه، والعمل معا على وضع برامج وخطط مستقبلية علمية وواقعية، بما يعزز نفوذها وهيمنتها في مراكز صنع القرار في بلدانها. وأن يكونوا أقرب إلى هموم ومطالب المواطنين، وأن يكونوا صادقين في ترسيخ شعاراتهم وبرامجهم وأهدافهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع.

***ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني وعضو لجنة التنظيم والعضوية في التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي

• عدم الاهتمام بدور وتأثير المرأة والشباب في المجتمع ومشاركتهم في الحياة الحزبية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، في حين أن كلا من المرأة والشباب هما الركيزة الأساسية لسياسات وبرامج وخطط الديمقراطيين الاجتماعيين.

وهكذا، يواجه عمل ونضال الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في العالم العربي تحديات جسيمة ومؤثرة وخطيرة، أصبحت عوائق أمام تطور فكرها ونهجها وأيديولوجيتها. لذا، من واجب جميع الأحزاب والحركات والقيادات السياسية الديمقراطية الاجتماعية في العالم العربي المجتمعة ضمن اطار ((التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي))

معدلات التضخم المتوقعة في الدول العربية للعام 2025

معدلات التضخم المتوقعة من الأعلى إلى الأدنى
بحسب بيانات صندوق النقد الدولي (مراجعة أكتوبر 2024)

السودان	1	118.9%
مصر	2	21.2%
اليمن	3	20.7%
تونس	4	6.7%
الجزائر	5	5.2%
الصومال	6	4.2%
موريتانيا	7	4%
العراق	8	3.5%
الأردن	9	2.4%
الكويت	10	2.4%
ليبيا	11	2.3%
المغرب	12	2.3%
الإمارات	13	2.1%
السعودية	14	1.9%
البحرين	15	1.8%
عمان	16	1.5%
قطر	17	1.4%

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي

بيان التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي



حيدر اباد ٢٥-٢٦ ابريل ٢٠٢٥

وبدلاً من إنصاف الشعب الفلسطيني وإحقاق حقوقه المشروعة في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره وبناء دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧، ها هو الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس يتعرض لحرب إبادة جماعية من قبل دولة الاحتلال، بالإضافة إلى حرب تجويع وحصار وتدمير للبنى التحتية، ومصادرة الأراضي، والضم، والتطهير للقدس بطمس معالمها المسيحية والإسلامية، بهدف خلق نكبة ثانية عبر التهجير القسري والتطهير العرقي.

تشكل منطقة الشرق الأوسط إحدى أهم مناطق النزاع وعدم الاستقرار وتفجر الحروب في العالم، بما يحول دون تحقيق السلم والأمن والازدهار لشعوب وبلدان هذه المنطقة. ولعل الصراع العربي الإسرائيلي، وعدم حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً وفقاً للشرعية الدولية وقراراتها المختلفة، يندرج بحرب عالمية ثالثة بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي العدوانية، واستمرار الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني منذ نكبته الأولى في العام ١٩٤٨.

إلى بناء سوريا الديمقراطية التعددية، عبر الاعتراف بكافة مكوناتها وإشراكها في العملية السياسية والمرحلة الانتقالية، وهو ما يتطلب الإسراع برفع الحصار الاقتصادي عن سوريا، لتمكين الشعب السوري من بناء اقتصاده بما يسمح له بالعيش اللائق والكرام في ظل دولة ديمقراطية، ويستدعي هذا وقف التدخلات الخارجية، وخاصة تدخل دولة الاحتلال الإسرائيلي وتركيا في سوريا، وانسحابهم من كافة الأراضي التي احتلت مؤخرا، واحترام سيادة واستقلال الدولة السورية، ووحدتها وسلامة أراضيها. لذا، فإن التحالف يؤكد على، إدانة انسحاب دولة الاحتلال الإسرائيلي من اتفاقية فض الاشتباك لعام ١٩٧٤، واحتلالها لمزيد من الأراضي السوري، وإدانة هجماتها المتكررة على سوريا، التي تهدف إلى إعاقة وقطع الطريق على التطور الديمقراطي السلمي.

***ولبنان، الذي نجح أخيرا في انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل الحكومة اللبنانية بعد سنوات من الفراغ السياسي الذي فاقم الوضعين السياسي والاقتصادي للشعب اللبناني، فإن عدم التزام دولة الاحتلال الإسرائيلي باتفاق وقف إطلاق النار في جنوب لبنان، وعدم انسحابها الكامل من هناك، يحول دون تمكن رئاسة الجمهورية والحكومة اللبنانية من أداء واجباتهما السياسية والاقتصادية تجاه الشعب اللبناني، ويحول دون بسط سيطرة الجيش اللبناني على كافة الأراضي اللبنانية، وضمان سيادة واستقلال ووحدتها الأراضي اللبنانية.

***والأردن الذي يتعرض لتهديد وجودي لدولته نتيجة سياسة دولة الاحتلال، المتمثلة في مصادرة الأراضي، وتهجير واقتلاع الشعب الفلسطيني من مخيماته، وتدمير البنى التحتية في الضفة الغربية، وضمها إلى دولة الاحتلال، وفرض السيادة الإسرائيلية عليها. كما يسعى اليمين الإسرائيلي إلى

لقد عاودت إسرائيل حربها، متصلة من الالتزام بوقف إطلاق النار ومتجاهلة الانتقال إلى المرحلتين الثانية والثالثة. ورغم ترحيب العالم بذلك الاتفاق، فإن دولة الاحتلال، المدعومة من الإدارة الأمريكية، وبفعل الصمت الدولي الذي لا يزال يرفض الاستجابة لتحركات الطلبة والشباب وشعوب العالم، تواصل عدوانها دون رادع، في ظل غياب مواقف وإجراءات أممية عملية، بما في ذلك فرض المقاطعة على دولة الاحتلال الإسرائيلي لإجبارها على وقف الحرب، والعودة إلى الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار، وفتح المعابر، وإدخال المساعدات ومواد الإعمار فوراً، والبدء بإعادة الإعمار دون قيود من دولة الاحتلال، ونؤكد أنه لا سلام بدون عدالة، ولا عدالة بدون حرية واستقلال فلسطين، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العيش في وطنه وتقرير مصيره بنفسه كسائر الشعوب، وبناء دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس، وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتعاقبة، وبغير ذلك، فإن حكومة اليمين المتطرف لدولة الاحتلال تجر منطقة الشرق الأوسط إلى حرب شاملة، تهدد وتقوض الأمن والسلم العالميين.

وعليه، فإن التحالف يؤكد على:

***رفض أي تهجير واقتلاع للشعب الفلسطيني من أرضه، ودعم الموقفين المصري والأردني في رفض التهجير، وتبني الخطة المصرية لإعادة الإعمار التي أصبحت خطة عربية.

*** العمل على إجبار إسرائيل على وقف حرب الإبادة، والعودة إلى الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار بكافة بنوده ومراحله.

***تمر سوريا الآن بمرحلة انتقالية بعد التخلص من النظام السابق، مما يتطلب تضافر كافة الجهود لتمكين الشعب السوري من بناء مؤسساته الدستورية على قاعدة من العدالة الانتقالية والديمقراطية، تفضي



«وفي المغرب، يؤكد التحالف دعمه لوحدة وسلامة كامل التراب المغربي ضمن المملكة المغربية، ورفضه لأي مساس بسيادة المغرب ووحدته الترابية، أو لأي محاولات انفصالية أو انقسامية. كما يدعو دول الجوار إلى حل أي إشكالات بالطرق السلمية، وعلى قاعدة التعاون من أجل تحقيق تنمية حقيقية لشعوب المنطقة برمتها.

«وفي اليمن، فإن التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي يدعم جهود الحزب الاشتراكي اليمني في نضاله وعمله من أجل استعادة الدولة والدفاع عن مؤسساتها الدستورية والشرعية، ومن أجل إقامة دولة ديمقراطية قائمة على العدالة الاجتماعية، يعمل لتحقيقها إلى جانب بقية أحزاب ومكونات التكتل الوطني للأحزاب والقوى السياسية الداعمة للشرعية في اليمن.

حل القضية الفلسطينية على حساب الأردن، من خلال التهجير القسري للشعب الفلسطيني، وهو ما يجمع على رفضه الموقفان الرسمي والشعبي الأردنيان، رفضاً مطلقاً، رغم أية ضغوط يتعرض لها الأردن، مهما كان نوعها، والذي سيواجهها مدعوماً من القمة العربية، وسيهزمها.

«ومصر، التي يتعرض أمنها القومي للتهديد جراء حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني، ومشاريع ترامب وحكومة اليمين الإسرائيلي لتهجير الشعب الفلسطيني واقتلعه من غزة، وتحويل غزة إلى منطقة سياحية (ريفيرا). إن تهديد الأمن القومي وزعزعة الاستقرار في مصر ينسف جهودها في التنمية الاقتصادية، ويقاوم أزمة المديونية لديها.

«لقد قدمت مصر خطة طموحة وعملية للوضع في غزة، تبنتها القمة العربية، تقوم على أساس رفض تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، وإعادة إعمار القطاع، وتسعى مصر لعقد مؤتمر دولي في القاهرة لحشد القوى لتنفيذ هذه الخطة. ونعتقد أنه يتوجب الأخذ بهذه الخطة من قبل كافة المؤسسات الدولية والحكومات.

«كما يؤكد التحالف على ضرورة احترام الحقوق المائية التاريخية لمصر والعراق وسوريا، ومواجهة تهديدات الأمن المائي لكافة شعوب المنطقة، لما تشكله من تهديد للسلم والأمن الدوليين.

«وفي السودان، الذي كان يوصف بسلة الغذاء العربي هناك حرب طاحنة وفوضى تغذيها التدخلات الخارجية مما يعمق الأزمة فيه ويهدد بتقسيم السودان إلى دويلات ويحول دون إمكانية التوصل لحل سياسي يحافظ على وحدة وسلامة التراب السوداني واستقلال وسيادة الدولة السودانية بالعودة للمسار الديمقراطي من خلال الحوار الوطني الشامل دون أية تدخلات اجنبية .

جهة إنفاذ القرارات الدولية، التي يقود عدم إنفاذها إلى موجات من العنف والإرهاب حول العالم. كما يرى التحالف أن العلاقات بين الشمال والجنوب بصورتها الحالية منحازة لصالح دول الشمال ولا تأخذ بعين الاعتبار مصالح شعوب ودول الجنوب وحقوقها السياسية والاقتصادية، مما يجعل هذه الدول في حالة تبعية ويزيد من عدم العدالة، خاصة في ظل الهيمنة الأمريكية وبعض الدول الغربية على مجلس الأمن، التي تضع العراقيل أمام الاستقلال الفعلي لهذه الدول لاستمرار الهيمنة الاقتصادية.

**إن التحالف يحذر من الحرب الاقتصادية والتجارية التي يقودها اليمين الشعبي في أمريكا، والتي ستعكس على كافة الدول والشعوب. وعليه، فإن التحالف يدعو إلى إعادة النظر في سياسات الحماية ومنظمة التجارة الحرة، وسياسات صندوق النقد والبنك الدوليين، وتوجيه أموالهما إلى هذه الدول من أجل النمو وتحقيق التنمية المستدامة، مما يعود بالتطور والازدهار على شعوب ودول الجنوب. **كما يؤكد التحالف التزامه بالتنمية المستدامة والعدالة لكافة المكونات، وخاصة الفئات المهمشة والضعيفة. ويواصل العمل لتمكين الشباب والنساء وإشراكهم في الحياة الاقتصادية والعامة، وتمكينهم من تبوء مراكز صنع القرار والمناصب القيادية الحكومية وفي المؤسسات الأهلية، بالإضافة للبرلمانات والمجالس المحلية، من خلال المبادرات والأنشطة المختلفة على المستويات المحلية والإقليمية، والتعاون والتنسيق مع التحالف التقدمي لإنجاز وتحقيق العدالة العالمية والاجتماعية.

فالنساء لسن ظلا على هامش التاريخ، بل نورا في صلبه. حان الوقت أن يكتب المستقبل بأياد متساوية، نساء ورجالا، لأن مجتمعا لا يفسح المجال لنسائه، كجسد لا ينبض بنصف قلب.



حل المشكلة الكردية سلمي

**لقد عانى الشعب الكردي كثيرا، وإن التحالف يدعو للاعتراف بالهوية الكردية وبتقافة الشعب الكردي واندماجه مع أشقائه في سوريا والعراق وتركيا وإيران ضمن نظام ديمقراطي تعددي يحترم كافة المكونات في كل من هذه البلدان.

وإن التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي يرحب بمبادرة الزعيم عبدالله أوجلان الداعية لإلقاء السلاح والعمل لحل المشكلة الكردية بالطرق السلمية، ويدعو للالتزام بها في ظل سيادة دولة المواطنة والقانون، والاعتراف بالهوية الثقافية والعرقية لمكونات منطقة العالم العربي، واحترام سيادة واستقلال كل دولة.

**إن التحالف، وعلى ضوء النزاعات وتهديد الأمن والسلم العالميين في أكثر من منطقة من العالم، يدعو إلى إعادة النظر في أزمة النظام العالمي من

اليوبيل الذهبي لتأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني..

الحفاظ على الإرث النضالي القويم وتصحيح و تطوير المسار

ومن أبرز محطات الحزب النضالية قيادته للثورة المسلحة الشاملة ضد النظام البعثي، وتنسيقه مع أحزاب و تيارات المعارضة العراقية . وكذلك مشاركته الفاعلة في الانتفاضة الكردستانية عام ١٩٩١ وتحريره كردستان من النظام الصدامي وقدم بهذا العمل النضالي دعماً معنوياً للانتفاضة الشعبانية للمحافظات الجنوبية المنتفضة، في لحظة وطنية نادرة من وحدة المصير بين مكونات الشعب العراقي.

وبعد تحرير البلاد من رجس النظام البعثي جدد الاتحاد فاعليته السياسية مساهمته الأساسية في كتابة الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥، والذي كرس الفيدرالية كصيغة سياسية عادلة، ومثل انتصاراً كبيراً للمكونات القومية والدينية في العراق.

التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي

٢٠٢٥/٦/١



تمر اليوم الذكرى الخمسين لتأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني وهذه مناسبة تاريخية تجسد مسيرة نضالية غنية بالتضحيات، والإنجازات السياسية، والتحويلات الجوهرية في واقع القضية الكردية.

خمسون عاماً من العمل السياسي والكفاح المسلح، من التفاوض والمواجهة، من البناء والإصلاح، تضع الحزب أمام مسؤولية مضاعفة: الحفاظ على الإرث النضالي القويم وتصحيح و تطوير المسار.

منذ تأسيسه عام ١٩٧٥ بقيادة الزعيم الراحل مام جلال طالباني ورفاقه شكل الاتحاد الوطني الكردستاني دعامة أساسية للنضال الوطني الكردستاني و النضال الديمقراطي في العراق، ومعبراً صادقاً عن تطلعات الشعب الكردي في الحرية والكرامة. وقد اتسمت مسيرته بمواقف استراتيجية ذات بعد وطني يتجاوز حدود كردستان، حيث لعب دوراً محورياً في إسقاط النظام الدكتاتوري، والمشاركة الفاعلة في إعادة بناء العراق الاتحادي الجديد.

الاشادة بقرارات مؤتمر "الكرdstاني" والدعوة لخطوات تركية مقابلة لتعزيز السلام

ثمن باسم كامل، المنسق العام للتحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي، القرارات الصادرة عقب المؤتمر العام لحزب العمال الكردستاني، مؤكداً ترحيبه بها، ومشيراً إلى أنه كان قد سبق له الترحيب ببناء السلام الذي أطلقه القائد الكردي عبد الله أوجلان، وذلك في تصريحات خاصة لوكالة فرات للأخبار (ANF). وأوضح كامل أنه في حينه كان أكثر ما يشغله هو ألا يكون لهذا النداء تأثير سلبي على قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، باعتبارها تمثل عنصر توازن رئيسي في مواجهة التيارات المتشددة من جهة، وقوة قادرة على التصدي للتدخلات التركية من جهة أخرى، معرباً عن تخوفه من أن يؤدي ذلك إلى إخضاعها لقوى سياسية سورية "مشكوك في ولائها"، حسب وصفه.

مبادرة ذات طابع عملي

وأكد كامل أن قرارات المؤتمر لم تقتصر على الجانب النظري أو الخطابى، بل مثلت "مبادرة ذات طابع عملي"، مشدداً على ضرورة أن تقابلها خطوات مماثلة من الجانب التركي تظهر حسن النية، وفي مقدمتها الإفراج عن المعتقلين على خلفية القضية الكردية، "من أصغر معتقل وصولاً إلى القائد الكردي الكبير عبد الله أوجلان"،



تهنئة .. إعلان حلبجة محافظة رسمية

يتقدم التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي بخالص التهنئة إلى الشعب العراقي عامة، وإلى أهلنا في كردستان العراق خاصة، بمناسبة إعلان حلبجة محافظة رسمية.

خطوة طال انتظارها، وتعد انتصارا رمزيا ومعنويا كبيرا، إلى جانب أهميتها الإدارية والتنمية. كما نخص بالتهنئة رفاقنا في الاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب السوسيال ديموقراطي الكردستاني، على هذا الإنجاز الذي يكرس نضالا طويلا من أجل العدالة والاعتراف والتوازن الإداري. حلبجة، التي تحولت من رمز للألم إلى عنوان للكرامة والإرادة، تستحق أن تكون محافظة بكل ما للكلمة من معنى.

التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي

١٥-نيسان-٢٠٢٥

بحسب تعبيره. وأضاف أن تحقيق السلام لن يكون بين عشية وضحاها، لكنه يستلزم إعلانا واضحا للنوايا من قبل الحكومة التركية، يتجسد في إدخال تعديلات قانونية ودستورية تضمن دمج الكورد في مختلف مناحي الحياة السياسية والاجتماعية. كما دعا إلى الإفراج عن بعض المعتقلين وفتح حوار مجتمعي واسع يشمل جميع القوى الاجتماعية التركية، بما فيها القوى الكردية، معتبرا أن هذه الخطوات رغم بساطتها الظاهرة، تحمل دلالات قوية على صعيد بناء الثقة.

عدم إهدار الفرصة

وفي ختام تصريحاته، شدد منسق التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي على أن الخطوات التي اقترحها من شأنها أن تمنع إهدار المبادرة التي أطلقها حزب العمال الكردستاني، مشيرا إلى أنها تمثل "خطوة تاريخية في الاتجاه الصحيح" يمكن أن تمهد الطريق لمزيد من الإجراءات العملية نحو تحقيق سلام حقيقي.

المؤهلات العلمية

- مهندس معماري ورجل أعمال من مواليد الجيزة ١٩٦٩
- خريج هندسة القاهرة، وحاصل على دبلومة إدارة المشروعات من الجامعة الأمريكية

المسيرة النقابية والسياسية

- شغل عضوية المجلس الأعلى للنقابة المهندسين (٢٠١٤-٢٠١٨) ضمن قائمة طارق النبراوي محققا ثاني أعلى الأصوات على مستوى الجمهورية.
- نائب سابق بمجلس الشعب (٢٠١٢) عن الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وشارك في مواجهة سيطرة الإخوان داخل البرلمان، كما أعلن انسحاب الحزب من جمعية دستور ٢٠١٢ الإخوانية.
- عضو المجلس القومي للمرأة (٢٠١٢-٢٠١٥) ورئيس لجنة المشاركة السياسية به، وشارك في حملات التوعية بدستور ٢٠١٤.
- من قيادات ثورة يناير ومؤسسي التلايف شباب الثورة.
- من مؤسسي حركة تمرد وجمع التوكيلات لها، ونظم مسيرات ٣٠ يوليو ضد حكم الإخوان، وتبنى حملات مثل "لا لدستور الإخوان" و"إخوان كاذبون".

الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي:

- نائب أول لرئيس الحزب سابقا (٢٠١٦-٢٠٢٢).
- أسس "مدرسة الكادر" لتأهيل كوادر الحزب.
- شارك في تأسيس برنامج "لقاء الأربعاء" الأسبوعي.
- عضو مؤسس للحزب وعضو لجنة تسيير الحزب حتى انتخابات ٢٠١٢.

على المستوى الإقليمي

المندوب العام للتحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي منذ سبتمبر ٢٠٢٤، بعد دوره في إعادة إحيائه.

م/ باسم كامل



من أجل مستقبل أفضل لشعوب المنطقة

استقبل رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني السيد بافل جلال طالباني في ٢٠٢٥/٤/٩ في دباشان، السيد فريد زهران رئيس التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي، ورئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي. وخلال لقاء ودي ناقش الجانبان آخر المستجدات السياسية والتطورات في الشرق الاوسط والتداعيات المحتملة.

كما اكد الجانبان خلال اللقاء، تعزيز وتطوير العلاقات التاريخية بين الشعبين الكردي والمصري، والجانبين بشكل يساهم في توسيع التنسيق في اطار العمل المشترك وحماية المصالح العليا.

الرئيس بافل جلال طالباني وبعد الترحيب بحفاوة بزيارة محمد فريد سعد زهران الى اقليم كردستان والسليمانية، اعرب عن امله بان تكون هذه الزيارة دافعا للعمل المشترك واحياء العلاقات بين الشعبين الصديقين والتي وضع فقيد الامة الرئيس مام جلال الحجر الاساس لها، وقال: نحن في الاتحاد الوطني نواصل مهامنا بنفس تلك السياسة والاستراتيجية، ونعمل مع جميع شركائنا لتوفير حياة افضل للمواطنين وتقوية اقليمنا وحماية الاستقرار في المنطقة.

كما شدد على التزام الاتحاد الوطني الكردستاني بمواصلة السير على نهج الرئيس جلال طالباني في دعم الاستقرار والتنمية والعمل المشترك من أجل مستقبل أفضل لشعوب المنطقة.

استقرار وازدهار إقليم كردستان جزء أساسي من استقرار المنطقة بأكملها



بدعوة من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وبحضور ممثل الحزب الدائم بمكتب القاهرة، الدكتور ياسين رؤوف، شارك المهندس باسم كامل، المنسق العام للتحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي، في سحور رمضاني نظمه الحزب بالقاهرة، في أجواء احتفالية تزامنت مع عيد النوروز في ٢٠٢٥/٣/٢١.

وخلال كلمته، وجه المهندس باسم كامل التحية للأصدقاء الكورد والمصريين، مؤكداً على رمزية عيد النوروز باعتباره عيداً للنضال والحرية والتجديد، وأهمية الاحتفاء به كجزء من ترسيخ الهوية والصمود أمام التحديات. كما أشار إلى العلاقات التاريخية بين الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، والتي تقوم على التضامن والعمل المشترك من أجل قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وأعرب باسم كامل عن اعتزازه بزيارة إقليم كردستان العراق في عام ٢٠١٩، والتي أتاحت له فرصة التعرف عن قرب على تجربة الحزب ونضالاته، مؤكداً حرص التحالف الديمقراطي الاجتماعي على تعزيز هذه العلاقات.

كما شدد على الموقف الثابت للتحالف في دعم حقوق الكورد، وإيمانه بأن استقرار وازدهار إقليم كردستان العراق يمثل جزءاً أساسياً من استقرار المنطقة بأكملها.

وفي ختام كلمته، هنأ الحضور بعيد النوروز وحلول شهر رمضان الكريم، متمنياً أن يحمل هذا الشهر المبارك المزيد من الحرية والديمقراطية والسلام، ومؤكداً على أهمية الصداقة بين الشعوب.



بيان التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي حول سوريا

في هذه اللحظة التاريخية، يتوجه التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي الذي يضم أحزاب الديمقراطية الاجتماعية بأصدق التهاني وأعمق مشاعر التضامن إلى الشعب السوري الذي حقق أحد أعظم انتصاراته بفتح صفحة جديدة نحو المستقبل لسوريا جديدة بالخلاص من النظام والحكم الشمولي، ويؤكد على وقوفه إلى جانب الشعب السوري الذي يتطلع للعيش بحرية وكرامة وفي ظل دولة تسودها مبادئ العدالة والمواطنة والاستقلال وحقوق الانسان وبما يحفظ أمن وسلامة ووحدة الأراضي السورية وسيادتها الوطنية.

أولاً: الدعوة إلى التلاحم والوحدة الوطنية:

إن المرحلة المقبلة تتطلب تضافر جهود الجميع، بغض النظر عن الانتماءات السياسية أو الأيديولوجية، لإعادة بناء الوطن وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة. ويدعو التحالف جميع الأطراف السورية بمختلف توجهاتها، إلى تغليب المصلحة الوطنية العليا، والعمل على صون مقدرات الدولة، من خلال توحيد الأهداف والشروع في عملية سياسية متكاملة وشاملة على أساس من التوافق الوطني والسلام الداخلي، وبما يعيد لسوريا مكانتها الإقليمية والدولية، ويحقق تطلعات شعبها إلى الحرية والكرامة والاستقلال.

ثانياً: المرحلة الانتقالية:

إن التحالف يدعو كافة القوى السورية للتفاهم على مرحلة انتقالية تسودها العدالة الانتقالية تفضي لانتخابات حرة تجسد إرادة الشعب السوري في التعددية والمواطنة ونؤكد على أهمية:

- الحفاظ على مؤسسات الدولة وصيانة مقدرات

بينما نحتفل بهذا الإنجاز، فإننا نعبر عن قلقنا البالغ إزاء المستقبل الذي يواجه الشعب السوري في ظل التحديات السياسية، والاجتماعية، والأمنية التي قد تنتج عن الفراغ السياسي والتناحر الداخلي، فإن التحالف يهيب بالشعب السوري وأحزابه ومؤسسات مجتمعه المدني للوحدة والعمل على تكريس السلم الأهلي والمجتمعي والابتعاد عن أية نزعات ثأرية أو انتقامية وتهيئة البلاد والظروف لتمكين النازحين خارج وداخل سوريا من العودة لمدنهم وقراهم ومنازلهم والبدء الفوري بالإعمار، والتخلي بأعلى درجات الحكمة والتعاون التي يمتاز بها الشعب السوري لضمان الانتقال السلمي والديمقراطي بما يحفظ التعددية وسيادة المواطنة والعدالة الاجتماعية وحدة سوريا وسلامة أراضيها.

إننا في التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي، إذ نشترك الشعب السوري فرحته بهذا الانتصار العظيم، نؤكد على الآتي:

إننا في التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي نجد تضامنا الكامل مع حقوق الشعب السوري في بناء نظام سياسي ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان، ويضمن العدالة الاجتماعية، ويتيح لجميع مكونات الشعب السوري المشاركة في صناعة مستقبل بلادهم بحرية وأمان. وسنعمل على توفير حشد الجهود الإقليمية والدولية لدعم إعادة الإعمار وتوفير الحياة الكريمة لكل مواطن سوري.

أيها السوريون الأحرار،

إن هذه اللحظة هي بداية جديدة تتطلب منكم جميعا التلاحم والتكاتف لتجاوز التحديات الكبيرة التي تنتظركم. واثقون أنكم قادرون، بإرادتكم الحرة، على بناء سوريا جديدة تسودها الحرية، والعدالة، والديمقراطية.

المجد للشهداء،

التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي

١٠ ديسمبر ٢٠٢٤



ومنجزات الشعب.

- تشغيل كافة المرافق والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.
 - إدارة عجلة الاقتصاد الوطني ومراقبة السوق وعدم السماح لأي انفلات أو استغلال الظرف الحالي.
 - عمل المصالحات اللازمة وفي كافة المناطق السورية بما يحقق السلم الاهلي والمجتمعي.
 - التفاهم على لجنة توافقية لا تستثني مكونا من المكونات تعمل كجمعية تأسيسية لدستور ديمقراطي تجري على أساسه انتخابات حرة.

ثالثا : إدانة العدوان الصهيوني:

يدين التحالف العدوان الصهيوني على سوريا وإلغاء اتفاقية فض الاشتباك في الجولان السوري وتوسعه في أرض الجولان والتي تأتي استمرارا لسياساته التوسعية والعدوانية تجاه الشعب السوري وفلسطين ولبنان، وإذ يدعو التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي القوى السورية لاتخاذ موقف ضد العدوان الصهيوني فإنه يدعو دول الجامعة العربية والمجتمع الدولي لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لوقف العدوان الصهيوني على سوريا وإجباره على الانسحاب من كافة الاراضي السورية المحتلة وبما يحفظ سيادة الدولة والارض السورية.

رابعا: التدخل الاجنبي:

إذ يؤكد التحالف تضامنه ودعمه للشعب السوري وخياراته، فإنه يؤكد إدانته لأي تدخل أجنبي في الشأن السوري يهدد وحدة وسلامة الأراضي السورية واستقلالها وسيادتها، ويدعو كافة الأطراف الدولية لاحترام إرادة الشعب السوري في الحرية والاستقلال، ويؤكد على أن الشعب السوري هو وحده الكفيل بتقرير مصيره ومستقبله دون تدخل أو وصاية من جهة خارجية.



من أجل الانتقال السلمي والديمقراطي، والاستقلال، والعدالة الانتقالية بيان التحالف التقدمي حول سوريا

يعلن التحالف التقدمي تضامنه مع الشعب السوري وهو يفتح صفحة جديدة من الأمل بعد سقوط نظام الأسد. نحن نحتفي بإرادة الشعب السوري في إنهاء الديكتاتورية الوحشية وندعم تطلعاته نحو العدالة والكرامة والديمقراطية. كما نؤيد جهود جميع المجموعات في المجتمع السوري، بالتعاون مع المجتمع الدولي، لإعادة بناء مستقبل قائم على الحرية وتقرير المصير.

ندعو جميع القوى السورية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية إلى إعطاء الأولوية للوحدة الوطنية والتماسك. يجب أن يضمن الانتقال السلمي حماية مؤسسات الدولة، منع الانتقام، ووضع الأسس لعملية سياسية شاملة. هذه العملية يجب أن تكفل تمثيل ومشاركة جميع المجموعات العرقية والدينية، لإنشاء دولة تخدم كل السوريين.

كما يجب أن تعطي العملية مكانة متساوية للمرأة كشريك أساسي، وتضمن حماية حقوق النساء في المجتمع السوري. ندعم تشكيل هيئة شاملة لصياغة دستور جديد والإعداد لانتخابات حرة ونزيهة.

نعيد التأكيد على حقوق وكرامة وسلامة النازحين واللاجئين، ونحث على استمرار الجهود الإنسانية لتقديم الخدمات الأساسية. إن حماية الوحدة الوطنية وبناء دولة عادلة وتعددية تحمي جميع المجتمعات والأقليات ستعزز الثقة والاستقرار في هذه المرحلة الحرجة. وسيكون التعاون متعدد الأطراف، خصوصا عبر الأمم المتحدة، أمرا حيويا لضمان انتقال شامل وتحولي.

يؤكد التحالف التقدمي بقوة دعمه لاستقلال سوريا وسيادتها ووحدة أراضيها. ونحذر من الأعمال المزعزعة للاستقرار من قبل الجهات الأجنبية، خاصة الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاقية عام ١٩٧٤ والتدخلات التركية في شمال شرق سوريا التي تستهدف الكورد، مما يقوض استقرار سوريا ووحدة أراضيها.

إن احترام القانون الدولي وحق الشعب السوري في تقرير مستقبله أمران أساسيان لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل.

وأخيراً، نؤكد على الدور المركزي للعدالة الانتقالية في معالجة المظالم السابقة، وضمان المساءلة، وتعزيز المصالحة الوطنية.

يجب أن تقود العدالة والحقيقة الطريق إلى الأمام لالتئام جراح الحرب، وتقوية الأسس الديمقراطية، وبناء مستقبل قائم على السلام والاستقرار المشترك.

بينما يقود السوريون انتقاليهم، يقف التحالف التقدمي بحزم إلى جانبهم في سعيهم نحو سوريا حرة وشاملة وديمقراطية.

التحالف التقدمي

٢٠٢٤-١٢-٢٠



من أجل الانتقال السلمي والديمقراطي، والعدالة الانتقالية:

بيان التحالف التقدمي حول سوريا

يعلن التحالف التقدمي تضامنه مع الشعب السوري وهو يفتح صفحة جديدة من الأمل بعد سقوط نظام الأسد. نحن نعتني بإرادة الشعب السوري في إنهاء الديكتاتورية الوحشية ونندعم تطلعاته نحو العدالة والكرامة والديمقراطية. كما نؤيد جهود جميع المجموعات في المجتمع السوري، بالتعاون مع المجتمع الدولي، لإعادة بناء مستقبل قائم على الحرية وتقرير المصير.

ندعو جميع القوى السورية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية إلى إعطاء الأولوية للوحدة الوطنية والتناسك. يجب أن يضمن الانتقال السلمي حماية مؤسسات الدولة، منع الانتقام، ووضع الأسس لعملية سياسية شاملة. هذه العملية يجب أن تكفل تمثيل ومشاركة جميع المجموعات العرقية والدينية، لإنشاء دولة تخدم كل السوريين. كما يجب أن تعطي العملية مكانة متساوية للمرأة كشريك أساسي، وتضمن حماية حقوق النساء في المجتمع السوري. ندعم تشكيل هيئة شاملة لصياغة دستور جديد والإعداد لانتخابات حرة ونزيهة.

نعيد التأكيد على حقوق وكرامة وسلامة النازحين واللاجئين، ونحث على استمرار الجهود الإنسانية لتقديم الخدمات الأساسية. إن حماية الوحدة الوطنية وبناء دولة عادلة وتعددية تحمي جميع المجتمعات والأقليات ستعزز الثقة والاستقرار في هذه المرحلة الحرجة. وسيكون التعاون متعدد الأطراف، خصوصاً عبر الأمم المتحدة، أمراً حيوياً لضمان انتقال شامل ونحولي.

يؤكد التحالف التقدمي بقوة دعمه لاستقلال سوريا وسيادتها ووحدة أراضيها. ونحذر من الأعمال المزعزعة للاستقرار من قبل الجهات الأجنبية، خاصة الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاقية عام 1974 والتدخلات التركية في شمال شرق سوريا التي تستهدف الأكراد، مما يقوض استقرار سوريا ووحدة أراضيها. إن احترام القانون الدولي وحق الشعب السوري في تقرير مستقبله أمران أساسيان لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل.

وأخيراً، نؤكد على الدور المركزي للعدالة الانتقالية في معالجة المظالم السابقة، وضمان المساءلة، وتعزيز المصالحة الوطنية. يجب أن تقود العدالة والحقيقة الطريق إلى الأمام لالتئام جراح الحرب، وتقوية الأسس الديمقراطية، وبناء مستقبل قائم على السلام والاستقرار المشترك.

بينما يقود السوريون انتقاليهم، يقف التحالف التقدمي بحزم إلى جانبهم في سعيهم نحو سوريا حرة وشاملة وديمقراطية.

البيان الختامي لمؤتمر السليمانية للمنتدى الاجتماعي الديمقراطي بالعالم العربي

الدورة السادسة / السليمانية / العراق - ١٠-١١ ديسمبر ٢٠١٦



التأمت الدورة السادسة للمنتدى الاجتماعي الديمقراطي في العالم العربي يومي ١١ و ١٢ ديسمبر ٢٠١٦ بمدينة السليمانية بالعراق في اطار لقاء مشترك مع حزب الاشتراكيين الاوروبيين ولقد تمحورت الدورة حول الوضع العام في المنطقة و مستقبل الحركة الاجتماعية الديمقراطية فيها اضافة الى وضع المرأة في العالم العربي و وضعية اللاجئين فيه.

و لقد أفضت النقاشات الى ما ياتي :

***يدعم المنتدى الاجتماعي الديمقراطي في العالم العربي نضال الشعب الفلسطيني و مقاومته الشعبية لإزالة الاحتلال و إسقاط نظام التمييز العنصري و الابارتهايد الاسرائيلي و إقامة دولته الفلسطينية المستقلة والديمقراطية وعاصمتها القدس و ندعو كافة الاحزاب والدول الى مقاطعة اسرائيل و فرض العقوبات عليها و سحب الاستثمارات منها حتى ترتدع و تنهي الاحتلال و الاستيطان و نظام التمييز العنصري وتفرج عن كافة الاسرى والاسيرات في سجون الاحتلال و يدعم المنتدى جهود انهاء الانقسام و تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية و استعادة الديمقراطية الداخلية عبر اجراء الانتخابات الرئاسية و التشريعية والمحلية و للمجلس الوطني الفلسطيني.

اشادات بكرستان والاتحاد الوطني

عن استقباله للاجئين، مما يضغط على البنى التحتية والاقتصاد الأردني الذي يعاني أزمات ومديونية و بطالة عالية و فقر في المياه في غياب التزام المجتمع الدولي والمانحين بتعهداتهم لدعم الاردن.

و على صعيد الاصلاح السياسي والديمقراطي فانه ورغم إقرار و تعديل عدد من القوانين المنظمة للحياة السياسية، واجراء الانتخابات الاخيرة وفق القائمة النسبية، فانه لاتزال هناك ضرورة للعمل من اجل بيئة تشريعية و سياسية و اجتماعية تفضي لتشكيل حكومات وفق الأغلبية البرلمانية والتداول السلمي على السلطة.

ويؤكد المنتدى على اهمية الشروع في عملية الانفراج الامني والسياسي والبدء بحوار جامع في البحرين بهدف حل الازمة السياسية الدستورية وتداعياتها، وتحقيق الاصلاح الشامل الذي من شأنه التأسيس لقاعدة انطلاق متينة للعمل السياسي بما يعزز الاستقرار الاجتماعي والسلم الاهلي.

كما يثمن المنتدى التقدم الملحوظ لمسار العدالة الانتقالية في تونس بانطلاق مرحلة الاستماع العلني لضحايا الاستبداد و كشف الحقيقة آمل أن يتواصل المسار حسب المعايير الدولية للعدالة الانتقالية و أن يفضي الى مصالحة وطنية حقيقية. كما يعبر اعضاء المنتدى عن ارتياحهم للتحسن الملحوظ للوضع الامني و يدعون الأحزاب الصديقة الى مساندة تونس حتى تتمكن من دفع اقتصادها لتحقيق الأهداف الاجتماعية للثورة والدخول بذلك في مرحلة جديدة من الاستقرار المستدام و التقدم. كما يهتم اعضاء المنتدى متابعة تواصل المسار الانتقالي الرائد لتونس بتركيز نظام لامركزي فعال و ديمقراطية محلية قادرة على التفاعل الإيجابي

كما يثمن المنتدى الاجتماعي الديمقراطي في العالم العربي جهود قوات البيشمركة في كردستان وكان الاتحاد الوطني الكردستاني سباقا في التخندق والتصدي للسلفيين الجهاديين، وكما نثمن دور قوات الجيش العراقي في حربهم ضد داعش على مر عامين والتي كللت بنجاحهم في حملتهم لتحرير الموصل مؤخرا، ويدعم قرارهم بخوض الحرب وحدهم و عدم استدعائهم لقوات خارجية ويقدم المنتدى خالص التحية لارواح الشهداء. كما نثمن استقبال اكثر من مليون و نصف مليون نازح و لاجئ في كردستان، بالرغم من الازمة المالية و الحرب.

و يعبر المنتدى عن انشغاله لما يواجهه الأردن من تحديات ناتجة عن الأحداث في سوريا والعراق و



المنتدى الاجتماعي الديمقراطي بالعالم العربي

Social Democratic Forum in the Arab World

البيان الختامي

مؤتمر السليمانية 11 ديسمبر 2016

التأمت الدورة السادسة للمنتدى الاجتماعي الديمقراطي في العالم العربي يومي 11 و 12 ديسمبر 2016 بمدينة السليمانية بالعراق في اطار لقاء مشترك مع حزب الاشتراكيين الاوروبيين ولقد تمحورت الثورة حول الوضع العام في المنطقة و مستقبل الحركة الاجتماعية الديمقراطية فيها اضافة الى وضع المرأة في العالم العربي و وضعية اللاجئين فيه.

و لقد أفضت النقاشات الى ما يلي:

يدعم المنتدى الاجتماعي الديمقراطي في العالم العربي نضال الشعب الفلسطيني و مقاومته الشعبية لإزالة الاحتلال و إسقاط نظام التمييز العنصري و الابارتهايد الاسرائيلي و إقامة دولته الفلسطينية المستقلة والديمقراطية وعاصمتها القدس و ندعو كافة الأحزاب والدول الى مقاطعة اسرائيل و فرض العقوبات عليها و سحب الاستثمارات منها حتى ترتدع و تنتهي الاحتلال و الاستيطان و نظام التمييز العنصري وتفرج عن كافة الاسرى والاسيرات في سجون الاحتلال ويدعم المنتدى جهود انهاء الانقسام و تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية و استعادة الديمقراطية الداخلية عبر اجراء الانتخابات الرئاسية و التشريعية والمحلية و للمجلس الوطني الفلسطيني.

كما يثمن المنتدى الاجتماعي الديمقراطي في العالم العربي جهود قوات البيشمركة في كردستان وكان الاتحاد الوطني الكردستاني سباقا في التخندق والتصدي للسلفيين الجهاديين، وكما نثمن دور قوات الجيش العراقي في حربهم ضد داعش على مر عامين والتي كللت بنجاحهم في حملتهم لتحرير الموصل مؤخرا، ويدعم قرارهم بخوض الحرب وحدهم و عدم استدعائهم لقوات خارجية ويقدم المنتدى خالص التحية لارواح الشهداء. كما نثمن استقبال اكثر من مليون و نصف مليون نازح و لاجئ في كردستان، بالرغم من الازمة المالية و الحرب .

و يعبر المنتدى عن انشغاله لما يواجهه الأردن من تحديات ناتجة عن الأحداث في سوريا والعراق و عن استقباله للاجئين، مما يضغط على البنى التحتية والاقتصاد الأردني الذي يعاني أزمات ومديونية و بطالة عالية و فقر في المياه في غياب التزام المجتمع الدولي والمانحين بتعهداتهم لدعم الاردن. و على صعيد الاصلاح السياسي والديمقراطي فانه ورغم إقرار و تعديل عدد من القوانين المنظمة للحياة السياسية، واجراء الانتخابات الاخيرة وفق القائمة النسبية، فانه لاتزال هناك ضرورة للعمل من اجل بيئة تشريعية و سياسية و اجتماعية تفضي لتشكيل حكومات وفق الأغلبية البرلمانية والتداول السلمي على السلطة.



الديمقراطي الاجتماعي في مواجهة السياسات الاقتصادية التي تفضي إلى افقار السواد الأعظم من الشعب المصري كما يدعم المنتدى جهود الحزب في مواجهة القوانين و الممارسات اللاديمقراطية التي تتعرض لها النقابات والجمعيات الأهلية. ويشيد المنتدى بجهود الحزب الرامية إلى بناء تحالف ديمقراطي واسع يهدف إلى بناء دولة ديمقراطية مدنية حديثة .

كما يساند المنتدى الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي جهود الأمين العام للأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد حل سياسي سلمي متوافق عليه بخصوص النزاع في الصحراء المغربية، ويعتبر أن المقترح المغربي بخصوص منح الاقاليم الجنوبية حكما ذاتيا موسعا تحت السيادة المغربية يمكن أن يشكل أرضية جدية وذات مصداقية لحل هذا النزاع

كما يهتم ما يتعلق بالوضع اليمني فيؤكد المنتدى الاجتماعي الديمقراطي بالوطن العربي على موقفه الرفض لانقلاب الميليشيات المسلحة في اليمن و قيام هذه الميليشيات بعمليات قصف للمدنيين وفي مقدمتهم الاطفال والنساء والشيوخ وفرض حصار قاتل على المدن منذ اكثر من عام و نصف وابرزها مدينة

مع مطالب المواطنين و تركيز الهيئات الدستورية الضامنة لاحترام الدستور.

كما في الشأن السوري، من الواضح عدم وجود حل عسكري للمأساة السورية التي تحولت إلى صراع اقليمي ودولي، وهذا يقتضي استئناف العملية السياسية التي بدأت على قاعدة بيان جنيف ١ لعام ٢٠١٢ وقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة وخاصة القرار ٢٢٥٤ لعام ٢٠١٥ من اجل تحقيق نظام ديمقراطي حقيقي لإحقاق الحقوق للمكونات المختلفة

كما يتطلع المنتدى بإيجابية وتفاؤل إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية، ويأمل من القوى السياسية اللبنانية المضي قدما في مسار التوافق على تسهيل العملية السياسية في لبنان وتأليف حكومة تعمل على الاهتمام بمختلف الملفات الضاغطة على الواقع اللبناني اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا، وتحييد لبنان عن الأزمات المشتعلة في محيطه لضمان استقرار الدولة؛ وتوفير الدعم المطلوب لتمكينه من تحمل اعباء وتداعيات ملف اللاجئين، وتجديد الحياة الديمقراطية فيه عبر إجراء الانتخابات البرلمانية في مواعيدها.

كما يدعم المنتدى جهود الحزب المصري



المدني. فقد توقف الموظفون والطلاب والتجار عن ممارسة أي نشاط. ورغم أدوات القمع التي استخدمها النظام. فجماهير الشعب صامدة.

«إن تراجع النظام السوداني يشكل مؤشرا على أن التحول السلمي اظهر انه اكثر تأثيرا من سياسة العنف وسفك الدماء. كما لانغفل الدور المركزي الذي قامت به المرأة السودانية في إنجاح هذا العصيان المدني.

«يطالب المنتدى بالافراج الفوري عن المعتقلين من الحزب الديمقراطي التركي ويطالب الحكومة بالالتزام بمبادئ الديمقراطية ويعلن تضامنه مع الحزب في موقفه ضد الاستبداد وقمع الحريات.

«يرحب المنتدى بعضوية الحزب الديمقراطي الاجتماعي الكردستاني كعضو في المنتدى.

«كما يثمن المنتدى الدعم الذي يحظى به من طرف الأحزاب الأوروبية الشقيقة ممثلة في حزب الاشتراكيين الأوروبيين واهتمامهم الايجابي بالأوضاع التي تعيشها المنطقة.

المنتدى الاجتماعي الديمقراطي بالعالم العربي
السليمانية / العراق - ١٠-١١ ديسمبر ٢٠١٦

تعالتي تمنع عنها كافة المساعدات الاغاثية بما فيها المياه والأدوية والغذاء و حتى المساعدات الانسانية الدولية.

و عليه فيدعو المنتدى الى ضرورة ايجاد حل سياسي للزمة في اليمن عبر حوار سلمي يستند إلى المرجعيات الثلاث المعترف بها محليا و اقليميا ودوليا والمتمثلة في : المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية و مخرجات الحوار الوطني الشامل والقرارات الدولية ذات الصلة وفي مقدمتها تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٢١٦ و يطالب المنتدى بسرعة اطلاق سراح الصحفيين والسياسيين والنقابيين وكل المدنيين المخطوفين لدى المليشيات.

«يدين المنتدى حادث التفجير الإرهابي الذي حدث صباح اليوم في الكنيسة المرقسية في القاهرة والذي استهدف المواطنين الأبرياء اثناء خروجهم من القداس وينعى المنتدى ببالحزن ضحايا الارهاب والتطرف.

«كما يثمن المنتدى نضال الشعب السوداني الشقيق ويعلن دعمه الكامل للعصيان المدني الذي تنفذه مختلف فئات المجتمع السوداني. فبالإضافة إلى احتكار السلطة لمدة ٢٧ سنة يصر النظام السوداني على استخدام ابشع وسائل القمع في مواجهة العصيان

قيم ومبادئ المنتدى الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي

- أ- التعددية السياسية والثقافية والفكرية.
- ب- العدالة الاجتماعية.
- ت- الديمقراطية وحقوق الانسان والمواطنة.
- ث- الشفافية والمحاسبة والمساءلة.



المنتدى الديمقراطي الاجتماعي
في العالم العربي
SOCIAL DEMOCRATIC FORUM IN THE ARAB WORLD



أهداف التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي

- تقوية وتعزيز العلاقات والعمل المشترك فيما بين الأحزاب السياسية الأعضاء في المنتدى.
- تقوية وتعزيز مبادئ الحرية والمساواة والتضامن والديمقراطية.
- إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة دولة القانون في العالم العربي.
- العمل من أجل تطوير وتعزيز التكامل والتنسيق والتفاهم في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما بين أحزاب وشعوب وبلدان العالم العربي والعالم.

جلال طالباني :

مقترحات من أجل السلم العالمي

في اليوم الثاني للمؤتمر الاشتراكية الدولية الـ(٢٣) الذي عقد في العاصمة اليونانية، أثينا بتاريخ (٢٠٠٨/٧/١)، ألقى الرئيس جلال الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني هذه الكلمة بصفته نائبا لرئيس منظمة الاشتراكية الدولية SI



المبادرة لصياغة وتقديم مشروع شامل يقوم على مبادئ حق تقرير المصير وحقوق الانسان، ويعتمد الحل السياسي السلمي للنزاعات ونبذ الارهاب مع شجب استخدام العنف ضد المدنيين



بسم الله الرحمن الرحيم

الرفيق العزيز جورج باباندرينو

الرفيق العزيز لويس أيلالا

ايها الرفاق الاعزاء

أحييكم بحرارة، متمينا لمؤتمركم العتيد النجاح في تحقيق مهامه النبيلة، ويشرفني ان أكلف بالكلام عن العمل من اجل عالم يعيش بسلام، وحل النزاعات والقضاء على عدم الاستقرار.

إن هذه المهمة تجسد الهدف الانساني النبيل الذي طالما ناضلت البشرية من أجله، منذ أمد بعيد، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وما اعقبته من حروب إقليمية كلفت الانسانية حياة الملايين من البشر وأتت على ثروات طائلة للشعوب والبلدان وأجهزت على معالم ومراكز حضارية رائعة أبدع الانسان في خلقها. وفي عصرنا الراهن، حيث ظهرت وتبلورت معالم العولمة، أصبح هذا الهدف النبيل، مهمة مقدسة ملحة لا تقبل التأجيل.

لقد تجلت معالم العولمة ومظاهرها في تسارع تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية والشركات المتعددة الجنسيات، وتركز واندماج الصناعات المتماثلة، وسيادة السوق الرأسمالية في العالم، والاستجابة لمتطلبات العصر الحديث في ميادين تكريس الامن والاستقرار وإشاعة مبادئ الحريات والقيم الديمقراطية وحقوق الانسان، إن كل ذلك يحتم الحاجة الماسة لتحقيق هذه المهمة المقدسة لخير البشرية.

ومما يسهل انجاز هذه المهمة، توازن قوى الرعب في العالم التي يؤشر لها خزين الاسلحة النووية

والصاروخية، بحيث يجعل من المستحيل عقلانيا شن حرب عالمية بين الدول الكبرى.

ان اوروبا التي كانت موقد وميادين الحروب العالمية تغذ السير بخطوات متسارعة نحو استكمال وحدتها، بتوسيع سوقها المشتركة وعملتها الموحدة، وكل ما من شأنه تجاوز مخلفات ارثها التاريخي السلبي الذي تميز بالنزاعات المسلحة والعداوات التاريخية. ان آسيا هي الاخرى تنزع نحو اعتماد سياسية الوفاق والتعاون بين دولها ومنظومتها السياسية.

فجمهورية الصين الشعبية التي تنطوي على قدرات بشرية وطاقات اقتصادية هائلة ومعدلات نمو مثيرة، تزداد ميلا نحو حل نزاعاتها مع المناطق المتمردة عليها، مثل تايوان التي كانت ومازالت جزءا من الوطن الصيني عبر الأساليب الدبلوماسية والسياسية، مبدية مرونة بلغت حد القبول بنظامين اجتماعيين في اطار دولة واحدة، وتأمين اقصى الحريات والصلاحيات لهذه المناطق.

وفي شرقنا الاوسط تم اجتثاث بؤرة خطيرة للحروب، بالقضاء على الدكتاتورية الصدامية، التي شنت حرب اباداة على الشعب العراقي وحروبا عدوانية على الجارتين الجمهورية الاسلامية في ايران، ودولة الكويت الشقيقة، فكلفت حياة مئات الالوف من القتلى ومثلهم من الجرحى والمعوقين، ومئات الالوف من الارامل والايتم، وبددت ثروات شرقنا بمئات الالوف من ملايين الدولارات، مخلفة وراءها خرابا ودمارا في العراق، نحتاج الى سنين عديدة وجهودا هائلة، وملايين من الدولارات لاعادة بنائه وتعميره وتجديده. ويتجه النزاع العربي الاسرائيلي الى تدشين مرحلة جديدة تتميز باعتماد المشروع العربي للسلام الذي

من غير المقبول ولا من صالح مبادئنا النبيلة، ان تمر الاممية الاشتراكية (مرور الكرام) على القضايا والمهام الملحة التي تواجه عصرنا

”

الأعمى، انطلقت من الشرق الاوسط وافريقيا، تهدد بالانتشار في العالم مما يهدد السلام والاستقرار في العديد من البلدان، ومن بينها وطننا العراق الذي حقق انتصارات ملحوظة على الارهاب الغازي القادم من الخارج وعلى المليشيات المحلية، ولكنه رغم ذلك ما يزال يناضل للخلاص من شرور هذه الآفة العالمية المدمرة.

ايها الرفاق الاعزاء

إن المشهد الراهن للعالم، بما يعكسه من انجازات وما ينطوي عليه من تناقضات وصراعات ونزاعات، يتطلب جهدا استثنائيا من امميتنا للعمل الجاد من اجل عالم يسوده السلام تتضافر فيه الجهود للقضاء على النزاعات والمشاكل العالقة.

ودعوني أكون صريحا معكم، لأقول لكم، انه من غير المقبول ولا من صالح مبادئنا النبيلة، ان تمر الاممية الاشتراكية (مرور الكرام) على القضايا والمهام الملحة التي تواجه عصرنا، كما يقول المثل العربي، بل ان دورا تاريخيا مجيدا وبالغ الاهمية ينتظرها ويقع على عاتقها.

وأستميحكم عذرا لأطرح بصراحة رفاقية، من منبرنا المشترك هذا آرائي ومقترحاتي حول هذا الدور المجيد الذي يمكن ان تنهض به الاشتراكية الدولية واحزابها:

أولاً:

أ- المبادرة لصياغة وتقديم مشروع شامل يقوم على مبادئ حق تقرير المصير وحقوق الانسان، ويعتمد الحل السياسي السلمي للنزاعات ونبذ الارهاب

أجمعت عليه الدول العربية، وبمقتضاه اقر قيام دولتين مسالمتين متعاشتين، فلسطينية واسرائيلية، وتطبيع العلاقات العربية- الاسرائيلية باعتماد تطبيق قرارات الامم المتحدة، وسيادة الشرعية الدولية، تضمن عيش اسرائيل بسلام وامان مع جيران مستعدين لاقامة العلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية، لما فيه خير الطرفين.

وتأتي المفاوضات السورية- الاسرائيلية برعاية تركيا عبر حزب العدالة والتنمية، في هذا السياق لتعزز هذا النوع الايجابي وتبعث نفحة جديدة من التفاؤل والامل.

وتشهد افريقيا محاولات جادة لارساء اسس متينة من الوفاق والتعاون، ومثلها امريكا اللاتينية.

ان هذه اللوحة الايجابية، والمنجزات التي عكستها، لا تعني ان السلام المطلوب قد تحقق، وان النزاعات قد انتهت، فالدول الاستعمارية التي احتلت البلدان الاسيوية والافريقية، حقبة من الزمن، خلفت وراءها مشاكل عديدة ونزاعات حدود، جراء عدم احترامها لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وتثبيت حدود دولية، قيل عنها، ان ممثل بريطانيا كان يرسم، مثلاً، حدود الاقطار الخليجية العربية، بعصاه على الرمال.

ولا اريد، وأنا استعرض اللوحة المعقدة للصراع الدائر في مختلف القارات والبلدان، ان استهين بما تنطوي عليه النزاعات المتبقية في انحاء متفرقة من العالم، قد تهدد بحروب مدمرة لا تقتصر عواقبها على الاطراف المباشرة، بل يمكن ان تمتد الى دول عديدة بصورة غير مباشرة او بالوكالة، مثل النزاع العربي الاسرائيلي والنزاع في قبرص وكشمير.

وما يزيد الطين بلة ان موجة واسعة من الارهاب

تكليف الاحزاب الاعضاء بالالتزام الجاد والفعال بالمشروع الاممي وتأييد نشاطات وفعاليات اللجان المختلفة، والاسهام الايجابي في كل ما يفضي الى حل النزاعات



إن تنوع المهام وتشعباتها تطرح على اللجنة الاممية
الاشتراكية ان تشكل لجانا ترتبط بها:

١- لجنة في الامم المتحدة من ممثلي الحكومات
التي تقودها الاحزاب الاشتراكية او تشارك فيها،
تتولى العمل الفعال والمتواصل داخل المنظمة الدولية
(مجلس الامن، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس
حقوق الانسان) وسائر اللجان المنبثقة عنها لبيان
مضامين مشروع امميتنا والدعوة للأخذ بها والعمل
على ضوئها وصولا الى تدويلها في اطار مقررات
الامم المتحدة ومجلس الامن، على ان تتولى اللجنة
مراقبة النشاطات والخروقات والنزاعات التي ترتبط
بميدان نشاطها، والعمل على إثارتها في منتديات الامم
المتحدة .

٢- تشكيل لجان خاصة مشابهة لدى الاتحاد
الاوروبي ومنظمة الدول الاسلامية ودول عدم
الانحياز والجامعة العربية، لتحقيق أهداف المشروع.

٣- تشكيل لجنة خاصة تعنى بمتابعة فعالة
ومستمرة لحل النزاع العربي- الاسرائيلي تتبنى
الحلول السياسية والدبلوماسية وتسعى لتحقيقها
وفقا للقرارات الدولية، وتستهدف نبذ العنف واعتماد
السلح والارهاب من جميع الاطراف، والاستجابة
للدور الاممي والعالمي لحل النزاع.

٤- وكذلك تفعيل اللجنة الخاصة بحقوق الشعب
الكردي وتشكيل لجان خاصة تتولى معالجة قضايا
قبرص وكوسوفو وافغانستان والعراق.

رابعا:

تكليف الاحزاب الاعضاء بالالتزام الجاد والفعال
بالمشروع الاممي وتأييد نشاطات وفعاليات اللجان

مع شجب استخدام العنف ضد المدنيين من قبل
الافراد والمنظمات والحكومات، والتأكيد على ممارسة
كل أشكال الكفاح السياسي والدبلوماسي والبرلماني
والجماهيري والاعلامي والنقابي كسبيل لتحقيق
الاهداف المشروعة للشعوب.

وهذا النهج الذي ينسجم مع شروط عصرنا،
يتعارض مع اعتماد العمل المسلح او سياسة العدوان.
ب- تنظيم حملة تعبئة عالمية واسعة، بمختلف
الأساليب، لشرح أبعاد المشروع العام المصوغ،
ومضامينه وأساليب وادوات تطبيقه، وما يستند
إليه من مبادئ وقرارات دولية، وماتعكسه من إرادة
الشعوب في تقرير مصيرها، وماتؤثر له من مخاطر
اندلاع النزاعات الاقليمية على أمن الشعوب وتقدمها.

ثانيا:

إن مثل هذه الحملة تتطلب اعتماد كل وسائل الاتصال
الجماهيري، ووسائل الاعلام المقروءة والمسموعة
والمرئية، وكذلك الندوات واللقاءات والاجتماعات .

ثالثا:

تشكيل لجنة عليا من كبار قادة الاممية الاشتراكية،
تتولى صيغة المشروع، والبرنامج الاعلامي
والجماهيري للترويج له، ولتنظيم الفعاليات السياسية
والدبلوماسية والاشراف المباشر عليها، على
النطاقين الدولي والاقليمي، وللدعوة لعقد الاجتماعات
والكونفرانسات المحلية والدولية الضرورية، لانجاح
العمل من اجل السلام ولأمن وحل مختلف النزاعات
وإطفاء بؤر التوتر في العالم.

ان المرحلة التاريخية التي تجتازها الأمم المتحدة الاشتراكية، التي تتميز بملامح ايجابية جديدة، تتطلب من احزابنا وقوانا العمل الجاد والمثابر وبصفوف متراسة للنهوض بدورنا التاريخي المجيد.

”

ومنظمات المجتمع المدني، ودعاة حقوق الانسان وغيرهم، بهدف تحقيق اوسع تعبئة جماهيرية، تحت ارشاد اللجنة العليا للأمم المتحدة الاشتراكية، من أجل انجاح مشرونا لحل النزاعات الإقليمية واطفاء بؤر التوتر ونزع فتائل الحروب، واقامة سلم وطيد وأمن مستتب.

أيها الرفاق الاعزاء

انني لا أزعم ان هذه المقترحات لمشروع أممي، تشكل حلا سحريا لتحقيق السلام والأمن، لكنها يمكن ان تعتبر مدخلا لعمل جاد مثابر لتنمية قوى حية من مصلحتها انجاز هذا التوجه الانساني النبيل. إنني أنطلق فيما قدمت من أخطار وتوجهات، من التقدير الصحيح لقوى الأمم المتحدة الاشتراكية وإمكاناتها الهائلة في مواقع مؤثرة في العالم من شأن استخدامها بشكل فعال ومتواصل، التقدم نحو تذليل الصعوبات وتفكيك العقد، مما سيفتح أمام البشرية التوافق، باب الامل ويفضي بها الى ارساء أسس ممكنة لحل النزاعات واطفاء نيرانها. ان المرحلة التاريخية التي تجتازها الأمم المتحدة الاشتراكية، التي تتميز بملامح ايجابية جديدة، تتطلب من احزابنا وقوانا العمل الجاد والمثابر وبصفوف متراسة للنهوض بدورنا التاريخي المجيد.

وشكرا جزيلا.

المختلفة، والاسهام الايجابي في كل ما يفضي الى حل النزاعات التي تخص بلدانها بالاعتماد على المشروع ومبادئه، بحيث تبرز هذه الاحزاب كممثلة حقيقية لمبادئ الاممية الاشتراكية وجوهر ومفردات مشرونا الاممي للسلم والامن.

خامسا:

الاسهام الفعال في المفاوضات والوساطات التي ترمي الى حل النزاعات الاقليمية.

سادسا:

التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية بالاستناد الى قرارات الشرعية الدولية ودعم الجهود الجماعية من اجل إنجاح مشرونا الاممي.

سابعا:

العمل على تعبئة مختلف أوساط الرأي العام العالمي وفي سائر البلدان، وكسب القوى العاملة والشعوب والبرلمانات والنقابات والاحزاب ودعوتها لدعم المشروع والعمل على حل النزاعات الدولية وادانة مواقف القوى المعادية للمشروع ونهجه وتوجهاته.

ثامنا:

التعاون والتنسيق مع الاتحادات الوطنية والدولية، نقابات العمال ومنظمات النساء والطلبة والشباب،



الاشتراكية الدولية ودور الرئيس مام جلال في تعزيز هذا المسار

بعد رحيل مام جلال، ظل الاتحاد الوطني الكردستاني وفيا لهذا الإرث، فالحزب ما يزال عضوا في الاشتراكية الدولية، ويشارك بانتظام في اجتماعاتها، ويؤكد في أدبياته على التزامه بمبادئ الديمقراطية الاجتماعية ودفاعه عن التعايش السلمي بين المكونات في كردستان والعراق .

حين نتحدث عن الاشتراكية الدولية فإننا نتحدث عن أحد أوسع الأطر السياسية العالمية التي سعت منذ تأسيسها إلى جمع الأحزاب التقدمية والعمالية والاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية تحت مظلة واحدة. هذه المنظمة الدولية التي انطلقت منذ عقود، كانت ولا تزال تشكل مساحة للتواصل والتنسيق بين قوى سياسية متقاربة فكريا تؤمن بقيم العدالة الاجتماعية، الديمقراطية، الحرية، المساواة، وحقوق الإنسان. وفي قلب الشرق الأوسط، حيث تتشابك التحديات السياسية والعرقية والطائفية، كان للفقيد الكبير جلال طالباني (مام جلال) دور ريادي في ربط كردستان والعراق عموما بهذا المسار العالمي، وجعل من حزبه، الاتحاد الوطني الكردستاني، جزءا فاعلا في الاشتراكية الدولية.

الاشتراكية الدولية ليست حزبا بالمعنى التقليدي، وإنما هي منظمة جامعة للأحزاب ذات التوجهات الديمقراطية الاجتماعية والاشتراكية، تضم اليوم ما يزيد عن ١٤٠ حزبا من مختلف قارات العالم. أهدافها الجوهرية تتمثل في:

- دعم حقوق الشعوب في تقرير مصيرها
- نشر الديمقراطية والحرية السياسية
- تحقيق العدالة الاجتماعية عبر سياسات اقتصادية متوازنة
- تعزيز التضامن بين الشعوب ومواجهة الاستبداد والديكتاتوريات



✽ سوران الداودي

إن وجود الاتحاد الوطني داخل الاشتراكية الدولية يمنحه شرعية سياسية عالمية ويعزز مكانته كحزب وطني وديمقراطي قادر على الجمع بين الهوية الكردية والالتزام بالقيم الإنسانية الشاملة.

”

في أوروبا وأميركا اللاتينية وأفريقيا لم يكن انفتاحا شكليا، بل كان جزءا من عقيدته السياسية. فقد شارك في مؤتمرات الاشتراكية الدولية منذ السبعينيات، وألقى خطابات عرف فيها المجتمع الدولي بالقضية الكردية، ليس باعتبارها قضية قومية معزولة فحسب، وإنما كجزء من صراع عالمي من أجل الحرية والعدالة.

الاشتراكية الدولية كمبر للقضية الكردية

لقد استفاد مام جلال من الاشتراكية الدولية باعتبارها منبرا أمميا. فبينما كانت كثير من القوى الكردية تنظر إلى الساحة العراقية والإقليمية كحدود نهائية للحركة السياسية، وسعت رؤية طالباني نحو العالمية. ومن خلال حضوره المستمر في مؤتمرات

منذ النصف الثاني من القرن العشرين، لعبت الاشتراكية الدولية دورا مهما في دعم حركات التحرر الوطني في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، وكان لها حضور مؤثر في مساعدة الشعوب التي ناضلت ضد الاستعمار والتمييز العنصري والأنظمة العسكرية.

في هذا السياق، تميز فريد الامه جلال طالباني بأنه لم يكن سياسيا محليا محصورا في جغرافيا كردستان أو العراق فحسب، بل كان رجلا أمميا بامتياز. أدرك منذ شبابه أن القضية الكردية لا يمكن أن تعيش في عزلة عن العالم، وأنها تحتاج إلى حلفاء استراتيجيين في الساحة الدولية، خصوصا القوى التقدمية والعمالية التي تنظر إلى قضايا التحرر والعدالة بعين متعاطفة. انفتاح طالباني على القوى الاشتراكية والديمقراطية



تميز فقيده الامه جلال طالباني بأنه لم يكن سياسيا محليا محصورا في جغرافيا كردستان أو العراق فحسب، بل كان رجلا أمميا بامتياز



ما جعل منه أقرب إلى الوجدان العالمي الذي كان يبحث عن شركاء يؤمنون بالقيم الإنسانية العامة. عرف عن مام جلال رحمه الله أنه سياسي الحوار والجسور. وقد انسجم ذلك تماما مع روح الاشتراكية الدولية التي تقوم على التفاوض والتسوية وإيجاد أرضيات مشتركة بين القوى المختلفة. فمن خلال هذه المنظمة، لم يكن طالباني يطرح المظلومية الكردية فقط، بل كان يقدم نفسه كرجل دولة يسعى إلى حلول واقعية قائمة على التعايش، سواء في العراق أو المنطقة .

لقد جعل من علاقاته الأممية رصيذا يوظفه في الأزمات الداخلية، حيث كان يستند إلى شبكة تضامن واسعة تدعم مشروعه في ترسيخ الديمقراطية الفيدرالية في العراق بعد سقوط الدكتاتورية عام ٢٠٠٣

إلى جانب دوره في تعريف العالم بالقضية الكردية، كان لمام جلال رؤية بأن الاشتراكية الدولية يمكن أن تشكل جسرا بين شعوب المنطقة. فهو كان يؤمن بأن القيم الأممية مثل الحرية والعدالة والمساواة هي الطريق الأفضل لتجاوز الصراعات القومية والطائفية التي مزقت الشرق الأوسط.

من خلال موقعه في الاشتراكية الدولية، سعى إلى: -إقناع القوى العربية التقدمية بضرورة احترام الحقوق الكردية كما

-حث الحركات الديمقراطية في المنطقة على بناء تحالفات عابرة للهويات الضيقة و

-الدفع باتجاه رؤية مستقبلية تجعل من كردستان والعراق جزءا من حركة عالمية للسلام والديمقراطية.

المنظمة، تمكن من:

١- تعريف الأحزاب الأوروبية والأميركية اللاتينية بالقضية الكردية

٢- إقامة جسور دبلوماسية موازية مع قوى سياسية غير حكومية كان لها تأثير كبير في برلماناتها الوطنية.

٣- خلق مناخ تضامني مع نضال الكرد ضد الأنظمة الديكتاتورية التي حكمت العراق، خاصة نظام صدام حسين.

٤- تقديم نموذج للحركة الكردية كجزء من الحركة الأممية التي تناضل ضد القمع والتمييز، مما أعطى بعدا جديدا للقضية الكردية خارج حدودها الضيقة

تحت قيادة جلال طالباني، التحق الاتحاد الوطني الكردستاني بعضوية الاشتراكية الدولية، ليكون من أول الأحزاب الكردية والعراقية التي تدخل هذا الإطار العالمي. كان ذلك خطوة استراتيجية أكدت على أن الحزب لا ينظر إلى نفسه فقط كتنظيم محلي، وإنما كحركة سياسية حديثة تتبنى الفكر الديمقراطي الاجتماعي وتسعى إلى الانفتاح على العالم .

في هذا السياق، أصبح الاتحاد الوطني الكردستاني: -صوتا رسميا للقضية الكردية داخل هذه المنظمة العالمية

-شريكا في نقاشات عالمية حول الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان

-مشاركا في صياغة بيانات أممية دعمت قضايا الشعوب المضطهدة

هذا الانتماء رسخ صورة الحزب كتنظيم وسطي، تقدمي، ديمقراطي بعيدا عن الانغلاق القومي الضيق،

واليوم، ومع التحديات الجديدة التي تواجه العراق وكردستان، يقود الرئيس بافل طالباني مسيرة الاتحاد الوطني الكردستاني في نفس الاتجاه الذي رسمه الرئيس الراحل مام جلال



إن الحديث عن الاشتراكية الدولية ودور فقيد الأمة جلال طالباني فيها، هو حديث عن رجل أدرك مبكراً أن القضية الكردية لا يمكن أن تحل بمعزل عن القيم الأممية والديمقراطية. لقد استخدم هذا الإطار العالمي لسمع صوت شعبه، ولجعل من الاتحاد الوطني الكردستاني جزءاً من الحركة التقدمية العالمية. واليوم، يواصل الحزب هذا المسار، مؤكداً أن مستقبل كردستان والعراق لا ينفصل عن مستقبل العالم، وأن قيم الاشتراكية الدولية – الحرية، العدالة، المساواة هي البوصلة التي تقود خطاه نحو الغد..

واليوم، ومع التحديات الجديدة التي تواجه العراق وكردستان، يقود الرئيس بافل طالباني مسيرة الاتحاد الوطني الكردستاني في نفس الاتجاه الذي رسمه الرئيس الراحل مام جلال من حيث عمله الوثيق وبوعي سياسي عميق، على تقويم مسار الحزب وإعادته إلى جوهره الحقيقي كحزب ديمقراطي اجتماعي، منفتح على العالم وملتزم بمبادئ الاشتراكية الدولية. هذا التقويم لم يكن مجرد مراجعة شكلية، بل كان محاولة لإعادة الروح إلى خط الاتحاد الوطني كحركة إصلاحية تقدمية تستند إلى إرث مام جلال، وتعمل في الوقت نفسه على تكييف خطابها وأدواتها مع مستجدات العصر.

وهكذا، بات الحزب اليوم تحت قيادة بافل طالباني أكثر حضوراً في المنابر الدولية، وأكثر التصاقاً بالمسار المعروف للاشتراكية الدولية الذي يجمع بين النضال المحلي من أجل حقوق شعب كردستان وعموم العراقيين، وبين الالتزام الأممي بقيم الحرية.

بعد رحيل مام جلال، ظل الاتحاد الوطني الكردستاني وفي هذا الإرث، فالحزب ما يزال عضواً في الاشتراكية الدولية، ويشارك بانتظام في اجتماعاتها، ويؤكد في أدبياته على:

– التزامه بمبادئ الديمقراطية الاجتماعية .

– دفاعه عن التعايش السلمي بين المكونات في كردستان والعراق .

– سعيه إلى ربط نضاله المحلي بالإطار الأممي الأشمل.

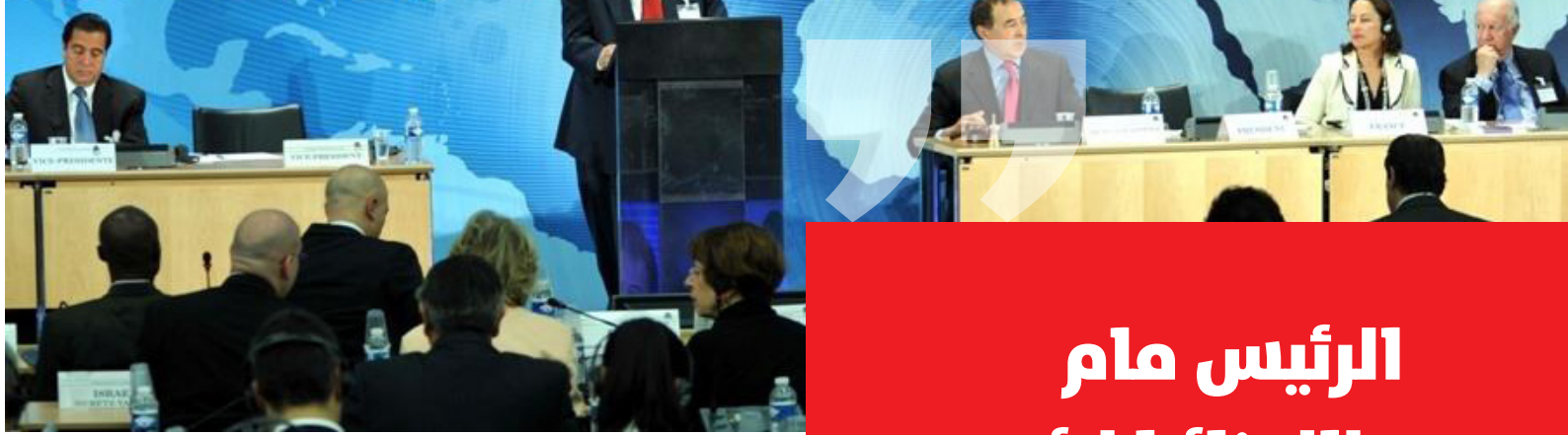
إن وجود الاتحاد الوطني داخل الاشتراكية الدولية يمنحه شرعية سياسية عالمية ويعزز مكانته كحزب وطني وديمقراطي قادر على الجمع بين الهوية الكردية والالتزام بالقيم الإنسانية الشاملة.

إذا نظرنا إلى تجربة الاتحاد الوطني مع الاشتراكية الدولية، يمكن القول إنها تمثل نقلة نوعية في الفكر السياسي الكردي. فقد حولت القضية الكردية من شأن محلي أو إقليمي إلى قضية ذات صدى عالمي. كما قدمت نموذجاً جديداً للحركات التحررية التي لا تكتفي بالصراع المسلح أو بالمطالب القومية الضيقة، بل تسعى إلى الاندماج في الحركة الإنسانية الكبرى.

إن ما فعله مام جلال لم يكن مجرد علاقات عامة، بل كان اختياراً استراتيجياً جعل من حزبه جزءاً من مسار أممي يربط الكرد بالعمال في أوروبا، وبالحركات التقدمية في أميركا اللاتينية، وبالأحزاب الديمقراطية في أفريقيا وآسيا. هذا البعد الأممي هو ما جعل طالباني رمزاً ليس للكرد وحدهم، بل لكل من آمن بالحرية والعدالة في المنطقة.

mbre 2010

diale - le changement climatique - la résolution des co



الرئيس مام جلال نائبا لرئيس الاشتراكية الدولية ومن ثم رئيسها الفخري

تقرير خاص: محمد شيخ عثمان: الرئيس جلال طالباني كان عضوا بارزا في منظمة الاشتراكية الدولية، وهي منظمة عالمية تجمع الأحزاب السياسية الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية والعمالية من مختلف بلدان العالم وقد تم الإعلان عنها في لندن سنة ١٩٥١، ويرأسها حاليا رئيس وزراء اسبانيا بيدرو سانشيز.

من خلال مشاركته في هذه المنظمة، سعى الرئيس مام جلال دوما لتعزيز المبادئ الاشتراكية والديمقراطية

في العراق واقليم كردستان والمنطقة ودعم الحركات التقدمية على المستوى الدولي. وبسبب دوره المحوري والهام في المنظمة تم انتخابه في المؤتمر الـ ٢٣ للمنظمة في ٢٠٠٨/٦/٣٠ نائبا لرئيس منظمة الاشتراكية الدولية ليتم اختياره في مؤتمرها الـ ٢٥ رئيسا فخريا للمنظمة، تقديرا لنضاله من أجل الديمقراطية ودوره الكبير والفاعل في اقليم كردستان والعراق والشرق الاوسط.

حيثيات الدور والحضور

ولاهتمامه بالجانب التاريخي والتوثيقي بهذه المكاسب النضالية لابد من القاء ضوء حول حيثيات الانتخاب ورؤيته الرصينة ازاء قضايا السلام الدولي وحقوق الشعوب المضطهدة .

في (٢٠٠٨/٦/٣٠) تسلم وفد الإتحاد الوطني الكردستاني المشارك في المؤتمر الـ ٢٣ للإشتراكية الدولية SI بفندق لاغوينسي، في العاصمة اليونانية أثينا، بطاقات التصويت على انتخابات منظمة الإشتراكية الدولية والخاصة

كما القى لويس آيالا سكرتير المنظمة كلمة في الجلسة الافتتاحية ومن ثم بدأت أعمال المؤتمر، حيث جرى في الجلسة الاولى بحث موضوع البيئة والحفاظ عليها. وأختتم جدول أعمال اليوم الأول للمؤتمر الـ ٢٣ حيث تضمن جدول أعمال إلقاء عدد من الكلمات من قبل ممثلي الأحزاب الأعضاء المشاركة في المؤتمر، وتمحورت حول المشاكل العالمية وسبل حل تلك المشاكل التي يعاني منها سكان الكرة الأرضية. ومن أهم المواضيع التي تمت مناقشتها في اليوم الأول من المؤتمر، التلوث البيئي وثقب طبقة الأوزون وندرة المواد الغذائية ومشكلة البطالة وآفة الأمية. كما وألقي في اليوم الأول من المؤتمر، بالإضافة الى كلمات ممثلي الأحزاب المشاركة كلمات عدد من الخبراء والمختصين تحدثت عن تلك المشاكل طرخوا من خلالها سبل حلها من أجل تحرير الانسانية من هذه المشاكل.

اجتماع موسع لاحزاب الكردستانية المشاركة في مؤتمر (SI)

و على هامش اجتماعات المؤتمر العام لمنظمة الاشتراكية الدولية (SI)، عقدت الاحزاب الكردستانية المشاركة في المؤتمر اجتماعا موسعا تم خلاله بحث دور الاحزاب الكردستانية في منظمة الاشتراكية الدولية وكيفية تفعيل دورها ضمن المنظمة، واتفقت الاطراف المشاركة في الاجتماع على توجيه رسالة شكر الى المجموعة الكردية في المنظمة لدورها في دعم القضية الكردية من خلال هذه المنظمة في المحافل الدولية. والاحزاب المشاركة في الاجتماع كانت: الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في ايران وحزب التجمع الديمقراطي في تركيا (DTP) والعصبة الثورية الكادحة في كردستان ايران والحزب الديمقراطي الكردستاني/ ايران.

بالأعضاء الدائمين في منظمة الإشتراكية الدولية لكي يشاركوا في الانتخابات التي جرت في جلسة يوم الاثنين ٢٠٠٨/٦/٣٠ وبذلك اعتبر الإتحاد الوطني الكردستاني عضوا دائما في منظمة الإشتراكية الدولية بشكل رسمي.

كما تم رسميا انتخاب الأمين العام للإتحاد الوطني الكردستاني مام جلال نائبا لرئيس منظمة الإشتراكية الدولية (SI) في انتخابات جرت بشكل مباشر. وكانت أعمال المؤتمر الـ ٢٣ للإشتراكية الدولية قد بدأت تحت شعار (الجرأة على إحداث التغيير)، بفندق لاغوينسي في العاصمة اليونانية أثينا، بحضور الرئيس مام جلال الأمين العام للإتحاد الوطني الكردستاني والذي جلس على المنصة الرئيسية للمؤتمر مع رئيس الاشتراكية الدولية جورج باباندريو والسكرتير العام للمنظمة لويس آيالا.

وقد افتتح المؤتمر بنشيد الترحيب بالضيوف من ثم ألقى جورج باباندريو رئيس SI كلمة تطرق فيها الى العديد من المسائل التي تهم مستقبل الاشتراكية الدولية. وإستعرض كل من جورج باباندريو رئيس منظمة الإشتراكية الدولية ولويس آيالا سكرتير المنظمة المذكورة، برنامج عمل المؤتمر، وسلط باباندريو الضوء في كلمته على عدد من القضايا منها، مسألة التعليم في العالم والمحافظة على البيئة وحل مشكلة البطالة ومحو الأمية والعدالة الإجتماعية والسلام والمساواة في العالم. ومن ثم تطرق الى نضال الإشتراكيين الديمقراطيين من اجل تحقيق الاهداف التي تسعى الإشتراكية الدولية لتحقيقها.

وفي نهاية كلمته دعا باباندريو الحضور الى الوقوف دقيقة صمت إجلالا لروح ونضال بينظير بوتو. ومن جانبه، ثمن لويس آيالا خلال كلمته الدور البارز للرئيس مام جلال الأمين العام للإتحاد الوطني الكردستاني في تحقيق السلام والحرية والديمقراطية طوال مسيرته النضالية.

السياسي والدبلوماسي والبرلماني والجهاديين والاعلامي والنقابي كسبيل لتحقيق الاهداف المشروعة للشعوب. وهذا النهج الذي ينسجم مع شروط عصرنا، يتعارض مع اعتماد العمل المسلح او سياسة العدوان.

وكذلك تنظيم حملة تعبئة عالمية واسعة، بمختلف الأساليب، لشرح أبعاد المشروع العام المصوغ، ومضامينه وأساليبه وأدوات تطبيقه، وما يستند إليه من مبادئ وقرارات دولية، وماتعكسه من إرادة الشعوب في تقرير مصيرها، وماتؤثر له من مخاطر اندلاع النزاعات الاقليمية على أمن الشعوب وتقدمها.

ثانيا: إن مثل هذه الحملة تتطلب اعتماد كل وسائل الاتصال الجماهيري، ووسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وكذلك الندوات واللقاءات والاجتماعات .

ثالثا:تشكيل لجنة عليا من كبار قادة الاممية الاشتراكية، تتولى صيغة المشروع، والبرنامج الاعلامي والجهاديين للترويج له، ولتنظيم الفعاليات السياسية والدبلوماسية والاشراف المباشر عليها، على النطاقين الدولي والاقليمي، وللدعوة لعقد الاجتماعات والكوفرناسات المحلية والدولية الضرورية، لانجاح العمل من اجل السلام ولأمن وحل مختلف النزاعات وإطفاء بؤر التوتر في العالم.

رابعا:تكليف الاحزاب الاعضاء بالالتزام الجاد والفعال بالمشروع الاممي وتأييد نشاطات وفعاليات اللجان المختلفة، والاسهام الايجابي في كل ما يفضي الى حل النزاعات التي تخص بلدانها بالاعتماد على المشروع ومبادئه، بحيث تبرز هذه الاحزاب كممثلة حقيقية لمبادئ الاممية الاشتراكية وجوهر ومفردات مشروعها الاممي للسلم والامن.

خامسا:الاسهام الفعال في المفاوضات والوساطات التي ترمي الى حل النزاعات الاقليمية.

سادسا:التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية

وفي اليوم الثاني للمؤتمر الـ ٢٣ للإشتراكية الدولية خصصت الجلسة الثانية لمسألة السلام العالمي، قد القي ممثلو دول الشرق الاوسط وباكستان كلمات ركزوا فيها على مسألة السلام في المنطقة.

ومن ثم القي الرئيس مام جلال كلمة باسم العراق والاتحاد الوطني الكردستاني، وطرح في كلمته ثمانية مقترحات حول الدور المجيد الذي يمكن ان تنهض به الاشتراكية الدولية واحزابها من اجل السلام العالمي وفيما يأتي نص كلمة الرئيس مام جلال التي تعتبر وثيقة تاريخية لارساء السلام العالمي وقال في كلمته: إن المشهد الراهن للعالم، بما يعكسه من انجازات وما ينطوي عليه من تناقضات وصراعات ونزاعات، يتطلب جهدا استثنائيا من امميتنا للعمل الجاد من اجل عالم يسوده السلام تتضافر فيه الجهود للقضاء على النزاعات والمشاكل العالقة.

واضاف: ودعوني أكون صريحا معكم، لأقول لكم، انه من غير المقبول ولا من صالح مبادئنا النبيلة، ان تمر الاممية الاشتراكية (مرور الكرام) على القضايا والمهام الملحة التي تواجه عصرنا، كما يقول المثل العربي، بل ان دورا تاريخيا مجيدا وبالغ الاهمية ينتظرها ويقع على عاتقها.

ومن ثم غرض الرئيس مام جلال (٨) مقترحات حول الدور الذي يمكن ان تمارسه منظمة الاشتراكية الدولية من اجل السلام العالمي وقال:أستميحكم عذرا لأطرح بصراحة رفاقية، من منبرنا المشترك هذا آرائي ومقترحاتي حول هذا الدور المجيد الذي يمكن ان تنهض به الاشتراكية الدولية واحزابها:

أولا: المبادرة لصياغة وتقديم مشروع شامل يقوم على مبادئ حق تقرير المصير وحقوق الانسان، ويعتمد الحل السياسي السلمي للنزاعات ونبذ الارهاب مع شجب استخدام العنف ضد المدنيين من قبل الافراد والمنظمات والحكومات، والتأكيد على ممارسة كل أشكال الكفاح

القضية الكردية قضية شرق أوسطية

وفي هذه الجلسة بعثت الاحزاب الكردستانية المشاركة في المؤتمر، برسالة الى رئاسة وسكرتارية منظمة الاشتراكية الدولية SI يشكرون فيها "المجموعة الكردية" في المنظمة المذكورة لدعمها المستمر للقضية الكردية في المحافل الدولية ويطالبون فيها استمرار جهود هذه المجموعة. وقد تأسست المجموعة الكردية في منظمة الاشتراكية الدولية عام ١٩٩٣.

وفي ختام أعماله يوم الأربعاء ٢٠٠٨/٧/٢، وافقت منظمة الاشتراكية الدولية في مؤتمرها الـ ٢٣ على المقترح الذي تقدمت به الأحزاب الكردستانية للمؤتمر حول التعامل مع القضية الكردية كقضية شرق أوسطية، وإدراجها ضمن أعمال اللجنة التي شكلت للنظر في قضايا الشرق الأوسط، والدعوة لحلها بالطرق السلمية. وجاء في المقترح: تجدد الاشتراكية الدولية التزامها بالاستمرار على عملها في إيجاد حلول سلمية وديمقراطية للنزاعات الدولية ومن ضمنها القضية الكردية في الشرق الأوسط. كما تناول البيان الختامي، العديد من المقترحات لحل المشاكل وإيقاف العنف ضد النساء والأطفال والعمل على إحلال السلام في العالم.

اشادات بالدور النضالي للرئيس مام جلال

هذا و في كلمته الختامية، أشاد سكرتير منظمة الاشتراكية الدولية (SI) لويس أياالا بالرئيس مام جلال ونضاله ضد الدكتاتورية، حيث أشار إلى أن الرئيس طالباني الذي هو نائب رئيس الاشتراكية الدولية قارع لسنوات عديدة الدكتاتورية وناضل من أجل الحرية والديمقراطية.

مام جلال رئيسا فخريا لمنظمة الاشتراكية الدولية

وبسبب دوره المؤثر في المنظمة وعلى مستوى الشرق الاوسط وتقديرا لنضاله من أجل الديمقراطية

بالاستناد الى قرارات الشرعية الدولية ودعم الجهود الجماعية من اجل إنجاح مشروعنا الاممي.

سابعاً: العمل على تعبئة مختلف أوساط الرأي العام العالمي وفي سائر البلدان، وكسب القوى العاملة والشعوب والبرلمانات والنقابات والاحزاب ودعوتها لدعم المشروع والعمل على حل النزاعات الدولية وادانة مواقف القوى المعادية للمشروع ونهجه وتوجهاته.

ثامناً: التعاون والتنسيق مع الاتحادات الوطنية والدولية، نقابات العمال ومنظمات النساء والطلبة والشباب، ومنظمات المجتمع المدني، ودعاة حقوق الانسان وغيرهم، بهدف تحقيق اوسع تعبئة جماهيرية، تحت ارشاد اللجنة العليا للأمنية الاشتراكية، من أجل انجاح مشروعنا لحل النزاعات الإقليمية واطفاء بؤر التوتر ونزع فتائل الحروب، واقامة سلم وطييد وأمن مستتب.

وختاماً قال الرئيس مام جلال للحضور: انني لا أزعج ان هذه المقترحات لمشروع أممي، تشكل حلاً سحرياً لتحقيق السلام والأمن، لكنها يمكن ان تعتبر مدخلاً لعمل جاد مثابر لتنمية قوى حية من مصلحتها انجاز هذا التوجه الانساني النبيل.

إنني أنطلق فيما قدمت من أخطار وتوجهات، من التقدير الصحيح لقوى الأممية الاشتراكية وإمكاناتها الهائلة في مواقع مؤثرة في العالم من شأن استخدامها بشكل فعال ومتواصل، التقدم نحو تذليل الصعوبات وتفكيك العقد، مما سيفتح أمام البشرية التواقية، باب الامل ويفضي بها الى ارساء أسس ممكنة لحل النزاعات واطفاء نيرانها.

ان المرحلة التاريخية التي تجتازها الأممية الاشتراكية، التي تتميز بلامح ايجابية جديدة، تتطلب من احزابنا وقوانا العمل الجاد والمثابر وبصفوف مترابطة للنهوض بدورنا التاريخي المجيد.

(فنلندا)؛ محمّدو إيسوفو (النيجر)؛ ليونيل جوسبان (فرنسا)؛ هوراسيو سيربا (كولومبيا)؛ وجمال طالباني (العراق).

ذو ثقل ومكانة كبيرة

وبذلك يمكن القول ان الرئيس مام جلال كان ذو ثقل ومكانة كبيرة ليس على مستوى كردستان والعراق بل على مستوى العالم وكان يستخدم منصبه في منظمة الاشتراكية الدولية للدفاع عن حقوق الشعوب المضطهدة ودعم حركات التحرر والنضال من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

كما كان يعمل على تعزيز التعاون بين الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية لتبادل الخبرات والأفكار حول كيفية تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في بلدانهم.

ومن خلال مشاركته في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية لمنظمة الاشتراكية الدولية، كان الرئيس مام جلال يعرض القضايا والتحديات التي تواجه العراق، ويبحث عن الدعم الدولي لتعزيز الديمقراطية وبناء مؤسسات الدولة ويشدد على أهمية التضامن الدولي في مواجهة التحديات المشتركة مثل الفقر وعدم المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، ساهمت عضوية الرئيس مام جلال في منظمة الاشتراكية الدولية في رفعة القضية الكردية باعتبارها قضية شرق اوسطية اساسية وكذلك تعزيز مكانة العراق على الساحة الدولية، حيث كان يسعى لبناء علاقات قوية مع القادة السياسيين من مختلف أنحاء العالم، مما ساعد على جلب الدعم والتعاون الدولي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ستتحدث الوقائع والوثائق و التاريخ بشموخ عن دوره الوطني وفكره الديمقراطي الحر والمحِب للانسانية والوئام والتعايش بين الامم والشعوب كافة .

ثقله الكبير والفاعل في اقليم كردستان والعراق والشرق الاوسط، قررت منظمة اشتراكية الدولية وخلال فعاليات مؤتمرها الـ ٢٥ المنعقد في كولومبيا في ٢٠١٧/٣/٣، انتخاب الرئيس مام جلال رئيساً فخرياً للمنظمة.

ونشير هنا الى ان أعمال المؤتمر الـ ٢٥ لمنظمة الاشتراكية الدولية انطلقت في كولومبيا بمشاركة وفد رفيع من الاتحاد الوطني الكردستاني، حيث بدأ المؤتمر بكلمات رئيس الجمهورية الكولومبية ورئيس وسكرتير منظمة الاشتراكية الدولية ورئيس الحزب الليبرالي الكولومبي.

وضمن فعاليات اليوم الاول للمؤتمر، تم اجراء الاقتراع لمنصبي رئيس والامين العام لمنظمة الاشتراكية الدولية، حيث انتخب جورج باباندريو رئيساً للمنظمة دون منافس، كما تم اعادة انتخاب لويس آيالا لمنصب الامين العام لمنظمة الاشتراكية الدولية.

وفي اطار فعاليات اليوم الاول للمؤتمر ايضا وبحضور وفود عن جميع الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في العالم ورؤساء ومسؤولين كبار من أغلب دول العالم، تم انتخاب الرئيس مام جلال كرئيس فخري لمنظمة الاشتراكية الدولية بالاجماع، تقديراً لنضال الرئيس مام جلال من اجل الديمقراطية ودوره الكبير والفاعل في اقليم كردستان والعراق والشرق الاوسط.

وبعثت وفود الدول المشاركة التهاني والتبريكات للرئيس مام جلال على انتخابه كرئيس فخري للمنظمة عن طريق وفد الاتحاد الوطني الكردستاني.

وبحسب بيان نشر في الموقع الرسمي للمنظمة جاء فيه: افق المؤتمر على المقترحات المطروحة لمناصب الرؤساء الفخريين لـ SI. وهؤلاء هم مصطفى بن جعفر (تونس)؛ روبين بيريس مارتينيز (بورتوريكو)؛ كواو تيموك كارديناس (المكسيك)؛ تاريا هالونين

الرؤساء الفخريون للأمم المتحدة الاشتراكية

محمّدو إيسوفو
النيجر



مصطفى بن جعفر
تونس



ليونيل جوسبان
فرنسا



روين بيريس
بورتوريكو



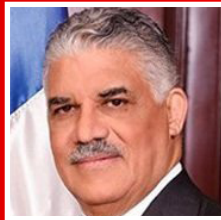
جورج باباندريو
اليونان



كوأوتيموك كارديناس
المكسيك



ميغيل فارغاس
جمهورية الدومينيكان



تاريا هالونين
فنلندا



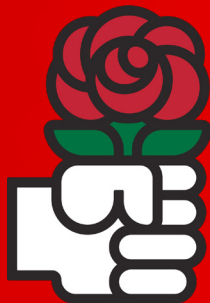
جلال طالباني
العراق



إيرو هينالوما
فنلندا



إيزابيل الليندي
تشيلي



منظمة الاشتراكية الدولية.. إعلان المبادئ

اعتمدها المؤتمر الثامن عشر، ستوكهولم، يونيو ١٩٨٩



أولاً: التغير العالمي والافاق المستقبلية

١. لقد استحوذت فكرة الاشتراكية على خيال الناس في جميع أنحاء العالم، وعززت الحركات السياسية الناجحة، وحسنت بشكل حاسم حياة العمال والعاملات، وساهمت في تشكيل القرن العشرين. ومع ذلك، فإن الرضا المبرر بتحقيق العديد من أهدافنا لا ينبغي أن يمنعنا من إدراك المخاطر والمشاكل الراهنة بوضوح. نحن ندرك أن مهامنا جوهرية لا تزال تنتظرنا، ولا يمكننا إتقانها إلا بالعمل المشترك، لأن بقاء البشرية يعتمد بشكل متزايد على الجهود المشتركة لشعوب العالم.

٢. تعكس التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والاجتماعية الحالية تحولا عميقا في عالمنا. والسؤال الجوهري الذي نواجهه الآن ليس ما إذا كان سيحدث تغيير في السنوات القادمة، بل من سيتحكم به وكيف. والجواب الاشتراكي واضح لا لبس فيه. فشعوب العالم هي من يجب أن تمارس السيطرة من خلال ديمقراطية أكثر تطورا في جميع جوانب الحياة: السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فالديمقراطية السياسية، بالنسبة للاشتراكيين، هي الإطار الضروري والشرط المسبق للحقوق والحريات الأخرى.

عدم التدخل إلى رأسمالية الشركات والاستعمار في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى. وقد أثرت التكلفة الاجتماعية لهذه التحولات - البطالة، والتدهور الإقليمي، وتدمير المجتمعات - ليس فقط على الفقراء، بل على العمال عموماً.

٧. لقد أدت عملية التدويل والترابط المتسارعة في الاقتصاد العالمي إلى نشوء تناقضات داخل المؤسسات السياسية والاجتماعية والوطنية القائمة. وقد ساهمت هذه الفجوة المتزايدة بين الاقتصاد الدولي والهياكل السياسية الدولية غير الملائمة في الفقر والتخلف في بلدان الجنوب، فضلاً عن البطالة الجماعية وأشكال جديدة من الفقر في العديد من مناطق الشمال.

٨. لقد أحرز تقدم حقيقي منذ الحرب العالمية الثانية في مجالات حيوية، مثل إنهاء الاستعمار، ونمو دولة الرفاهية، ومؤخراً نزع السلاح، حيث اتخذت أولى الخطوات الواعدة. ومع ذلك، لا تزال هناك مظالم ضاربة في القدم. لا تزال حقوق الإنسان تنتهك، والتمييز العنصري والجنسي متفشياً، ولا تزال فرص الحياة الفردية تحددها المنطقة والطبقة التي يولد فيها الناس.

٩. في مواجهة هذه القضايا المصيرية، تعيد الاشتراكية الدولية تأكيد مبادئها الأساسية. وهي ملتزمة، كعادتها، بإرساء الديمقراطية على نطاق عالمي في هياكل السلطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولا بد من تحقيق المبادئ والالتزامات السياسية نفسها التي لطالما تمسك بها الاشتراكية في عالم تغير جذرياً منذ إعلان فرانكفورت عام ١٩٥١.

١٠. تأسست الأممية الاشتراكية قبل مئة عام لتنسيق نضال الحركات الاشتراكية الديمقراطية عالمياً من أجل العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والديمقراطية. جمعت أحزاباً ومنظمات من تقاليد مختلفة، تشترك في هدف مشترك: الاشتراكية الديمقراطية. وعلى مر تاريخها، دافعت الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية

٣. ينبغي إشراك جميع شعوب العالم في عملية تغيير مجتمعاتنا وبناء أمل جديد للبشرية. وتدعو الاشتراكية الدولية جميع الرجال والنساء الملتزمين بالسلام والتقدم إلى العمل معاً لترجمة هذا الأمل إلى واقع.

٤. إن تحدي التغير العالمي يفتح إمكانيات هائلة: - إن تدويل الاقتصاد وتوسيع نطاق الوصول إلى المعلومات والتقنيات الحديثة، إذا أخضعنا للرقابة الديمقراطية، يمكن أن يرسيا أساساً لمجتمع عالمي أكثر تكيفاً مع التعاون. ومن البديهي أن الأسرة العالمية لم تعد حلماً طوباوياً، بل أصبحت، على نحو متزايد، ضرورة عملية.

- يمكن وينبغي استخدام الثورة التكنولوجية للحفاظ على البيئة، وخلق فرص عمل جديدة، وتوفير الوسائل لتحرير الناس من العمل الروتيني بدلاً من فرض الخمول غير المرغوب فيه بلا رحمة. - على أساس البنى الديمقراطية المناسبة والإنسانية يمكن تحقيق الحرية والمساواة والأمن والرخاء في إطار مجتمع عالمي ديمقراطي.

٥. ومع ذلك، فإن العديد من الاتجاهات الحالية تؤدي أيضاً إلى ظهور تهديدات غير مسبقة:

- إن انتشار تكنولوجيات التدمير يعزز توازن الرعب الهش حيث لا توجد ضمانات كافية لأمن البشرية.

- إن الظروف المادية للحياة على كوكب الأرض مهددة بسبب التوسع الحضري والصناعي غير المنضبط، وتدهور المحيط الحيوي، والاستغلال غير العقلاني للموارد الحيوية.

- الجوع والمجاعة والموت يهدد مناطق ومجتمعات بأكملها في الجنوب، على الرغم من أن العالم يملك ما يكفي من الموارد الطبيعية والتقنية لإطعام نفسه.

٦. هذا التحول في البنى الاجتماعية والاقتصادية لا يقل دراماتيكية وعمقا عن التحول من سياسة

-الحرية والمساواة لا يتعارضان. المساواة شرط لتطور الشخصية الفردية. المساواة والحرية الشخصية لا يتجزأ.

١٥. التضامن شامل وعالمي. إنه التعبير العملي عن الإنسانية المشتركة وعن حس التعاطف مع ضحايا الظلم. ويحظى التضامن بتقدير جميع التقاليد الإنسانية الكبرى، واحتراف بها بحق. في عصرنا الحالي الذي يشهد ترابطا غير مسبوق بين الأفراد والأمم، يكتسب التضامن أهمية متزايدة لكونه ضرورة أساسية لبقاء البشرية.

١٦. يولي الاشتراكيون الديمقراطيون أهمية متساوية لهذه المبادئ الأساسية. فهي مترابطة، وكل منها شرط أساسي للآخر. على عكس هذا الموقف، ركز الليبراليون والمحافظون بشكل رئيسي على الحرية الفردية على حساب العدالة والتضامن، بينما ادعى الشيوعيون تحقيق المساواة والتضامن، ولكن على حساب الحرية.

الديمقراطية وحقوق الإنسان

١٧. تقوم فكرة الديمقراطية على مبدأي الحرية والمساواة. لذا، فإن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة - ليس فقط نظريا، بل عمليا أيضا، في العمل والأسرة وجميع مجالات الحياة الاجتماعية - جزء من المفهوم الاشتراكي للمجتمع.

١٨. يسعى الاشتراكيون الديمقراطيون إلى تحقيق المساواة في الحقوق لجميع الأعراق والجماعات العرقية والأمم والطوائف. وتواجه هذه الحقوق اليوم تساؤلات جدية في العديد من مناطق العالم.

١٩. بالطبع، قد تتنوع أشكال الديمقراطية. ومع ذلك، لا يمكن الحديث عن الديمقراطية إلا إذا أتيحت للشعب حرية الاختيار بين مختلف البدائل السياسية في إطار انتخابات حرة؛ وإذا أتيحت إمكانية تغيير الحكومة سلميا بناء على الإرادة الحرة للشعب؛ وإذا

الاجتماعية وأحزاب العمال عن القيم والمبادئ نفسها. ١١. تجمع الاشتراكية الدولية نضالها التقليدي من أجل الحرية والعدالة والتضامن مع التزامها الراسخ بالسلام وحماية البيئة وتنمية بلدان الجنوب. جميع هذه القضايا تتطلب حولا مشتركة. ولتحقيق هذه الغاية، تسعى الاشتراكية الدولية إلى دعم كل من يشاركها قيمها والتزامها.

ثانيا: المبادئ

الحرية والعدالة والتضامن

١٢. الاشتراكية الديمقراطية حركة دولية من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والتضامن. هدفها بناء عالم يسوده السلام، تعزز فيه هذه القيم الأساسية، ويعيش فيه كل فرد حياة كريمة، مع تنمية كاملة لشخصيته ومواهبه، وضمان حقوقه الإنسانية والمدنية في إطار مجتمع ديمقراطي.

١٣. الحرية ثمرة جهود فردية وجماعية، وكلاهما جزء من عملية واحدة. لكل شخص الحق في التحرر من الإكراه السياسي، وفي أن تتاح له أكبر فرصة للتصرف سعيا لتحقيق أهدافه الفردية وتحقيق إمكاناته الشخصية. ولكن هذا لن يتحقق إلا إذا نجحت البشرية جمعاء في كفاحها الطويل للسيطرة على تاريخها، وضمان ألا يصبح أي شخص، سواء كان طبقة أو جنسا أو دينا أو عرقا، خادما لغيره.

١٤. العدالة والمساواة. العدالة تعني القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأفراد، وتحقيق المساواة في الحقوق والفرص. وهي تطالب بتعويض عن التفاوتات الجسدية والنفسية والاجتماعية، والتحرر من التبعية لمالكي وسائل الإنتاج أو أصحاب السلطة السياسية.

-المساواة تعبير عن تساوي قيمة جميع البشر، وشرط أساسي للتطور الحر للشخصية الإنسانية. والمساواة الأساسية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ضرورية للتنوع الفردي والتقدم الاجتماعي.



الحرية والعدالة والتضامن.

٢٤. ستشهد النضالات الوطنية من أجل الاشتراكية الديمقراطية في السنوات القادمة اختلافات في السياسات وتباينات في الأحكام التشريعية. وسيعكس ذلك اختلافات في التواريخ وتعددية مجتمعات متنوعة. لا يدعي الاشتراكيون امتلاكهم لمخطط مجتمع نهائي ثابت لا يمكن تغييره أو إصلاحه أو تطويره. في حركة ملتزمة بتقرير المصير الديمقراطي، سيكون هناك دائما مجال للإبداع، إذ يجب على كل شعب وكل جيل تحديد أهدافه الخاصة.

٢٥. بالإضافة إلى المبادئ التي توجه جميع الاشتراكيين الديمقراطيين، هناك إجماع واضح بينهم على قيم أساسية. ورغم كل هذا التنوع، هناك اتفاق على أن الديمقراطية وحقوق الإنسان ليستا مجرد وسائل سياسية لتحقيق غايات اشتراكية، بل هما

كفلت حقوق الأفراد والأقليات؛ وإذا وجد نظام قضائي مستقل قائم على سيادة القانون يطبق بنزاهة على جميع المواطنين. الديمقراطية السياسية عنصر لا غنى عنه في المجتمع الاشتراكي. والاشتراكية الديمقراطية هي عملية مستمرة للديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية.

٢٠. تعد الحقوق الفردية جوهر قيم الاشتراكية. كما تشكل الديمقراطية وحقوق الإنسان جوهر السلطة الشعبية، والآلية الأساسية التي يمكن الشعب من خلالها من السيطرة على الهياكل الاقتصادية التي هيمنت عليه طويلا. فبدون الديمقراطية، لا يمكن للسياسات الاجتماعية إخفاء الطابع الديكتاتوري للحكومة.

٢١. لا شك أن الثقافات المختلفة ستطور أشكالها المؤسسية الخاصة للديمقراطية. ولكن، أيا كان شكل الديمقراطية - وطنيا كان أم دوليا - فلا بد أن توفر حقوقا كاملة للأفراد ولآراء الأقليات المنظمة. بالنسبة للاشتراكيين، الديمقراطية بطبيعتها تعددية، وهذه التعددية توفر أفضل ضمانة لحيويتها وإبداعها.

٢٢. إن التحرر من الحكم التعسفي والديكتاتوري أمر أساسي. فهو يشكل الشرط الأساسي الذي يمكن الشعوب والمجتمعات من بناء عالم جديد أفضل يسوده السلام والتعاون الدولي، عالم تحدد فيه المصائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية ديمقراطيا.

طبيعة الاشتراكية

٢٣. توصل الاشتراكيون الديمقراطيون إلى تعريف هذه القيم بطرق مختلفة. فهي تنبع من الحركة العمالية، وحركات التحرر الشعبية، والتقاليد الثقافية للتعاون والتضامن الجماعي في أنحاء عديدة من العالم. كما استفادوا من مختلف التقاليد الإنسانية العالمية.

ولكن على الرغم من وجود اختلافات في ثقافتهم وأيديولوجياتهم، فإن جميع الاشتراكيين متحدون في رؤيتهم لمجتمع عالمي سلمي وديمقراطي يجمع بين

ثالثا. السلام

السلام - قيمة أساسية

٢٨. السلام هو أساس كل آمالنا. إنه قيمة أساسية ذات مصلحة مشتركة لجميع الأنظمة السياسية، وضرورة للمجتمع البشري. الحرب تدمر الحياة البشرية وأساس التنمية الاجتماعية. قد تنذر محرقة نووية بنهاية الحياة البشرية كما نعرفها.

٢٩. لا يمكن ضمان سلام دائم من خلال الردع النووي أو من خلال سباق تسلح بالقوى التقليدية. لذا، يعد نزع السلاح ونماذج الأمن المشترك الجديدة أمرا حتميا.

٣٠. إن ما هو أساسي الآن هو تحقيق ليس فقط الاستقرار العسكري عند أدنى مستوى ممكن من أنظمة الأسلحة الدفاعية، بل أيضا مناخ من الثقة السياسية المتبادلة. ويمكن تطوير ذلك من خلال التعاون في مشاريع لمستقبلنا المشترك، والتركيز مجددا على التنافس السلمي بين المجتمعات ذات الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

٣١. السلام يتجاوز مجرد غياب الحرب. لا يمكن أن يقوم على الخوف أو على حسن نية عابر بين القوى العظمى. يجب القضاء على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للصراع الدولي من خلال تحقيق العدالة العالمية وإنشاء مؤسسات جديدة لحل النزاعات سلميا حول العالم.

٣٢. يعد إنشاء نظام اقتصادي وسياسي دولي جديد مساهمة أساسية في تحقيق السلام. وينبغي أن يشمل ذلك احترام السيادة الوطنية والحق في الحكم الذاتي الوطني، وتسوية النزاعات تفاوضيا، وتعليق إمدادات الأسلحة لأطراف النزاع. ويجب أن تكون هناك أنظمة عالمية وإقليمية للتعاون وحل النزاعات سلميا في جميع أنحاء العالم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عمل الأمم المتحدة، مكملًا للاتفاقيات بين القوى العظمى.



جوهر هذه الغايات - اقتصاد ومجتمع ديمقراطيان.

٢٦. الحرية الفردية والحقوق الأساسية في المجتمع هي أساس الكرامة الإنسانية للجميع. لا يمكن أن تستبدل هذه الحقوق بعضها ببعض، ولا يمكن التلاعب بها. يحمي الاشتراكيون الحق غير القابل للتصرف في الحياة والسلامة البدنية، وحرية المعتقد وحرية التعبير عن الرأي، وحرية تكوين الجمعيات، والحماية من التعذيب والإذلال. ويلتزم الاشتراكيون بتحقيق التحرر من الجوع والفقر، والأمن الاجتماعي الحقيقي، والحق في العمل.

٢٧. الاشتراكية الديمقراطية تعني أيضا الديمقراطية الثقافية. يجب أن تكون هناك حقوق وفرص متساوية لمختلف الثقافات داخل كل مجتمع، بالإضافة إلى تكافؤ فرص الوصول للجميع إلى التراث الثقافي الوطني والعالمي.

ويجب أن يصبح من المعتاد أن تتاجر مختلف الأنظمة وتتفاوض وتعمل معا. كما ينبغي توفير مساحة لتبادل الآراء بصراحة وانفتاح، لا سيما عندما تكون قضايا حقوق الإنسان والسلام على المحك.

٣٧. ولعل التعاون بين الشرق والغرب في النضال المشترك من أجل سد الفجوة بين الشمال والجنوب وحماية البيئة يشكل المجالات ذات الإمكانات الأكبر للعمل المثمر من أجل بناء التضامن الإنساني بغض النظر عن الحدود والتكتلات.

رابعا. الشمال والجنوب العولمة

٣٨. اتسمت العقود الأخيرة بتسارع تدويل الشؤون العالمية، أو ما يعرف بالعولمة. تنتقل صدمات النفط وتقلبات أسعار الصرف وانهيارات أسواق الأسهم مباشرة بين اقتصادات العالم، شمالا وجنوبا. تنتشر تقنيات المعلومات الجديدة ثقافة جماهيرية في كل أرجاء العالم. يمكن للقرارات المالية للشركات متعددة الجنسيات أن تحدث آثارا بعيدة المدى بين عشية وضحاها. تولد الصراعات الوطنية والدولية حركات نزوح هائلة ومتنامية للاجئين، ذات أبعاد قارية وعابرة للقارات.

٣٩. علاوة على ذلك، حطمت عولمة الاقتصاد الدولي الانقسام ثنائي القطبية الذي ساد العالم إبان حقبة الحرب الباردة. وبرزت قوى صناعية جديدة في منطقة المحيط الهادئ، وحتى الانتكاسات الأخيرة، في دول أمريكا اللاتينية سريعة النمو. وهناك أيضا قوى دولية جديدة مثل الصين وحركة عدم الانحياز. وأصبح الترابط واقعا ملموسا. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى إنشاء مؤسسات متعددة الأطراف تعطي دول الجنوب دورا أكثر مساواة تحت رعاية الأمم المتحدة.

٣٣. السلام ضرورة ملحة للدول. فالأساليب العنيفة في التعامل مع النزاعات تدمر فرص التنمية وحقوق الإنسان. لذا، يجب تكثيف التثقيف من أجل السلام ونزع السلاح.

٣٤. لقد أصبحت عسكرة العلاقات بين دول الجنوب تهديدا خطيرا لمستقبل البشرية، وكذلك التوترات بين الشرق والغرب. في بعض الحالات، انخرطت القوى الكبرى، بميلها إلى عولمة الصراعات، في صراعات بالوكالة في دول الجنوب. وفي حالات أخرى، ساهم تجار الأسلحة من الشرق والغرب في رفع مستوى العنف في الجنوب سعيا وراء مكاسب أو مكاسب سياسية. لا شك أن جميع الحروب التي اندلعت في العقود الأربعة الماضية كانت في تلك المناطق من العالم. يجب القضاء على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الأسباب المؤدية إلى الصراع في الجنوب.

مبادرات من أجل السلام

٣٥. يرفض الاشتراكيون الديمقراطيون نظاما عالميا يسوده سلام مسلح بين الشرق والغرب، لكن مع استمرار سفك الدماء في الدول النامية. يجب أن تركز جهود حفظ السلام على إنهاء هذه المواجهات. لأوروبا دور فريد في هذه العملية. لعقود، كانت ساحة المعركة الأكثر احتمالا للصراع المسلح بين الشرق والغرب. يمكن لأوروبا الآن أن تصبح المكان الذي يتطور فيه وينمو مناخ جديد من الثقة المتبادلة وضبط النفس.

٣٦. تتطلب مبادرات السلام تعاون مختلف الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والدول فيما بينها في مشاريع بناء الثقة ونزع السلاح، وتحقيق العدالة في بلدان الجنوب، وحماية المحيط الحيوي للكوكب. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تنخرط في تنافس سلمي في مجالات تكوين الثروة، والرفاه، والتضامن. وينبغي أن تكون المجتمعات مستعدة للتعلم من بعضها البعض.

التحدي البيئي

٤٤. تعد أزمة البيئة تحديا عالميا بالغ الأهمية وجوهريا. ففي الشمال والجنوب على حد سواء، يتعرض التوازن البيئي للخطر. ففي كل عام، تباد أنواع من الحيوانات والنباتات، بينما تتزايد الأدلة على استنفاد طبقة الأوزون. في الشمال، تدمر الصناعة غير المسؤولة مساحات الغابات؛ وفي الجنوب، تتقلص الغابات المطيرة، الحيوية لبقاء العالم أجمع، بسرعة مقلقة. وفي الدول الغنية، يتزايد تلوث التربة. وفي الدول الفقيرة، تهدد الصحارى الحضرية. وفي كل مكان، تعاني المياه النظيفة من شح.

٤٥. بما أن تدمير البيئة يتجاوز الحدود الوطنية، يجب أن تكون حماية البيئة دولية. فالأمر يتعلق، قبل كل شيء، بالحفاظ على العلاقات بين الدورات الطبيعية، لأن الحماية البيئية دائما ما تكون أكثر اقتصادية ومسؤولية من تجديد البيئة. أفضل الحلول وأقلها تكلفة للأزمة هي تلك التي تغير الإطار الأساسي للإنتاج والاستهلاك بحيث لا يقع الضرر البيئي أصلا.

٤٦. ندعو إلى بذل جهود دولية مشتركة لاستبدال جميع المنتجات والعمليات الضارة بالبيئة ببدائل تعزز الطبيعة. ويجب ألا يصبح نقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب مسألة تصدير لأنظمة غير مقبولة بيئيا، أو للنفايات السامة للاقتصادات الغنية. وينبغي تشجيع مصادر الطاقة المتجددة وهياكل الإمداد اللامركزية في كل من الشمال والجنوب. علاوة على ذلك، يجب أن يكون هناك نظام دولي للإنذار المبكر لتحديد التهديدات والكوارث البيئية العابرة للحدود الوطنية.

٤٧. تؤثر هذه المشاكل البيئية على المجتمع الدولي بأسره، كما تلحق الضرر بالدول النامية. وبدون المساعدة والتعاون متعدد الأطراف، لا تستطيع الدول الفقيرة حلها. ولذلك، من الضروري تحقيق نقل كبير للموارد من خلال المساعدات الإنمائية.

٤٨. تتوافق هذه السياسات مع النمو الاقتصادي

٤٠. على الصعيد العالمي، أدت الأزمة الاقتصادية والسياسات الانكماشية المحافظة إلى عودة البطالة الجماعية في العديد من الاقتصادات المتقدمة. كما كان لها أثر مدمر على الدول الفقيرة، إذ قضت على أسواق التصدير، وفاقمت أزمة الديون، وقوضت التقدم المحرز. في الوقت نفسه، أدى هذا التراجع في دول الجنوب، مقترنا بضرورة خدمة ديون ضخمة، إلى إغلاق أسواق محتملة ضخمة في دول الشمال. وهكذا، أصبح انخفاض مستويات المعيشة في الدول المدينة عاملا معززا للبطالة في الدول الدائنة.

٤١. يجب على الاقتصاد العالمي المتحول أن يشرك مراكز النمو في الجنوب بطريقة جديدة جذريا إذا أريد له أن يعزز تنمية الجنوب أو الشمال. ويمكن، بل يجب، أن تصبح برامج تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب أداة لتحفيز الاقتصاد العالمي ككل. ويجب أن تشكل هذه القضايا جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات الاقتصاد الكلي العالمية.

٤٢. في أفريقيا، لا يعد استمرار نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا جريمة بحق غالبية شعبها فحسب، بل عرقل الجهود الاقتصادية لدول خط المواجهة، وكان له أثر سلبي على القارة بأكملها. هناك، كما في أي مكان آخر، يسير النضال من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية جنبا إلى جنب مع النضال من أجل العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

٤٣. تواجه أفريقيا وأمريكا اللاتينية على وجه الخصوص مشكلة ديون طاحنة تعيق الاستثمارات والواردات اللازمة لضمان التنمية وتوفير فرص العمل للسكان الذين يتزايد عددهم بسرعة. ويعد العمل العالمي لتخفيف عبء الديون شرطا أساسيا للتقدم، ويجب أن يكون هدفا محوريا للتعاون بين الشرق والغرب في سعيهما المشترك لتحقيق العدالة بين الشمال والجنوب.



٥٠. التكنولوجيا ليست مجرد علم موضوعي أو آلات جامدة، بل هي دائما ما تسترشد بمصالح خاصة، وتصمم وفقا للقيم الإنسانية، سواء كانت ضمنية أو صريحة. ولا بد من إخضاعها للرقابة الاجتماعية للاستفادة من الفرص الإيجابية التي تتيحها التقنيات الجديدة للبشرية، وتقليل مخاطر التطورات غير المنضبطة، ومنع التقنيات غير المقبولة اجتماعيا.

٥١. يتطلب التقدم الاجتماعي التقدم التكنولوجي، بل يلهمه. ما نحتاجه هو تكنولوجيا مناسبة لمختلف الظروف والتجارب ومستويات التنمية السائدة في الشمال والجنوب. يجب أن يكون هناك نقل واسع النطاق للتكنولوجيا المناسبة - وللخبرة التكنولوجية الأساسية - بين الشمال والجنوب. لدى الشمال الكثير ليتعلمه من تجربة الجنوب، وخاصة استخدامه للتقنيات منخفضة النفقات. يجب أن يكون هناك حوار اجتماعي، وسيطرة سياسية ديمقراطية على السياق

النوعي، في الشمال والجنوب، بما يلبي المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية. يعد الاستثمار الاجتماعي في إعادة بناء البيئة - الذي يعتبره العديد من الخبراء إنفاقا بلا فوائد ولا يحتسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي - من أكثر الاستثمارات إيجابية التي يمكن أن يقوم بها أي مجتمع.

الرقابة الاجتماعية على التطور التكنولوجي

٤٩. ستحدث الثورة التكنولوجية، التي انطلقت بالفعل في الاقتصادات الصناعية المتقدمة، تغييرا جذريا في ظروف البيئة وإدارة الموارد خلال حياة الجيل الحالي. علاوة على ذلك، سيلمس أثر هذا التغيير عالميا. ستحدث الإلكترونيات الدقيقة، والروبوتات، وتكنولوجيا الأسلحة، والهندسة الحيوية - بالإضافة إلى ابتكارات لم تحلم بها البشرية بعد - تحولات في ظروف الأفراد وهياكل المجتمع في العالم أجمع.

خامساً: تشكيل القرن الحادي والعشرين

الديمقراطية السياسية والاقتصادية

٥٦. لقد جعلت الأحداث الأخيرة تحقيق الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية على نطاق عالمي أكثر قابلية للتحقيق من أي وقت مضى. تمثل الديمقراطية الوسيلة الأساسية للسيطرة الشعبية وإضفاء الطابع الإنساني على القوى الخارجة عن السيطرة، والتي تعيد تشكيل كوكبنا دون مراعاة لبقائه.

٥٧. تشمل حقوق الإنسان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ والحق في تكوين النقابات العمالية والإضراب؛ والحق في الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية للجميع، بما في ذلك حماية الأمهات والأطفال؛ والحق في التعليم والتدريب والترفيه؛ والحق في سكن لائق في بيئة صالحة للعيش، والحق في الأمن الاقتصادي. والأهم من ذلك، الحق في العمل الكامل والمفيد بأجر مناسب. فالبطالة تقوض كرامة الإنسان، وتهدد الاستقرار الاجتماعي، وتبدد أثمن موارد العالم.

٥٨. لا ينبغي اعتبار الحقوق الاقتصادية منافع تمنح لأفراد سلبيين يفتقرون إلى المبادرة، بل أساساً ضرورياً لضمان المشاركة الفاعلة لجميع المواطنين في مشروع مجتمعي. ولا يتعلق الأمر بدعم الفئات المهمشة في المجتمع، بل بتهيئة الظروف لمجتمع متكامل يوفر الرعاية الاجتماعية لجميع أفرادها.

٥٩. تقوم الاشتراكية الديمقراطية اليوم على القيم نفسها التي بنيت عليها. ولكن يجب صياغتها بشكل نقدي، مع استيعاب التجارب الماضية واستشراف المستقبل. على سبيل المثال، أظهرت التجربة أنه على الرغم من أن التأمين قد يكون ضرورياً في بعض الظروف، إلا أنه ليس بحد ذاته حلاً شاملاً للمشاكل الاجتماعية. وبالمثل، غالباً ما يكون النمو الاقتصادي مدمراً ومثيراً للانقسام، لا سيما عندما تنهرب المصالح

الذي تطرح فيه التقنيات الجديدة. وهذا من شأنه أن يضمن توافرها:

- يساهم في التنمية الذاتية في بلدان الجنوب، وتعبئة مواردها بدلاً من إهدارها، وخلق فرص عمل جديدة بدلاً من زيادة البطالة؛
- يضيف الطابع الإنساني على العمل، ويعزز الصحة البشرية، ويعزز السلامة في مكان العمل؛
- يسهل الحقوق الاقتصادية ويوسع نطاق اتخاذ القرارات الشعبية في الحياة العملية.

٥٢. لضمان استيفاء هذه المعايير عالمياً، لا بد من وجود مؤسسات وإجراءات لتقييم التكنولوجيا. وينبغي أن يطبق الابتكار وفقاً للاحتياجات والأولويات الاجتماعية، كما يعبر عنها من خلال النقاش الديمقراطي وصنع القرار.

٥٣. يجب منع التلاعب بالمادة الوراثية البشرية واستغلال المرأة من خلال تقنيات الإنجاب الحديثة. كما يجب إيجاد سبل لحماية البشرية من الخطر النووي والكيميائي.

نزع السلاح والتنمية

٥٤. إن اتفاقيات نزع السلاح بين القوى العظمى ستتجاوز مجرد إزالة خطر الفناء من على وجه الأرض. فبإبرام هذه الاتفاقيات، يمكن توجيه الكثير من الموارد المهددة حالياً على الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والتقليدية للاستثمار في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الجنوب. وينبغي ربط نزع السلاح بين الشرق والغرب ببرامج العدالة بين الشمال والجنوب.

٥٥. ينبغي استخدام جزء من الأموال الكبيرة التي يمكن أن توفرها البلدان الصناعية الكبرى في الغرب والشرق نتيجة لنزع السلاح عن طريق التفاوض، لإنشاء صندوق متعدد الجنسيات لتعزيز التنمية الآمنة والمستدامة في بلدان الجنوب.

جوهريّة من جانب العمال أنفسهم ومجتمعاتهم في صنع القرار الاقتصادي. يجب تطبيق هذا المبدأ على الصعيدين الوطني والدولي.

٦٢. في المجتمعات المهيكلة على هذا النحو، والملتزمة بالمساواة الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية، يمكن للأسواق، بل يجب عليها، أن تعمل كوسيلة ديناميكية لتشجيع الابتكار والتعبير عن رغبات المستهلكين من خلال الاقتصاد ككل. لا ينبغي أن تهيمن الشركات الكبرى على الأسواق، ولا أن يستغلها التضليل الإعلامي.

٦٣. يجب استبدال تركيز السلطة الاقتصادية في أيدي خاصة قليلة بنظام مختلف يخول لكل فرد - مواطنًا كان أم مستهلكًا أم عاملًا بأجر - التأثير في اتجاه وتوزيع الإنتاج، وتشكيل وسائل الإنتاج،

الخاصة من مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية. لا تضمن الملكية الخاصة ولا الملكية الحكومية بحد ذاتهما الكفاءة الاقتصادية أو العدالة الاجتماعية.

٦٠. لا تزال الحركة الاشتراكية الديمقراطية تدعو إلى كل من التنشئة الاجتماعية والملكية العامة في إطار اقتصاد مختلط. ومن الواضح أن عولمة الاقتصاد والثورة التكنولوجية العالمية تجعلان الرقابة الديمقراطية أكثر أهمية من أي وقت مضى. لكن الرقابة الاجتماعية على الاقتصاد هدف يمكن تحقيقه من خلال مجموعة واسعة من الوسائل الاقتصادية، بحسب الزمان والمكان، بما في ذلك:

- سياسات الإنتاج الديمقراطية والمشاركة واللامركزية؛ والإشراف العام على الاستثمار؛ وحماية المصلحة العامة والاجتماعية؛ وتأمين تكاليف وفوائد التغيير الاقتصادي؛

- مشاركة العمال واتخاذ القرارات المشتركة على مستوى الشركة ومكان العمل، فضلا عن مشاركة النقابات في تحديد السياسة الاقتصادية الوطنية؛
- التعاونيات ذاتية الإدارة للعمال والمزارعين؛
- المؤسسات العامة، مع أشكال ديمقراطية من الرقابة واتخاذ القرار حيث يكون ذلك ضروريا لتمكين الحكومات من تحقيق الأولويات الاجتماعية والاقتصادية؛

- ديمقراطية مؤسسات النظام المالي والاقتصادي العالمي

لسماح بالمشاركة الكاملة من قبل جميع البلدان؛

- الرقابة والرصد الدوليين لأنشطة الشركات العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك حقوق النقابات العمالية عبر الحدود داخل هذه الشركات.

٦١. لا يوجد نموذج واحد أو ثابت للديمقراطية الاقتصادية، وهناك مجال للتجارب الجريئة في مختلف البلدان. لكن المبدأ الأساسي واضح - ليس مجرد سيطرة رسمية وقانونية من الدولة، بل مشاركة



الثقافة والمجتمع

٦٥. التعليم أساسي لبناء مجتمع حديث وديمقراطي ومتسامح. أهداف التعليم التي ندعو إليها هي:

- المعلومات والتعلم والمعرفة؛
- نقل التراث الروحي والثقافي من جيل إلى جيل؛
- إعداد الفرد للحياة داخل المجتمع على أساس تكافؤ الفرص للجميع؛
- مساعدة كل فرد على تطوير كامل إمكاناته الشخصية.

٦٦. يجب أن تكون قيم الحرية والعدالة الاجتماعية والتضامن والتسامح رسائل محورية في العملية التعليمية.

-ندعو إلى التسامح والتعاون بين مختلف الفئات في المجتمعات متعددة الثقافات. فالتنوع الثقافي يثري مجتمعاتنا بدلا من أن يعرضها للخطر. فالتوحيد الثقافي يشكل تهديدا للحرية والديمقراطية.

٦٧. يجب إيلاء اهتمام خاص للعلاقات بين الأجيال المختلفة. يحتاج كبار السن تحديدا إلى احترام ودعم الشباب. فهم بحاجة إلى دخل مضمون من خلال الضمان الاجتماعي والمعاش التقاعدي العام، ومنازل ورعاية صحية في المجتمع، ومساحة للأنشطة الثقافية والاجتماعية، والحق في عيش شيخوختهم بكرامة.

دور الرجل والمرأة في المجتمع الحديث

٦٨. يعد عدم المساواة بين الرجل والمرأة أكثر أشكال القمع انتشارا في تاريخ البشرية. ويمكن إرجاعه إلى أصل النوع نفسه تقريبا، وقد استمر في جميع النظم الاجتماعية والاقتصادية تقريبا حتى يومنا هذا.

٦٩-شهدت السنوات الأخيرة طفرة جديدة في الوعي النسوي، داخل الحركة الاشتراكية وخارجها، مما أدى إلى ظهور واحدة من أهم الحركات الاجتماعية في عصرنا. ويعود ذلك جزئيا إلى تجدد الحركة النسوية

وظروف العمل. ويتحقق ذلك من خلال إشراك المواطن في السياسات الاقتصادية، وضمان تأثير العاملين بأجر في أماكن عملهم، وتعزيز المنافسة المفتوحة والمسؤولة محليا ودوليا، وتعزيز مكانة المستهلكين مقارنة بالمنتجين.

٦٤. يجب على المجتمع الديمقراطي أن يعوض عيوب حتى أكثر أنظمة السوق مسؤولية. لا ينبغي للحكومة أن تقتصر على إصلاح الأضرار الناجمة عن قصور السوق أو التطبيق غير المنضبط للتقنيات الجديدة. بل يجب على الدولة تنظيم السوق بما يخدم مصالح الشعب، وأن تضمن لجميع العمال الاستفادة من التكنولوجيا، سواء من خلال الخبرة العملية أو من خلال تنمية أوقات الفراغ وإمكانيات التطوير الفردي الهادفة.



مستويات صنع القرار.
٧٣. تشكل النساء أكثر بقليل من نصف سكان كوكبنا. والعدالة والمساواة لهن شرط أساسي للعدالة والمساواة الدوليتين.

ثقافة دولية جديدة للحوار السياسي

٧٤. إن الترابط المتزايد بين دول العالم لا يترك مجالاً كبيراً للخلافات والعداوات الأصولية. فالبقاء المشترك والتنمية يتطلبان التعاون وأشكالاً متحضرة من الخلاف، حتى بين القوى السياسية والأفكار المتعارضة. لذلك، نرفض وندين أي شكل من أشكال الأصولية الدينية أو السياسية.

٧٥. لقد فقدت الشيوعية جاذبيتها التي كانت تتمتع بها في السابق لدى أجزاء من الحركة العمالية أو لدى بعض المثقفين بعد ثورة أكتوبر أو أثناء النضال ضد الفاشية.

إن جرائم الستالينية والاضطهاد الجماعي وانتهاكات حقوق الإنسان، فضلاً عن المشاكل الاقتصادية التي لم تحل، قد قوضت فكرة الشيوعية كبديل للاشتراكية الديمقراطية أو كنموذج للمستقبل.

٧٦. تدعم الاشتراكية الدولية جميع الجهود الرامية إلى تحويل المجتمعات الشيوعية من خلال التحرير والديمقراطية. ويجب أن يقدم الدعم نفسه لتطوير آليات السوق اللامركزية، والنضال ضد البيروقراطية والفساد، والأهم من ذلك، إدراك أن حقوق الإنسان والانفتاح السياسي عنصران أساسيان في مجتمع ديناميكي وتقدمي.

٧٧. إن الوفاق والتعاون الدولي والتنافس السلمي يهيئان مناخاً يمكن من ازدهار المبادرات الحالية الواعدة. وتسعى الاشتراكية الدولية إلى تعزيز ثقافة الحوار الدولي. ويجب على جميع الأطراف التعاون بثقة متبادلة حيثما توجد مصالح مشتركة أساسية، والنقاش بصراحة وصراحة حول الالتزام بحقوق

عندما أدركت نساء أكثر دول الرفاهية تقدماً أنه على الرغم من التقدم المحرز في العديد من المجالات، لا يزالن غالباً ما يهملن إلى مناصب ثانوية في الهياكل المهنية والسياسية.

٧٠. تتحمل النساء، على الصعيدين الوطني والدولي، التكاليف الاجتماعية للأزمات الاقتصادية، بدرجة غير متناسبة. وقد ساهم الفقر والبطالة والتشرد والاستغلال بأجور منخفضة في هذا التأثير. وفي بعض مناطق الجنوب، يعد التغلب على المواقف الأبوية شرطاً أساسياً لضمان حقوق المرأة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

٧١. تدعم الاشتراكية الدولية نضال المرأة من أجل المساواة في الحقوق والفرص في جميع أنحاء العالم. وقد أحرز تقدم في بعض البلدان، بينما لا يزال النضال من أجل المساواة في بلدان أخرى في بداياته. وتعد المساواة والعدالة للمرأة عنصراً أساسياً في عالم عادل وسلمي. وقد لعبت الأمم المتحدة دوراً هاماً في تسهيل ظهور وعي نسوي عالمي يربط بين نساء الجنوب والشمال.

٧٢. وتؤيد الاشتراكية الدولية على وجه التحديد التدابير التالية:

- التشريعات وبرامج العمل الإيجابية التي تضمن المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة؛
- دعم البرامج الرامية إلى تعزيز التعليم والتدريب المهني والتكامل المهني للفتيات والنساء؛
- التشريع لضمان المساواة في الأجر مقابل العمل المتساوي القيمة؛
- نشر المعلومات والمساعدة العملية في مجال تنظيم الأسرة؛
- مرافق جيدة لرعاية الأطفال؛
- الدعم العام للمشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية في كل بلد من خلال خطوات إيجابية تضمن تمثيل المرأة على جميع

ومشاركة العمال. ينبغي خلق فرص العمل من خلال الاستثمار في الخدمات الاجتماعية وإعادة بناء البيئة، بالإضافة إلى الإنفاق العام على تطوير التقنيات الجديدة وتحسين البنية التحتية. في المقابل، سمحت السياسات الاقتصادية المحافظة في العديد من الدول الصناعية بارتفاع معدلات البطالة، مما عرض العدالة الاجتماعية والأمن للخطر، وأدى إلى ظهور مظاهر جديدة من الفقر في العالم الغني. من الأهمية بمكان أن تتولى الحكومات عمليا مسؤوليتها الشاملة في توفير العمالة الكاملة.

٨٢. في كثير من الحالات، يسهم تقليص ساعات العمل في تحقيق توزيع عادل للوظائف المدفوعة الأجر والعمل المنزلي بين الرجال والنساء. كما يزيد من وقت الفراغ للعمال والمزارعين والموظفين، مما يتيح لهم مزيدا من الوقت لممارسة أنشطة أخرى.

التضامن بين الشمال والجنوب

٨٣. لا شك أن التنمية الاقتصادية أولوية لدول الجنوب. هذا لا يعني وجود صيغة سهلة للقضاء على الفقر في الدول النامية، سواء كانت اشتراكية أم لا. تحتاج الاقتصادات إلى تقليص الحواجز التجارية، وتحسين الوصول إلى الأسواق، ونقل التكنولوجيا. كما تحتاج إلى فرصة لتطوير مواردها العلمية الخاصة - على سبيل المثال، في مجال التكنولوجيا الحيوية - وإنهاء الاعتماد على التقنيات المستعملة.

٨٤. فيما يتعلق بالدول الأفقر، تظل المساعدات الإنمائية التقليدية حيوية. يحتاج العديد منها، في مختلف مناطق العالم، إلى إصلاحات زراعية، وحوافز للمزارعين لتحقيق إمدادات غذائية مستدامة، ودعم التقاليد التعاونية في ثقافتهم الريفية. لكن زيادة إنتاج الغذاء وحدها لن تقضي على الجوع والمجاعة. وللأسف، في بعض الحالات، قد تؤدي زيادة الزراعة التصديرية إلى تدمير الأنماط التقليدية لإمدادات

الإنسان والديمقراطية والتعددية. ويرغب الاشتراكيون في لعب دور بارز في هذا الحوار.

نموذج جديد للنمو

٧٨. من أجل خلق فرص العمل وتحقيق الرخاء في جميع أنحاء العالم، ثمة حاجة إلى تنمية متوازنة بيئيا. فالنمو الذي لا يصمم لتلبية الضرورات البيئية والاجتماعية يتعارض مع التقدم، إذ يسبب ضررا بيئيا ويقضي على فرص العمل. ولا يمكن لنظام السوق وحده ضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية للنمو الاقتصادي. ومن المهام المشروعة للسياسة الاقتصادية الديمقراطية تعزيز التنمية التي تفتح آفاقا جديدة للفرص المستقبلية وتحسن جودة الحياة.

٧٩. لتحقيق هذه الأهداف على الصعيد العالمي، لا بد من إرساء نظام اقتصادي دولي جديد حقيقي. يجب أن يوفق هذا النظام بين مصالح الدول الصناعية والنامية على حد سواء. ويجب أن يهيئ الإصلاح الجذري للعلاقات المالية الظروف المواتية للتعاون الاقتصادي الدولي. إن وجود نظام اقتصادي دولي أكثر إنصافا ضروري ليس فقط لأسباب التضامن، بل أيضا لبناء اقتصاد عالمي أكثر كفاءة وإنتاجية وتوازنا.

٨٠. في حالة الديون الدولية، يجب إعطاء الأولوية لتخفيض أو إلغاء أو رأسمال ديون الدول الأفقر. ويلزم وضع ترتيبات مؤسسية لتحقيق استقرار معدلات التبادل التجاري وعائدات التصدير لدول الجنوب، من خلال إنشاء صناديق سلعية مدعومة دوليا. ويجب على دول الشمال فتح أسواقها أمام منتجات دول الجنوب، وإنهاء سياسة دعم صادراتها.

٨١. مع التزايد السريع للإنتاجية بفضل التقنيات الجديدة، من الضروري أيضا إعادة تعريف الحياة العملية. يجب أن يكون الهدف هو إضفاء طابع إنساني على ظروف العمل من خلال تقنيات الإنتاج المناسبة

سياسات اقتصادية وتجارية تؤدي إلى انخفاض حاد في مستويات المعيشة وتقوض أسس الديمقراطية المستقرة.

٩٠. إن عدم المساواة والدكتاتورية عدوان ليس فقط لحقوق الإنسان، بل للتنمية الحقيقية أيضا. لا يمكن اعتبار الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية ترفا لا تملكه إلا الدول الغنية، بل هي ضرورية لأي بلد لتحقيق التقدم على طريق التنمية. ولذلك، يعد تعزيز الاشتراكية الديمقراطية في بلدان الجنوب أمرا بالغ الأهمية. وفي هذا السياق، يعد التوسع الأخير للاشتراكية الدولية في بلدان الجنوب، وخاصة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فألا حسنا لكل من الشمال والجنوب على حد سواء.

٩١. يعد القضاء على الفقر في الجنوب مشروعا مشتركا أيضا بالنسبة لدول الشمال. فهو يعزز نزع السلاح، ويولد الثروة وفرص العمل في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. ويعد هذا محورا أساسيا في استراتيجية الاشتراكيين في التعامل مع التغيرات الاقتصادية واسعة النطاق خلال فترة الأزمة والانتقال على المستوى العالمي. كما أنه جزء لا يتجزأ من مقترحات الاشتراكية الديمقراطية لبناء هياكل اقتصادية واجتماعية جديدة تمكن العالم من دخول القرن الحادي والعشرين بسلام وازدهار.

السادس. مع الأهمية الاشتراكية نحو مجتمع عالمي ديمقراطي وحدة الاشتراكية الدولية

٩٢. في ظل العولمة السريعة، لا يمكن تحقيق أهداف الاشتراكية الديمقراطية في بضع دول فقط. فمصير الشعوب في أنحاء العالم المختلفة أصبح أكثر ترابطا من أي وقت مضى. لذا، يجب على مختلف الأحزاب الاشتراكية في العالم أن تعمل معا، من أجل مصلحتها الوطنية الفردية ومصلحتها الدولية المشتركة. وقد

الغذاء، مما يزيد في الوقت نفسه من إنتاج المزارع ويفاقم الجوع. يجب أن تقع على عاتق النظام السياسي مسؤولية ضمان الحق في الغذاء والعمل.

٨٥. أدت أزمة الديون إلى تدفق مالي صاف من الدول النامية إلى الدول الصناعية. يجب تحقيق هدف الأمم المتحدة الإنمائي المتمثل في تخصيص ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ضعف المعدل الحالي، دون تأخير. هناك حاجة ماسة إلى جهود دولية منسقة لتخفيف عبء الديون الخارجية على الدول النامية.

٨٦. يجب أن تدعم برامج التعاون مع بلدان الجنوب أهداف التنمية المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتوزيع العادل للدخل. ويجب أن تركز برامج المساعدة على تنمية الفئات الأشد فقرا. وينبغي أن تسهم في تغيير الهياكل الاجتماعية المعقدة وتحسين وضع المرأة في المجتمع. وتعد البرامج المخصصة للأطفال ذات أهمية بالغة. وتسهم المساعدة المقدمة من خلال التعاونيات والحركات الشعبية في تعزيز التنمية الديمقراطية.

٨٧. إن النهج الواسع النطاق للتنمية يشكل أيضا عاملا مهما في وقف موجة الهجرة الهائلة إلى المدن الكبرى في الجنوب، والتي يهدد العديد منها النمو السكاني غير المنضبط وتتحول إلى أحياء فقيرة ضخمة.

٨٨. يشكل تعزيز العلاقات بين بلدان الجنوب مسارا هاما للتقدم الاقتصادي. فالنمو الكبير في التجارة بين دول الجنوب سيساهم في رفاهيتها، وسيعزز فرصها في مواجهة الأزمات الناجمة عن التغيرات الجذرية في هياكل الإنتاج والوظائف. وتعد الروابط الاقتصادية الوثيقة والأسواق سريعة النمو في العالم النامي شرطا أساسيا لأي تطور إيجابي في الاقتصاد العالمي.

٨٩. يمكن للاقتصاد العالمي المفتوح أن يحفز التنمية في دول الجنوب، ولكنه قد يؤدي أيضا إلى هشاشة الأوضاع. لذا، ينبغي على دول الشمال تجنب

هذا المجتمع العالمي الديمقراطي الجديد. فحيثما يوجد توافق في الآراء بين الدول الكبرى، يمكن اتخاذ مبادرات هامة لصنع السلام وحفظه. وقد أثبتت وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، مثل منظمة الصحة العالمية، وأجهزة الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، أن حكومات ومواطني مختلف الدول قادرون على العمل معا بفعالية سعيا لتحقيق أهداف دولية مشتركة.

٩٩. من غير الواقعي افتراض إمكانية تشريع العدالة والسلام في عالم يسوده تفاوت جوهري، حيث يكاد ملايين من الناس يتشبثون بالحياة، بينما تتمتع قلة مفضلة بمستوى يفوق أحلام معظم بني البشر. لقد حققت النضالات الاشتراكية في الدول الرأسمالية الأصيلية مكاسب في مجالي الرفاه والتضامن، مما مكن بدوره من توسيع نطاق الديمقراطية في كل دولة. وبالمثل، سيمثل العمل على القضاء على التفاوت الدولي خطوة حاسمة على طريق بناء مجتمع عالمي ديمقراطي.

١٠٠. ليس هناك شك في إمكانية تحقيق هذا الهدف بسرعة. ومع ذلك، فإن بناء عالم تعددي وديمقراطي، قائم على التوافق والتعاون، شرط ضروري لتقدم البشرية. وهذا يمثل تحديا وفرصة هائلة في آن واحد. إن الاشتراكية الدولية مستعدة لمواجهة هذا التحدي والسعي إلى عالم يمكن لأطفالنا العيش والعمل فيه بسلام وحرية وتضامن وإنسانية.

نحن على ثقة بأن قوة مبادئنا، وقوة حججنا، ومثالية مؤيدينا ستساهم في صياغة مستقبل اشتراكي ديمقراطي في القرن الحادي والعشرين. ندعو الجميع رجالا ونساء للانضمام إلينا في هذا المسعى.

أعيد تأسيس الاشتراكية الدولية، التي يعود تاريخها إلى عام ١٨٦٤، عام ١٩٥١ لخدمة هذا الغرض.

٩٣. على الرغم من أنها توحد حركات ذات تاريخ وطني عريق، فإن الاشتراكية الدولية ليست منظمة مركزية عابرة للحدود الوطنية. إنها تجمع لأحزاب مستقلة ذات مبادئ مشتركة، يسعى ممثلوها إلى التعلم من بعضهم البعض، والترويج المشترك للأفكار الاشتراكية، والعمل على تحقيق هذا الهدف على المستوى الدولي.

٩٤. تهدف الأممية إلى تسهيل هذا العمل التضامني والتعاوني، مع إدراك وجود طرق مختلفة لتعزيز القيم الأساسية للاشتراكية الديمقراطية التعددية في مختلف المجتمعات. كل حزب عضو مسؤول بنفسه عن كيفية تطبيق قرارات الأممية الاشتراكية في بلده.

٩٥. في السنوات الأخيرة، اكتسبت عضوية الأممية الاشتراكية طابعا دوليا أصيلا، مع نمو ملحوظ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وانضمام أعضاء جدد من قارات أخرى. وتهدف الأممية الاشتراكية إلى التعاون مع جميع الحركات الاشتراكية الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

٩٦. منذ إعلان فرانكفورت للأممية الاشتراكية عام ١٩٥١، أصبح العالم أقرب إلى بعضه البعض اقتصاديا واجتماعيا، ولكن ليس من حيث المجتمع الديمقراطي والتضامن. ومن الواضح الآن أن الحركة الاشتراكية - في نظرتها للقرن الحادي والعشرين - تتجه نحو مزيد من التقارب الدولي في نظرتها وممارسة عملها.

نظام ديمقراطي جديد

٩٧. إن التحدي الدولي لا يقل عن بداية مجتمع عالمي ديمقراطي جديد. لا يمكننا أن نسمح للكتل والدول والشركات الخاصة بتشكيل البنية السياسية للكوكب كمجرد نتيجة ثانوية لمصالحها الذاتية.

٩٨. يعد تعزيز الأمم المتحدة خطوة مهمة في بناء



الديمقراطية الاجتماعية..

مشروع لإعادة بناء الدولة والعدالة فـ

في خضم التحديات المركبة التي تواجهها النظم السياسية والاقتصادية الحديثة، تطرح الديمقراطية الاجتماعية نفسها كخيار استراتيجي يعيد رسم العلاقة بين الدولة والمجتمع والسوق، على أسس من التوازن العقلاني والمصلحة العامة

الديمقراطية الاجتماعية (Social Democracy) تعتبر إحدى أبرز المدارس السياسية التي نشأت استجابة لتحديات الرأسمالية الجامحة من جهة، والاشتراكية الثورية من جهة أخرى. ويقوم هذا الاتجاه على دمج الحريات السياسية في إطار نظام ديمقراطي، مع سياسات اقتصادية واجتماعية تسعى لتحقيق العدالة والمساواة. هذا التوازن بين السوق والعدالة يمثل ركيزة أساسية في بناء دول الرفاه وتوسيع نطاق الحقوق، خصوصا للفئات المهمشة، وفي طليعتها المرأة.

في خضم التحديات المركبة التي تواجهها النظم السياسية والاقتصادية الحديثة، تطرح الديمقراطية الاجتماعية نفسها كخيار استراتيجي يعيد رسم العلاقة بين الدولة والمجتمع والسوق، على أسس من التوازن العقلاني والمصلحة العامة. إنها ليست مجرد تصور أيديولوجي تقليدي، بل مشروع عملي لإعادة بناء الدولة على قاعدة تضمن النمو الاقتصادي دون الانزلاق



✽يونس إسماعيل حسن گهردی



في الدول العربية

وتحديات بنيوية، تتعلق بطبيعة الاقتصاد الريعي^(٢)، وغياب العدالة الضريبية، وهشاشة الدولة. ينطلق هذا الموضوع من فرضية أن الديمقراطية الاجتماعية تمثل خيارا استراتيجيا لإعادة بناء الدولة والمجتمع في العراق، وأن الأحزاب التي تتبناها - مثل الاتحاد الوطني الكردستاني - مطالبة اليوم بمراجعة عميقة للهوية الفكرية والممارسة العملية، من أجل تجسيد مشروع اجتماعي حقيقي لا يكتفي بالشعارات.

الإطار النظري:

أولا: الجذور الفكرية والتاريخية

تعود جذور الديمقراطية الاجتماعية إلى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حيث برزت كرد فعل مزدوج على كل من الرأسمالية الليبرالية المتوحشة^٣ من جهة، والاشتراكية الثورية ذات الطابع التسلطي من جهة أخرى. وقد نشأت داخل التيارات الاشتراكية الإصلاحية، لا سيما في أوروبا، كمنظومة فكرية ترى أن العدالة الاجتماعية لا تنال بالثورة والعنف الطبقي، بل بالإصلاح التدريجي ضمن إطار النظام الديمقراطي.

تأثرت الديمقراطية الاجتماعية بمفكرين أمثال إدوارد بيرنشتاين، الذي دعا إلى تجاوز مقولات ماركس حول انهيار الرأسمالية الحتمي، ورأى أن الإصلاح التدريجي ضمن الدولة البرجوازية ممكن وناجح. هذا التوجه شكل انشقاقا عن الاشتراكية الثورية لصالح ما سمي لاحقا بالاشتراكية الديمقراطية، والتي تطورت في العقود التالية إلى الديمقراطية الاجتماعية الحديثة. من جهة أخرى انتماء كل من الديمقراطية الاجتماعية والاشتراكية الثورية إلى الجذور الفكرية الاشتراكية، إلا أن المسار الذي اختارته كل منهما يعكس اختلافا عميقا في الرؤية والأدوات والموقف من الدولة والمجتمع.

٢ الريعي: يعتمد بشكل كبير على إيرادات مورد طبيعي واحد.

٣ الرأسمالية الليبرالية: يتم تنظيم الاقتصاد من خلال السوق مع التدخل حكومي محدود لضمان منافسة المعاملة وحماية حقوق الملكية.

نحو التفاوت الاجتماعي، وتكفل الحقوق الفردية دون الإخلال بواجبات التضامن الجماعي.

الديمقراطية الاجتماعية، في جوهرها، لا تسعى إلى إلغاء اقتصاد السوق، بل إلى تهذيبه وتوجيهه من خلال أدوات الدولة الرشيدة والمؤسسات المنتخبة، بما يضمن التوزيع المنصف للثروة والفرص. إنها تستبطن إيمانا عميقا بأن الشرعية السياسية لا تبني على صندوق الاقتراع وحده، بل على مدى قدرة النظام على صون الكرامة الإنسانية، وضمان الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية، والحد من أشكال الهيمنة الطبقية والاحتكار السياسي أو الاقتصادي.

ولعل التجارب العالمية في أوروبا الغربية، ولا سيما الدول الإسكندنافية وألمانيا، تظهر أن الديمقراطية الاجتماعية ليست طوباوية^(١)، بل نظام عملي متكامل يربط بين الحريات السياسية والحقوق الاجتماعية. غير أن تكييف هذا النموذج في السياقات غير الغربية - وخصوصا في العالم العربي والعراق - يطرح أسئلة

١ طوباوية: حياة السعيد أو حياة المثالي، أو نظام حكم مثالي.

ثانياً: المفهوم السياسي

تعرف الديمقراطية الاجتماعية بانها نهج سياسي يقوم على التوفيق بين اقتصاد السوق الحر والعدالة الاجتماعية التي تتحقق من خلال تدخل الدولة الرشيدة والمنضبطة. وهي بذلك ترفض الثنائية الصراعية بين الفرد والدولة، أو بين الرأسمالية والاشتراكية، وتقترح نموذجاً وسطاً يعترف بضرورات السوق دون السماح بتغوله، ويؤمن بدور الدولة دون تحويلها الى كيان شمولي.

١-الشرعية الديمقراطية:

- ❖ السيادة للشعب: الشعب هو مصدر السلطات جميعاً.
- ❖ الانتخابات الحرة والنزيهة: تحقيق الشرعية عبر صناديق الاقتراع الدورية.
- ❖ المشاركة الشعبية: ضمان حق المواطنين في التعبير والمشاركة في صنع القرار.
- ❖ حكم القانون: ممارسة السلطة وفق الدستور والقوانين، لا وفق أهواء الحكام.
- ❖ الرقابة والمساءلة: تمكين الشعب من مراقبة السلطة عبر البرلمان والقضاء والإعلام والمجتمع المدني.
- ❖ حماية الحقوق والحريات: احترام حقوق الإنسان الأساسية شرط للشرعية.

٢-العدالة الاجتماعية:

- ❖ تعني توزيع الفرص والموارد والحقوق بشكل منصف داخل المجتمع، مع ضمان الحد الأدنى للحياة الكريمة مثل التعليم، الصحة، العمل، والسكن. هي تهدف إلى:
- ❖ تقليص الفوارق الطبقيّة بين الأغنياء والفقراء.
- ❖ ضمان تكافؤ الفرص للجميع دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الدين أو الوضع الاجتماعي.
- ❖ تحقيق المساواة أمام القانون وتكريس حقوق الإنسان.

١- الديمقراطية الاجتماعية:

الديمقراطية الاجتماعية نشأت من رحم التجربة الأوروبية بعد الحربين العالميتين، حيث أدركت الأحزاب العمالية والنقابية أن التغيير الجذري عبر الثورة ليس السبيل الوحيد لتحقيق العدالة الاجتماعية، وأن الحفاظ على الإطار الديمقراطي التعددي مع إصلاحه تدريجياً يمكن أن يحقق توازناً بين النمو الاقتصادي وضمان الحقوق الاجتماعية. فهي ترى في الدولة أداة راعية ومنظمة، تحافظ على الملكية الخاصة ولكن تضعها تحت رقابة صارمة، وتعيد توزيع الثروة عبر الضرائب والإنفاق الاجتماعي، وتضمن تكافؤ الفرص دون إلغاء حرية السوق.

٢- الاشتراكية الثورية:

هي دعوة صريحة لقطيعة شاملة مع النظام الرأسمالي، انطلاقاً من قناعة أن هذا النظام بطبيعته الاستغلالية لا يمكن إصلاحه، وأن الحوار معه لا يفضي إلا إلى إطالة عمر الظلم. ترى أن الثورة، بقيادة الطبقة العاملة، هي السبيل الوحيد لانتزاع السلطة الاقتصادية والسياسية، وأن الدولة الثورية يجب أن تمتلك وسائل الإنتاج وتديرها لصالح المجتمع بأسره. في هذا النهج، تلغى الملكية الخاصة في القطاعات الحيوية، وتركز السلطة بيد الحزب أو التحالف الثوري الذي يقود المرحلة الانتقالية نحو مجتمع بلا طبقات، ولو اقتضى الأمر مركزية صارمة في اتخاذ القرار. إن الفرق بين المسارين ليس مجرد اختلاف في الأدوات، بل في الفلسفة والرهان:

الديمقراطية الاجتماعية: تراهن على الإصلاح

التدريجي والحفاظ على الإطار الديمقراطي مع تعديلات عميقة على البنية الاقتصادية.

الاشتراكية الثورية: تراهن على الصراع والمواجهة

المباشرة لإحداث انقلاب جذري في البنية السياسية والاقتصادية معاً.



❖ تحمل الدولة مسؤولية اجتماعية عبر سياسات مثل: الضرائب التصاعدية، نظم الضمان الاجتماعي، دعم الفئات الضعيفة.

٣-التضامن:

التضامن ليس مجرد قيمة أخلاقية، بل هو ركيزة سياسية لبناء مجتمع متماسك، يضمن أن لا يترك أي مواطن فريسة للفقر أو التهميش أو البطالة. تقوم الديمقراطية الاجتماعية على قناعة راسخة بأن قوة المجتمع تقاس بقدرته على حماية أضعف أفرادها، وأن العدالة لا تتحقق إلا عبر تقاسم الأعباء والفرص بشكل منصف.

إن التضامن يعني القوى يدعم الضعيف، والغنى يشارك الفقر، والحاضر يضمن مستقبل الأجيال القادمة. وبهذا يتحول الحق في التعليم والصحة والعمل الكريم والضمان الاجتماعي من امتياز محدود إلى حق سياسي واجب الحماية. ومن الناحية العملية، يتجسد التضامن عبر:

❖ سياسات دولة الرفاه التي تكفل التعليم والصحة والرعاية كحقوق عامة.

❖ نظام ضريبي عادل يوزع الثروة ويمنع تراكمها بيد القلة.

❖ حوار اجتماعي دائم بين الدولة والنقابات

❖ وأصحاب العمل لصون كرامة العامل.
❖ عدالة بين الأجيال تضمن ألا تتحمل أجيال الغد أعباء أُنانية الحاضر.

وعليه، فإن التضامن ليس شعاراً عاطفياً، بل هو خيار سياسي استراتيجي لبناء دولة عادلة، مستقرة، وقادرة على مواجهة أزمات السوق والعولمة. فالمجتمع الذي يقوم على التضامن، هو مجتمع يحمي وحدته الوطنية، ويصون الديمقراطية من الانقسام والتطرف.

٤-اقتصاد السوق المقيد:

يسمح بالملكية الخاصة والمبادرة الفردية، مع فرض ضوابط قانونية وتنظيمية تمنع الاحتكار والاستغلال.

❖ وضع تشريعات تمنع الاحتكار وحماية المستهلك.

❖ سياسات ضريبية تصاعدية.

❖ إدارة نظام رفاه شامل والحد من الفوارق الطبقية.

❖ دعم وتوفير الخدمات العامة مثل (الصحة – التعليم – الضمان الاجتماعي).

ديناميكية الاقتصاد وإبطاء معدلات النمو بسبب تدخل الدولة المفرط.

❖ (اليسار الراديكالي)^٥ أنها لا تعدو كونها نسخة معدلة من النظام الرأسمالي تغلف بنيته الجوهرية بطبقة من الإصلاحات الاجتماعية.

وتتمثل أبرز الانتقادات في الاعتماد الكبير على الدولة كمحرك أساسي للسياسات الاجتماعية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفشي البيروقراطية وتقليص الحوافز الفردية للإبداع والإنتاج. كما تواجه الديمقراطية الاجتماعية تحدياً بنويها في تمويل نظم الرفاه، خاصة في فترات الركود والأزمات الاقتصادية، حين تتقلص الإيرادات العامة وتتزايد الضغوط المالية. يضاف إلى ذلك أن انخراط الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في الاقتصاد العالمي جعلها أكثر عرضة لضغوط السوق وقوى العولمة، وهو ما انعكس في تراجعها خلال تسعينيات القرن العشرين، حين تبنت بعض توجهات النيو ليبرالية تحت عناوين مثل (الطريق الثالث)^٦ الذي مثلته سياسات توني بلير، مما أثار جدلاً حول حدود تمايزها الأيديولوجي عن خصومها.

* ماجستير في القانون العام

الملكية الخاصة، لا على إدارة النشاط الاقتصادي بشكل مباشر. ه اليسار الراديكالي: ١- هو اتجاه سياسي وأيديولوجي يسعى إلى إحداث تغيير جذري في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، عبر تجاوز النظام الرأسمالي القائم، لا مجرد إصلاحه. ٢- يرتكز على أفكار المساواة الشاملة، والملكية العامة أو التعاونية لوسائل الإنتاج، وإعادة توزيع الثروة بشكل واسع، مع رفض التفاوتات الطبقة بوصفها نتيجة حتمية للرأسمالية. ٣- يتبنى هذا التيار أدوات تتراوح بين النضال السياسي السلمي والعمل الثوري المباشر، معتبراً أن العدالة الاجتماعية الحقيقية لا تتحقق إلا بإعادة صياغة منظومة السلطة والاقتصاد من الأساس. ٦ الطريق الثالث: هو تيار فكري وسياسي ظهر في التسعينيات، خصوصاً في أوروبا وأمريكا الشمالية، بهدف إيجاد صيغة وسط بين الاشتراكية الديمقراطية التقليدية والنيو ليبرالية، يعتمد هذا النهج على دمج اقتصاد السوق مع مبادئ العدالة الاجتماعية، حيث تلتزم الدولة بالحفاظ على بعض سياسات الرفاه الاجتماعي، مع تبني مبادئ السوق الحرة بما في ذلك الخصخصة والانفتاح التجاري. وقد اشتهر هذا التوجه في الممارسة السياسية لدى كل من رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير والرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، الذين حاولوا تقديم نموذج حديث لليسانر، يبتعد عن النهج الاشتراكي الكلاسيكي، ويؤكد التحولات الاقتصادية العالمية دون التخلي كلياً عن البعد الاجتماعي. لذلك يعتبر محاولة لتجميل الرأسمالية بملسات اجتماعية دون المساس بأسسها.

٥- الحقوق الاجتماعية كمكونات مواطنة:

ليست امتيازات تمنحها الدولة، بل جزء أصيل من حقوق المواطنة الحديثة، مساوية للحقوق المدنية والسياسية.

ثالثاً: أدوات وآليات الديمقراطية الاجتماعية:

توظف الديمقراطية الاجتماعية مجموعة من الأدوات لضمان التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، أبرزها:

١- السياسات الضريبية التصاعدية: تهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بطريقة تقلص الفجوة بين الطبقات.

٢- أنظمة الرعاية الاجتماعية: تشمل خدمات التعليم، والصحة، والتقاعد، والإعانات الاجتماعية، التي تمويلها الدولة لضمان الحد الأدنى من الحياة الكريمة لكل فرد.

٣- التحكم بالتوظيف والحد الأدنى للأجور: عبر تشريعات تلزم أصحاب العمل بتوفير ظروف عادلة.

٤- التمكين الديمقراطي للنقابات والمجتمع المدني: بوصفهما ضامنين لمساءلة السلطة ومكافحي التهميش الاجتماعي.

٥- التنمية الإقليمية المتوازنة: لمحاربة التفاوت الجغرافي في الثروات والخدمات.

رابعاً: نقد الديمقراطية الاجتماعية:

على الرغم من الإنجازات الملموسة التي حققتها الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا الغربية، ولا سيما في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن هذه التجربة لم تسلم من موجات النقد القادمة من أطراف اللطيف السياسي كافة.

❖ اليمين (النيو ليبرالي)^٧ اتهاماتها بالحد من

٧ النيو ليبرالي: ١- هي منظومة فكرية واقتصادية ترى أن النمو والازدهار يتحققان أساساً عبر السوق الحرة، وذلك من خلال تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد، وفتح المجال أمام رأس المال الخاص، ورفع القيود عن التجارة والاستثمار، وخصخصة القطاعات العامة.

٢- جوهرها يقوم على الاعتقاد بأن المنافسة الاقتصادية هي المحرك الأمثل للكفاءة والإبداع.

٣- تدخل الدولة يجب أن يقتصر على وضع القواعد الأساسية وحماية



اجتماع مجموعة العمل الكردية

الكردية، وتعزيز التعاون بين الأحزاب الأعضاء، وترسيخ قيم التضامن والدعم المتبادل. تتقدم مجموعة العمل الكردية بجزيل الشكر والامتنان لكل من شارك ودعم الاجتماع في السليمانية وخاصة رفاقنا من سكرتارية وهيئة رئاسة الأمانة الاشتراكية (السيدة شانتال كامبيوا المنسقة العامة للأمانة الاشتراكية، والسيدة بولينا لامبسا نائبة الرئيس التنفيذي ورئيسة لجنة الأخلاقيات، والسيدة هنا جلول نائبة رئيس الأمانة الاشتراكية وعضو البرلمان الأوروبي، والسيد إيرو هينالوما الرئيس الفخري للأمانة الاشتراكية ورئيس لجنة المالية والإدارة للأمانة الاشتراكية وعضو البرلمان الأوروبي، وكارلوس والهد رئيس سكرتارية الأمانة الاشتراكية). الذين انضموا إلينا عبر برنامج زووم، وتدعو جميع القوى الديمقراطية والتقدمية داخل الأمانة الاشتراكية إلى دعم هذه الجهود المتجددة.

في ٣ مايو/أيار ٢٠٢٥، اجتمع أعضاء وممثلو مجموعة العمل الكردية في السليمانية لمناقشة إعادة تفعيلها داخل الاشتراكية الدولية. مثل هذا الاجتماع المهم تجديداً للالتزام بتعزيز التمثيل والمشاركة الكردية في الإطار الأوسع للديمقراطية الاجتماعية الدولية.

أكد المشاركون التزامهم بمبادئ الديمقراطية والعدالة والمساواة والحوار السلمي. وأكدوا على أهمية وضرورة استمرار مجموعة العمل الكردية كمنصة لتعزيز حقوق الكورد ومشاركتهم السياسية داخل الاشتراكية الدولية.

اختتم الاجتماع بقرار بالإجماع بإعادة تفعيل مجموعة العمل الكردية التابعة للمنظمة الدولية الاشتراكية رسمياً. كما اتفق المشاركون على بدء التحضيرات لعقد مؤتمر شامل لمجموعة العمل الكردية، بالتعاون مع هيئة رئاسة المنظمة. وسيكون هذا المؤتمر القادم محطة رئيسية في تطوير أجندة مجموعات العمل



marsaddaily.com



marsaddaily.com





الموسم الثاني للإنصات المركزي



marsaddaily.com



[marsaddaily](https://www.facebook.com/marsaddaily)



[almrtd1994](https://twitter.com/almrtd1994)



[marsad daily](https://www.youtube.com/marsad daily)



[marsaddaily](https://www.telegram.com/marsaddaily)